

رقم 31

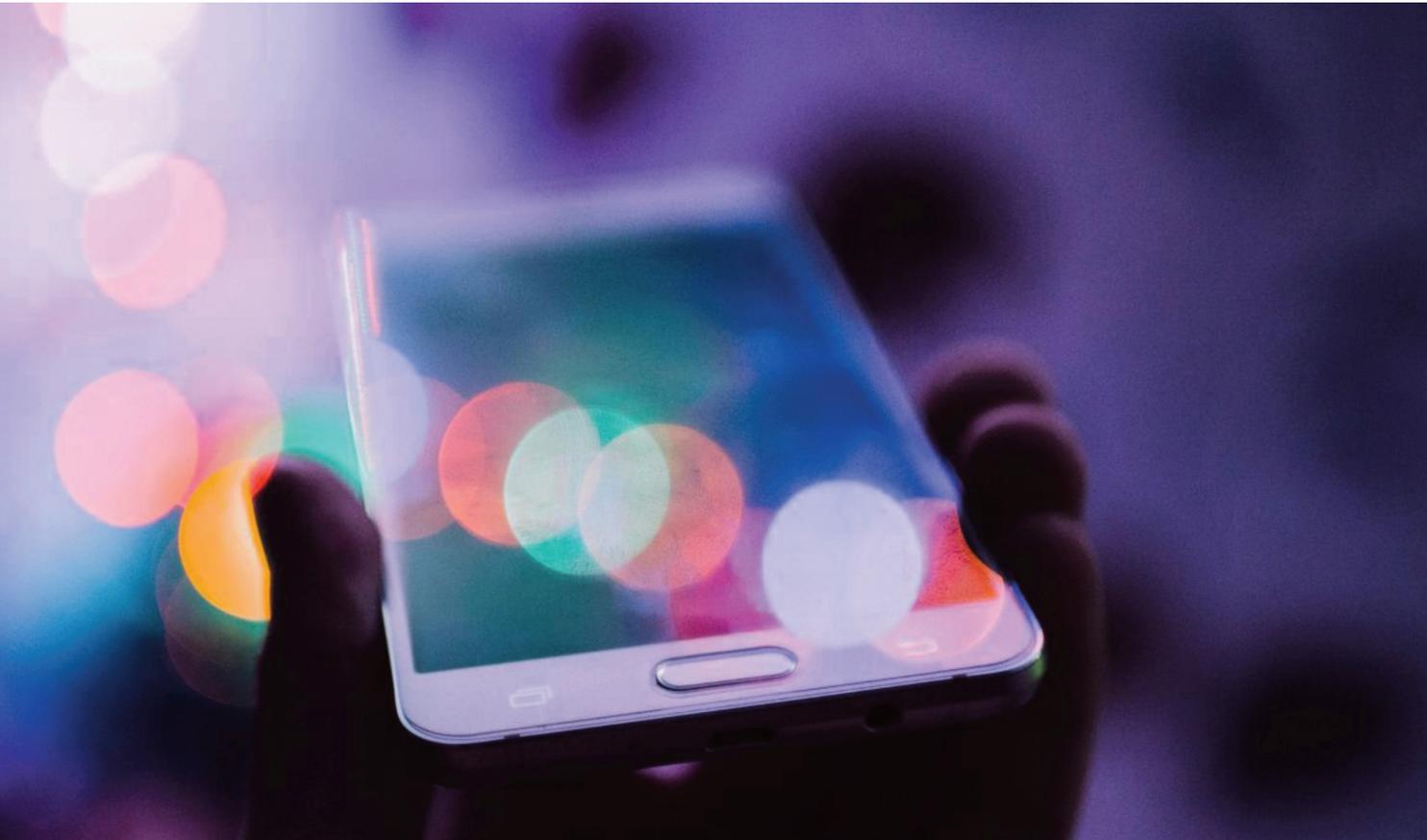
eur@mesco
Policy Study

التحول الرقمي في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي: التقدم والعقبات والفرص قانونية

مانويل لانغدورف
منسق

إيزابيلا مارسينكوسكا
منسقة مشاركة

فرانشيسكو كولن
زينب أنور



رقم 31

eur@mesco
Policy Study

التحول الرقمي في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي: التقدم والعقبات والفرص القانونية

مانويل لانغندورف
منسق

إيزابيلا مارسينكوسكا
منسقة مشاركة

فرانشيسكو كولن
زينب أنور

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أوروبتي شامل و متعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتالانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

أصبحت يوروميسكو (EuroMeSCO) معياراً للبحوث والدراسات الموجهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأوروبتي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأوروبتي.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأوروبتي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأوروبتي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع يتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنتشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

دراسة السياسة العامة POLICY STUDY

الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الاقران Peer Review : فكتورية ريتغ

مراجعة الأقران الأكاديمية: مجهول

التحرير: خورحي بينيرا ألبارت

تخطيط التصميم: ستوديو ماورين

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون

التخطيط: نوريا إسبارزا

الطباعة: ISSN 2462 - 4500

الرقم التسلسلي: ISSN 2462 - 4519

النسخة العربية: ISSN 2696 - 7626

يونيو/ جوان 2023

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن آراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

المحتويات

8	الملخص التنفيذي
12	مقدمة مانويل لانجندورف
16	التحول الرقمي في الجوار الجنوبي: الفجوات والشمول المالي وإمكانات التعاون عبر الأطلسي. حالتا لبنان والأردن مانويل لانجندورف
36	التحول الرقمي أم الانقسام الرقمي؟ هل سيؤدي التحول الرقمي إلى زيادة عدم المساواة الاجتماعية؟ الأدلة من المغرب وتونس إيزابيلا مارسينكوسكا
56	تسليط الضوء على مصر الرقمية: كيف يؤدي تحويل الأنظمة الوطنية إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين زينب أنور
74	الجانب المظلم من التحول الرقمي؟ تقييم سياسات وممارسات الرقمنة في المغرب من منظور حماية البيانات فرانشيسكو كولن
92	قائمة المختصرات

الملخص التنفيذي

توضح النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أن التحول الرقمي في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي لديه الإمكانية على توفير فرص اقتصادية جديدة وتحسين تقديم الخدمات العامة. غير أنها، تشدد أيضًا على أنه ينبغي على الحكومات والجهات المانحة بذل المزيد من الجهود لتضمن ألا يؤدي التحول الرقمي، في ظل الانكماش الاقتصادي الحالي، إلى تعميق عدم المساواة القائمة وانتهاك حقوق الناس في الفضاء الرقمي.

على الرغم من التحسينات التي طرأت على مدى السنوات القليلة الماضية، تظل تكلفة الوصول إلى الإنترنت مشكلة معرضة لخطر التفاقم بسبب الضغط على دخل الأسر على مستوى المنطقة. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن قرار الحكومة اللبنانية، وسط الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تعيشها البلاد، في مايو(أيار) 2022، برفع تعرفه الاتصالات، أدى إلى ارتفاع أسعار الإنترنت أربع مرات تقريبًا. ومن المرجح أن تزداد فجوة استخدام الإنترنت في لبنان بشكل كبير نتيجة لذلك. تؤكد حالة لبنان أيضًا على الحاجة إلى ضمان موثوقية البنية التحتية الأساسية التي تتيح الوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك إمداد الكهرباء باستمرار.

لقد طور الأردن نظاماً بيئياً رقمياً متقدماً. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال هناك نقص في التنسيق بين الوزارات، مما يعيق التنفيذ السريع لخطط التحول الرقمي. يعد لبنان والأردن أيضًا بمثابة أمثلة على أهمية السياق السياسي لفهم ودعم التحول الرقمي في الجوار الجنوبي.

يؤكد تحليل التحول الرقمي في المغرب وتونس أن استخدام الإنترنت، فضلًا عن الوصول إلى الأجهزة الرقمية، لا يتم توزيعه بالتساوي بين السكان، وعلى الرغم من تزايدها، فإنه لا يزال أقل نسبيًا في المناطق الريفية والفقيرة، وبين مناطق السكان الأكثر حرمانًا. علاوة على ذلك، فإن المهارات الرقمية ليست موزعة بالتساوي داخل كل بلد، حيث تتخلف المناطق الريفية عن الريف. السياسات الحكومية التي يتم تنفيذها لا تعالج هذه القضايا بطريقة مرضية. ويُنظر إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها حلاً، ولكن يتم تنفيذ مثل هذه الاستثمارات في الغالب في المناطق الأكثر ثراءً وتطوراً، مما يؤدي إلى مخاطر زيادة عدم المساواة الاجتماعية.

يسعى المغرب إلى تنفيذ التحول الرقمي على نطاق واسع، ودعم خدمات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والحكومة الإلكترونية، وفي نفس الوقت تسهيل رفاهية الأفراد. تركز تونس على استغلال التحول الرقمي كفرصة لتقليص البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للأجيال الشابة.

في مصر، قامت الحكومة ببناء مصر الرقمية 2030، والتي أدت إلى تقديم أكثر من 164 خدمة حكومية من خلال بوابة إلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تم استثمار مليارات اليورو في إنشاء بنية تحتية قوية، وتعزيز الاتصال، وبناء قدرات موظفي القطاع العام، وتعزيز المهارات الرقمية، وخاصة بين الشباب في مجال التوظيف والتعليم.

في حين أن جميع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين يعتبرون التحول الرقمي في مصر هدفًا استراتيجيًا وطنيًا، إلا أن هناك حاجة إلى تحسينات تتعلق بالقدرات البشرية والبنية التحتية والإطار القانوني من أجل الاستفادة الكاملة من إمكانات التحول الرقمي.

تُعد التكنولوجيا المالية ترسماً بالغ الأهمية في محرك الاقتصاد الرقمي للجوار الجنوبي، ويمكنها أيضًا تعزيز الشمول المالي، ولكن هذا يتطلب مستوى كافيًا من المعرفة الرقمية والمالية، وهو ما تفتقر إليه أجزاء من سكان الجوار الجنوبي.

هناك تداخل كبير بين المصالح والأهداف الأوروبية والأمريكية بشأن التنمية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تشمل إنشاء نظام بيئي رقمي مفتوح وشامل هناك. من الممكن أن تكون الطبيعة الرفيعة المستوى للتنسيق السياسي التي تنطوي عليها مفاوضات مجلس التجارة والتكنولوجيا (TTC) بمثابة وسيلة لتنسيق استراتيجي أعمق وجهود مشتركة في مجال التنمية الرقمية.

قامت هذه الدراسة أيضًا بتحليل الحق في الخصوصية في العصر الرقمي في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. تتوقع جميع البلدان التي تمت مراجعتها في هذا الفصل مستوى معينًا من إضفاء الطابع المؤسسي على الحق في الخصوصية، لكن مستويات حماية البيانات الفعلية على أرض الواقع تتباين بشكل كبير. تلعب هيئات حماية البيانات (DPAs) دورًا رئيسيًا في ضمان احترام الحق في الخصوصية، ولكن لا تزال هناك مخاوف مهمة تتعلق باستقلاليتها وقدرتها على الإشراف الفعلي على الممارسات الحكومية لحماية البيانات.

وكما تظهر حالة المغرب، فإن تضاعف مبادرات رقمنة الحوكمة يثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الزيادة في البيانات التي تجمعها وتعالجها وتبادلها وتخزنها الدولة يقابلها نمو مواز للإرادة السياسية لضمان الحق في الخصوصية. في حين يتعين على اتفاقيات حماية البيانات الوطنية في المغرب أن تغطي نطاقًا واسعًا من الأنشطة، لا يوجد مؤشر واضح على أنها قامت بتدقيق نشط في استخدام الدولة للمعطيات ذات الطابع الشخصي للمواطنين.

التوصيات

بناءً على البحث الخاص بهذه الدراسة، يقدم المؤلفون التوصيات التالية، بعضها خاص بدراسات الحالة، بينما البعض الآخر ينطبق على نطاق إقليمي.

ينبغي على الجهات المانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي كجزء من الأجندة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبوابة العالمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مواصلة وتوسيع تمويل مبادرات الشمول الرقمي، مثل برامج المهارات الرقمية للفئات السكانية الضعيفة. وبما أن الأجندة الجديدة في مراحلها الأولى، ينبغي على صناعات السياسات الأوروبية توسيع خطط البرمجة المتعلقة بالتحول الرقمي نحو المزيد من بلدان الجوار الجنوبي، مما يضمن حصر الفوائد في الغالب في عدد صغير نسبياً من البلدان.

فيما يتعلق بلبنان، يمكن للمجتمع الدولي المساعدة في تمويل تجديد البنية التحتية الرقمية وتوفير خيارات للبنان لتوفير الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة. يمكن أن يشمل ذلك توزيع الأجهزة الطرفية التي تدعمها الإنترنت مثل الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية ودعم المراكز المجتمعية بالإنترنت المجاني. يتعين على الحكومة اللبنانية المؤقتة والمستقبلية المؤلفة بالكامل، بدعم من المجتمع الدولي، ضمان وقف ارتفاع أسعار الإنترنت وتحسين موثوقية الكهرباء. ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يقوم باستثمار استراتيجي في التحول الرقمي في لبنان كاستثمار في مستقبل البلاد.

وفيما يتعلق بالأردن، ينبغي على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بالشراكة مع المنظمات الدولية، استخدام الأردن كحالة اختبار لرفع التنسيق بينهما في برامج التنمية إلى المستوى الاستراتيجي، مما يعني أن التنسيق يحدث أثناء تطوير الاستراتيجيات.

ينبغي على الجهات المانحة تمويل عمليات المسح لمعرفة كيف سيرغب الناس في استخدام التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء المنطقة، كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الاستيعاب كوسيلة لتحسين الشمول المالي. يجب على الجهات المانحة أيضاً تمويل برامج محو الأمية الرقمية والمالية التي تستهدف السكان المحرومين في جميع أنحاء الجوار الجنوبي.

في مصر، ولكن أيضاً في البلدان الإقليمية الأخرى، يجب على الحكومة تطوير شبكة تنسيق وطنية بين الموظفين العموميين المدافعين من مختلف الوزارات لضمان تزامن الجهود من أجل توحيد ممارسات التحول الرقمي عبر جميع الكيانات الوطنية. علاوة على ذلك، ينبغي على جميع الموظفين العموميين أن يحصلوا بشكل منتظم على تدريبات مخصصة على المهارات الرقمية كجزء من التدريب التعريفي ثم على أساس ربع سنوي. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال استخدام نظام إدارة التعلم الرقمي.

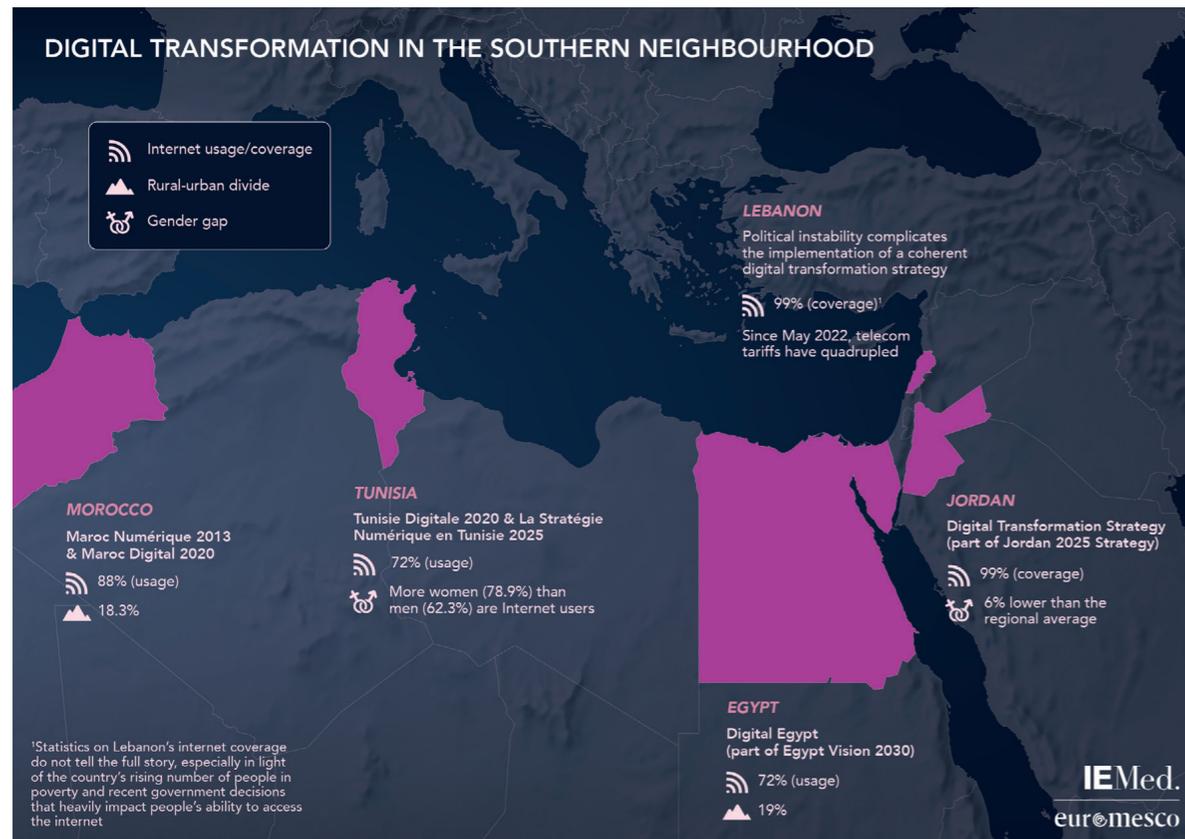
يجب على حكومات دول الجوار الجنوبي تعزيز فرص العمل الرقمية للشباب عبر المنصات المحلية والدولية، في مصر على سبيل المثال من خلال بوابة «فرصنا» الإلكترونية لفرص العمل أو بنك التوظيف الإلكتروني «طور وغير». وينبغي دمج التدريب على مهارات البحث عن عمل في التعليم الرسمي كدورة إلزامية.

كجزء من النهج التشاركي، بما في ذلك منظمات التنمية المحلية والدولية، يجب على الحكومات الإقليمية وضع خارطة طريق استراتيجية للإدماج مع خطة عمل مفصلة تستخدم منظور النوع الاجتماعي والتنوع لضمان قدرة مختلف الفئات الضعيفة والمحرومة على الوصول إلى إمكانات التحول الرقمي والاستفادة منها بشكل كامل. وينبغي أن يُنظر إلى ذلك أيضاً كجزء من إصلاحات أوسع نطاقاً لضمان اتخاذ تدابير

لمعالجة الفجوات الرقمية كجزء من المناهج التعليمية. علاوة على ذلك، ينبغي أن تركز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على فئات الأفراد الأكثر حرماناً، والأقل تعليماً، والنساء أو الفقراء، والمناطق المحرومة في الجوار الجنوبي.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يدعم توسيع نطاق برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات والاقتصاد الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يجلب فوائد الاستثمارات الخاصة في التحول الرقمي إلى فئات الناس والمناطق الأكثر حرماناً.

وفيما يتعلق بحماية البيانات، ينبغي دمج مشاركة الاتحاد الأوروبي المستمرة في مجال الحق في الخصوصية بشكل عرضي في التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالرقمنة والحوكمة الرقمية. وبعيداً عن المصالح الاقتصادية الجوهرية، ينبغي أن يحمي تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول ثالثة حق الناس في الخصوصية من خلال وضعه في قلب سياسات التنمية الرقمية.



مقدمة

مانويل لانجندورف

باحث مستقل

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) بشدة على التطورات الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتباطؤ الاقتصادي. وقد تفاقمت هذه الصدمة بسبب التقلبات المتزايدة في أسعار المواد الغذائية والطاقة، مما أثر بشكل خاص على البلدان التي تعتمد على الاستيراد.

غير أن جائحة كورونا (كوفيد-19) أدت أيضًا إلى تسريع التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أجبر الحكومات والسكان على تبني الأدوات الرقمية بطريقة غير مسبقة. وكما ستحلل فصول متعددة في دراسة السياسة هذه، فإن الدفع المتسارع نحو التكنولوجيا الرقمية جلب فرصا اقتصادية جديدة، لكنه كشف أيضا عن خطر التحول الرقمي الذي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة.

أطلقت حكومات الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية مجموعة واسعة من سياسات التحول الرقمي، على أمل البناء على الاقتصاد الرقمي الناشئ في المنطقة والاستفادة منه. في عام 2022، جمعت الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3.94 مليار دولار أمريكي (ومضة، 2023).

يشمل التحول الرقمي أيضًا القطاع العام، حيث تقدم العديد من دول الإقليمية مجموعة من مبادرات الحوكمة الإلكترونية. وقد أدت الجهود المبذولة لقياس الوباء ومكافحته إلى قيام الحكومات بزيادة كمية البيانات التي تطلبها من المواطنين، مما أثار أسئلة مهمة حول حماية البيانات والحقوق الرقمية في الجوار الجنوبي ودور الاتحاد الأوروبي في دعمها.

ستحلل دراسة السياسات هذه الفرص والعقبات الرئيسية للتحول الرقمي في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

ويتضمن ذلك تحليل الفجوات الرقمية في هذه البلدان، وتقييم الخطوات المتخذة لاستخدام التكنولوجيا المالية لتحسين الشمول المالي، وتقييم مدى مساهمة الرقمنة في تفاقم عدم المساواة المجتمعية في المغرب وتونس. وفي حالة مصر، الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الجوار الجنوبي واللاعب الرئيسي في الاقتصاد الرقمي الناشئ في المنطقة، ستقدم الدراسة نظرة عميقة على إمكانات وأوجه القصور في استراتيجية التحول الرقمي التي تنتهجها الحكومة. وستستخدم الدراسة مثال المغرب لتحليل تنفيذ سياسات حماية البيانات في المنطقة. ستتم مراجعة جميع هذه الجوانب مع التركيز بشكل خاص على الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقديم الدعم لضمان أن يكون التحول الرقمي شاملاً قدر الإمكان.

يستند التحليل المقدم في دراسة السياسة هذه إلى أبحاث أولية وثانوية مكثفة، بما في ذلك مقابلات مع صانعي السياسات الوطنيين والدوليين، وممثلي الجهات المانحة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وطلاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لم يكن من الممكن تسمية جميع المحاورين. تتضمن البحث الثانوي مراجعة شاملة لأدبيات البيانات ذات الصلة والتحليلات المنشورة والوثائق الرسمية.

تسترشد دراسة السياسة هذه بمسألة كيفية تأثير التحول الرقمي في الجوار الجنوبي على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الحالية وكيف يمكن أن يصبح أكثر شمولاً. ويركز أيضًا على مسألة مهمة تتعلق بحماية البيانات في العصر الرقمي.

تهدف دراسة السياسة هذه إلى تزويد صانعي السياسات في الجوار الجنوبي وأوروبا في الوقت المناسب بتوصيات سياسية بناءً على تحليل عملية التحول الرقمي في الجوار الجنوبي. على مستوى

الجوار الجنوبي. وفي هذا السياق، تهدف إلى دعم صناع القرار من خلال تقديم رؤى في الوقت المناسب حول الفرص وأوجه القصور في التحول الرقمي في الجوار الجنوبي، مع تحديد الطرق التي يمكن للحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي التدخل بها لجعل التحول الرقمي أكثر شمولاً وحماية حقوق المواطنين.

الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى التأثير على مناقشات السياسات حول الجوانب الرقمية لاستراتيجية البوابة العالمية والتواصل المشترك حول «الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط» (المفوضية الأوروبية، 2021a) والدعوة إلى توسيع المحفظة الرقمية للأجندة الجديدة لتشمل جميع بلدان

التحول الرقمي في الجوار الجنوبي: الفجوات والشمول المالي وإمكانات التعاون عبر الأطلسي. حالتا لبنان والأردن

مانويل لانجندورف

باحث مستقل

مقدمة

أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أجبرت عمليات الإغلاق الحكومات والمواطنين على تبني الأدوات الرقمية بطريقة غير مسبقة. وسارعت الحكومات إلى تقديم الخدمات، مثل التعليم، عبر الإنترنت. لكن، سلط هذا التكثيف والتسريع في عملية التحول الرقمي الضوء على أوجه عدم المساواة القائمة، وكشف عن الحاجة الملحة للحكومات الإقليمية وشركائها في التنمية لضمان تنفيذ التحول الرقمي في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي بطريقة أكثر شمولاً تأخذ في الاعتبار احتياجات الفئات الضعيفة مثل المرأة واللاجئين وسكان الريف.

لقد تضررت الأردن ولبنان، اللتان ستكوّنان بمثابة دراسات حالة لهذا الفصل، اقتصاديًا من جراء الوباء والأثر الاقتصادي العالمي للغزو الروسي لأوكرانيا. لكن، مساراتهما الاقتصادية الحالية تختلف عن بعضها بشكل ملحوظ، وهو ما له تأثير كبير على التحول الرقمي في كل دولة.

شهد الأردن نموًا سلبيًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020، ومن المتوقع أن يشهد نموًا أقل من المتوسط بأقل من 3% في عامي 2022 و2023. وعلى الرغم من هذا التعافي، فقد أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم أزمة البطالة في البلاد. وفقًا للبنك الدولي (البنك الدولي، 2022a)، بلغ معدل البطالة الإجمالي 23.3% في الربع الرابع من عام 2021، مع وصول معدل البطالة بين الشباب إلى 50% تقريبًا. بنسبة 14%، يعتبر الأردن من بين أدنى معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم.

في هذه الأثناء، يعيش لبنان أسوأ أزمة في تاريخه الحديث، حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية والمالية بسبب تأثير الوباء وانفجار مرفأ بيروت عام 2020. في عام 2021،

صنف البنك الدولي (البنك الدولي، 2021b) الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها لبنان على أنها من بين أسوأ الأزمات الاقتصادية على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. ونتيجة لذلك، شهد لبنان زيادة كبيرة في عدد الفقراء الجدد (البنك الدولي، 2021c) مع استفاد دخل الأسر وسط تضخم بلغ ثلاثة أرقام وانخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان لبنان يعيشون تحت خط الفقر!

في كلا البلدين، كان للضغط الإضافي على دخل الأسر وأزمة البطالة المستمرة تأثير عميق على عملية التحول الرقمي. وكما سيتم شرحه بالتفصيل، يؤثر السياق السياسي المختلف في كل بلد على قدرة الحكومة والجهات المانحة على التأثير على التحول الرقمي بطريقة إيجابية.

سيحلل هذا الفصل المؤشرات الرئيسية لعملية التحول الرقمي في الأردن ولبنان لتسليط الضوء على المجالات التي يحتاج فيها واضعو السياسات والجهات المانحة إلى تركيز تدخلاتهم. وتشمل هذه تغطية الإنترنت والتكلفة والسرعة والفجوات الرقمية. وسيشرح أيضًا أهمية السياق السياسي للتحول الرقمي.

سيكون تركيز آخر لهذا الفصل على إمكانات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. من بين القطاعات الفرعية المختلفة التي تشكل التحول الرقمي، تتمتع التكنولوجيا المالية بأهمية خاصة حيث لا تزال أجزاء كبيرة من سكان الجوار الجنوبي لا يتعاملون مع البنوك. تلعب التكنولوجيا المالية أيضًا دورًا رئيسيًا في تنمية أجزاء مختلفة من الاقتصاد الرقمي، حيث إن الإقبال على الدفع عبر الإنترنت على نطاق أوسع يمكن أن يساعد في نمو التجارة الإلكترونية. يمكن أن يفيد النمو في خيارات الإقراض الرقمي العملاء وأصحاب الأعمال إذا تم تصميمها وفقًا لاحتياجاتهم. في سياق هذا الفصل، تتمتع التكنولوجيا المالية بأهمية خاصة في لبنان، حيث لا تزال البلاد غارقة في أزمة اقتصادية ومصرفية غير مسبقة،

1 لم يصدر صندوق النقد الدولي أي توقعات اقتصادية للفترة 2021-2023 "بسبب درجة عالية بشكل غير عادي من عدم اليقين."

والثقة في المؤسسات المالية منخفضة للغاية. نظرًا لأن برامج الجهات المانحة بشأن التنمية الرقمية من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة قد ارتفعت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، فسوف يحل هذا الفصل إمكانية تحسين التنسيق بين الجهات المانحة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بناءً على المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وعلى أساس تحليل التحديات والفرص المتاحة للانتقال الرقمي في الجوار الجنوبي، سينتهي الفصل بتوصيات سياسات للسلطات الإقليمية والجهات المانحة الدولية، وخاصة الاتحاد الأوروبي.

التحول الرقمي بالأرقام

تغطية واستخدام الإنترنت

من الناحية الاسمية، ترسم إحصاءات تغطية الإنترنت عبر الهاتف المحمول في الأردن ولبنان صورة إيجابية، مما يعزز الاتجاه نحو زيادة الوصول إلى الإنترنت في أنحاء الجوار الجنوبي. في عام 2020، وهو آخر عام توافرت فيه البيانات، تمت تغطية أكثر من 99% على الأقل من سكان لبنان والأردن بتكنولوجيا شبكة الهاتف المحمول /4G LTE WiMAX، مع تغطية 100% على الأقل لشبكات الهاتف المحمول الجيل الثاني والجيل الثالث (2G و 3G) وفقًا لتقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات.

ومما يعكس الاتجاه السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن كلا البلدين لديهما أعداد منخفضة من الاشتراكات في النطاق العريض الثابت حيث تظل الأجهزة المحمولة هي الطريقة الرئيسية للوصول إلى الإنترنت (مركز البيانات. الاتحاد الدولي للاتصالات، 2021).

لكن، على وجه الخصوص، فإن الإحصاءات المتعلقة بتغطية الإنترنت في لبنان لا تحكي القصة كاملة، خاصة في ضوء العدد المتزايد من الأشخاص الذين يعانون من الفقر في البلاد والقرارات الحكومية الأخيرة التي تؤثر

بشكل كبير على قدرة الناس على الوصول إلى الإنترنت. في مايو (أيار) 2022، قرر مجلس الوزراء اللبناني إنهاء شبكة الجيل الثاني (2G) بالكامل وأجزاء من شبكة الجيل الثالث (3G) من أجل خفض التكاليف. سيؤدي هذا القرار إلى جعل الهواتف المحمولة من الجيل الثاني (2G) غير مجدية لإجراء المكالمات الهاتفية وتبادل الرسائل النصية القصيرة، حيث ستوقف عن تلقي تغطية الشبكة. وفقًا لمنصة تبادل وسائل التواصل الاجتماعي (سمكس) (2022a)، وهي منظمة لبنانية غير حكومية تعمل في القضايا الرقمية، فإن هذا من شأنه أن يترك أكثر من 230,000 شخص دون الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول، ما لم يكونوا قادرين على تحمل تكاليف ترقية أجهزتهم. وترى «سمكس» أن ذلك سيكون له تأثير سلبي على عدة مستويات:

”سيؤثر إغلاق شبكة الجيل الثاني (2G) على حاملي الهواتف المحمولة الذين يعيشون في المناطق الريفية في لبنان، حيث التغطية ضعيفة للغاية بالفعل ولا يستطيع معظم الناس شراء الهواتف الأحدث. بالنسبة لبقية البلاد، سيؤدي إيقاف خدمة الجيل الثاني (2G) وأغلبية شبكات الجيل الثالث (3G) إلى إجهاد شبكة الجيل الرابع (4G)، مما يجعل المكالمات والبيانات الخلوية أبطأ بكثير وأقل كفاءة.“

وحتى لو كانت التغطية موجودة، إلا أن التغطية في كثير من الأحيان لا تعادل استخدام الإنترنت. وفقًا لتقديرات المنظمة الصناعية-النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA، 2022b)، لم يستخدم حوالي 45% من سكان المنطقة في عام 2021 الإنترنت عبر الهاتف المحمول على الرغم من تغطيتهم بشبكة الهاتف المحمول. وفي بلاد الشام التي ينتمي إليها الأردن ولبنان تصل هذه النسبة إلى 59%. وقام الاتحاد الدولي للاتصالات بقياس فجوة الاستخدام للدول العربية في عام 2021 بنسبة 28%.

بناءً على مقابلات نوعية، بما في ذلك مع ماريان رحمة، محللة السياسات في سمكس، من المرجح أن تكون فجوة الاستخدام في لبنان قد زادت بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة. أحد العوامل الرئيسية في

ذلك هو قرار الحكومة برفع أسعار الإنترنت، كما هو موضح أدناه. سابقاً، قال 89% (البارومتر العربي، 2021) من اللبنانيين إنهم يستخدمون الإنترنت طوال اليوم أو على الأقل مرة واحدة يومياً.

انقطاع الإنترنت يكلف الاقتصاد اللبناني نحو 10 ملايين دولار أميركي يومياً، بحسب دراسة (جمعية الإنترنت، 2022) أجرتها جمعية الإنترنت، فرع لبنان، مما يؤكد الحاجة الملحة لتلبية احتياجات البنية التحتية الأساسية.

على الرغم من أن ما يقرب من 100% من السكان مشمولون رسمياً بشبكة الجيل الرابع (4G) في الأردن، إلا أن معدل انتشار الإنترنت في يناير (كانون الثاني) 2022 بلغ 66.8%، مع معدل انتشار للهاتف المحمول قدره 78.1% (كيمب، 2022b). على الرغم من انخفاض أسعار خدمات الإنترنت، إلا أن التكلفة تظل مشكلة حيث يُنظر إلى فرض الضرائب على خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول «كعائق رئيسي أمام الوصول، خاصة بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفض» (فريدم هاوس، 2022b).

التكلفة

حددت لجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة هدفًا ألا تتكلف خدمات النطاق العريض للمبتدئين أكثر من 2% من الدخل القومي الإجمالي الشهري (GNI) للفرد. لا يحقق كل من الأردن ولبنان هدف القدرة على تحمل التكاليف الذي حددته الأمم المتحدة. في الأردن، يبلغ سعر خطط بيانات الهاتف المحمول ذات الدفع الأجل والمسبق (1 جيجابايت) 5.09% و3.06% من الدخل القومي الإجمالي الشهري للفرد، وفقًا لمؤشر الإنترنت الشامل الصادر عن مجلة الإيكونوميست 2022 (Economist Impact، 2022). وأظهرت بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2021 أن سعر سلة النطاق العريض الثابت، على وجه الخصوص، البالغ 11% من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كان أعلى من هدف القدرة على تحمل التكاليف.

في خضم الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة في لبنان، تشير التقديرات إلى أن قرار الحكومة في مايو (أيار) 2022 برفع تعرفه الاتصالات (بما في ذلك المكالمات وبيانات الهاتف المحمول) إلى أسعار الصيرفة قد أدى إلى تضاعف أسعار الإنترنت أربع مرات تقريباً، وفقاً لسمكس (أمين، 2022)، لتصل إلى ما يصل إلى سدس الحد الأدنى للأجور².

علاوة على ذلك، قال نيكولا روحانا، رئيس جمعية الإنترنت، فرع لبنان، أن الارتفاع الكبير في أسعار الديزل وندرة الديزل كان لهما أيضاً تأثير سلبي على التحول الرقمي في لبنان، حيث أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى عدم توفر الإنترنت وبالتالي ساهم في تقليل استخدام الإنترنت في النصف الثاني من عام 2022.

اضطر العديد من الأشخاص في لبنان إلى اللجوء إلى شراء باقات إنترنت محدودة بعد ارتفاع التعرفة إلى أربعة أضعاف تقريباً، بينما اضطر آخرون إلى التوقف عن الاشتراك في خدمات الإنترنت بشكل عام. «إذا نظرنا إلى الأسعار الحالية، يمكننا أن نرى كيف أن الشخص الذي كان يدفع 150,000 ليرة لبنانية مقابل 30 غيغابايت من الإنترنت، أصبح الآن يدفع 15 دولاراً، أي حوالي 570,000 ليرة لبنانية»، بحسب سمكس. ولزيادة الأسعار أيضاً تأثير سلبي على الوظائف التي تعتمد على التكنولوجيا، مثل سائقي التوصيل الذين يعتمدون على الوصول إلى الإنترنت لتوليد الدخل (أمين، 2022). ومن المرجح أيضاً أن يؤدي انخفاض استخدام الإنترنت بسبب ارتفاع التكاليف إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يبنون المهارات الرقمية اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي في الداخل والخارج.

سرعات الإنترنت

تعد سرعة النطاق العريض عاملاً مهماً آخر يؤثر على التحول الرقمي لأي بلد، ولا سيما قدرته على تطوير الاقتصاد الرقمي. يختلف الأردن ولبنان فيما يتعلق بأداء النطاق

2 أطلق مصرف لبنان المركزي في يونيو/حزيران 2021 منصة "صيرفة" الإلكترونية التي تحدد أسعار صرف الليرة اللبنانية في أي وقت معين.

العريض الثابت والمنتقل. احتل الأردن في مؤشر سبيد تيست العالمي، 2023a) في فبراير (شباط) 2023 المرتبة 97 من بين 137 دولة فيما يتعلق بسرعات الإنترنت عبر الهاتف المحمول، لكنه كان أفضل بكثير فيما يتعلق بالنطاق العريض الثابت، وفقاً لسبيد تيست من أوكلا. تم قياس سرعات التنزيل على الأجهزة المحمولة عند 20.59 ميجابايت في الثانية، وسرعات التحميل عند 14.04 ميجابايت في الثانية. احتل لبنان في مؤشر (سبيد تيست العالمي، 2023b) المرتبة 71 خلال نفس الشهر بسرعات تنزيل على الأجهزة المحمولة تبلغ 29.59 ميجابايت في الثانية وسرعات تحميل تبلغ 9.06 ميجابايت في الثانية. لكن، جاء لبنان في المرتبة 167 في الربع الأخير عالمياً من حيث سرعات النطاق العريض الثابت. بين عامي 2015 و2019، زادت سرعات الإنترنت في الأردن (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2021) بنسبة 57.4% وهي ثاني أعلى زيادة بعد سوريا.

في مقارنة إقليمية، احتل المغرب المرتبة 62 فيما يتعلق بسرعات الإنترنت عبر الهاتف المحمول في فبراير (شباط) 2023، وهي الدولة الأفضل تصنيفاً في هذه الفئة بين دول الجوار الجنوبي، بينما احتلت مصر وتونس المرتبة 91 و95 على التوالي في نفس الفئة. وحصلت كل من المغرب وتونس على تصنيفات أسوأ بكثير فيما يتعلق بسرعات النطاق العريض الثابت، مما يؤكد المشكلة على مستوى المنطقة المتمثلة في عدم الوصول إلى النطاق العريض الثابت السريع. حصلت إسرائيل على أفضل تصنيف للسرعة فيما يتعلق بسرعات النطاق العريض الثابت، حيث صعدت إلى المركز 26 عالمياً.

سرعات الإنترنت في المتوسط أسرع في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، مما يحرم سكان الريف من فرص التحول الرقمي.

الانقسام الحضري- الريف

لا تزال الفجوة في الوصول إلى الإنترنت السريع والموثوق مشكلة مستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في الدول

العربية، استخدم 80% من السكان في المناطق الحضرية الإنترنت في عام 2022، مقابل 56% فقط في المناطق الريفية. وهذه الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2022b) موجودة أيضاً عندما يتعلق الأمر بتوافر أنواع مختلفة من شبكات الهاتف المحمول. في حين تمت تغطية 91% من السكان في الدول العربية الذين يعيشون في المناطق الحضرية بشبكة الجيل الرابع (4G)، إلا أن 55% فقط من الذين يعيشون في المناطق الريفية في المنطقة لديهم إمكانية الوصول إلى الجيل الرابع (4G).

قرار الحكومة اللبنانية بإغلاق شبكة الجيل الثاني (2G) وأجزاء من شبكة الجيل الثالث (3G) سيؤثر بشكل خاص على مستخدمي الهاتف المحمول في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الحضر والريف. ومن العوامل الأخرى التي تساهم في هذا الانقسام هو أن لبنان يعاني من انقطاعات متكررة في الكهرباء، وهي مشكلة طويلة الأمد منذ التسعينيات. ويؤدي ذلك إلى انقطاع الإنترنت، حيث تعاني المولدات التي يستخدمها مقدمو خدمات الإنترنت الحاليون مثل أوجيرو أيضاً من انقطاع التيار الكهربائي بسبب نقص الوقود، مما يؤدي إلى فقدان جزء من السكان إمكانية الوصول إلى الإنترنت. تتأثر المناطق الريفية في كثير من الأحيان بانقطاع الكهرباء أكثر من المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى المزيد من انقطاع خدمة الإنترنت (فريدم هاوس، 2022a).

البيانات الكمية المحدثة حول الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية في الأردن ولبنان ليست متاحة للجمهور في هذه المرحلة، ولكن المقابلات النوعية أظهرت أنه يوجد في لبنان غالباً خدمة إنترنت سيئة أو معدومة في المناطق المحرومة بالفعل مثل البقاع وشمال لبنان.

يُظهر تحليل خرائط تغطية شبكة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA، 2022a) في الأردن عدم وجود تغطية لشبكة الهاتف المحمول في منطقة شرق وشمال شرق البلاد ذات الكثافة السكانية المنخفضة. أظهر مسح أجرته الحكومة الأردنية لعام 2017 أن التكلفة

كانت عاملاً يعيق الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية (فريدم هاوس، 2022b).

الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي

هناك فجوة أخرى لا تزال قائمة في منطقة الدول العربية وهي الفجوة الرقمية القائمة على النوع الاجتماعي، مما يعني أن عدد النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت أقل من عدد الرجال. تقلصت الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي في الدول العربية من 14% في عام 2019 إلى 10% في عام 2022، مع استخدام 65% من النساء مقابل 75% من الرجال للإنترنت في عام 2022.

يمكن أن يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم إمكانية الوصول إلى جهاز نهائي، ونقص الدخل اللازم لشراء حزم الإنترنت، ونقص المهارات الرقمية، والعنف السبيرياني، ونقص المحتوى ذي الصلة. في لبنان، تواجه النساء وأعضاء مجتمع الميم بشكل خاص التحرش والتشهير عبر الإنترنت (فريدم هاوس، 2022a). إذا تم استخدامها كوكيل للوصول إلى الإنترنت في لبنان، كان عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذكور أعلى بنسبة 7% من مستخدمي الإنترنت الإناث، مما يشير إلى وجود فجوة رقمية محتملة قائمة على النوع الاجتماعي (كيمب، 2022a).

وجد استطلاع قادم للاتحاد الأوروبي باستخدام عينة صغيرة تم إجراؤها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) أن جميع الفجوات الموجودة فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والمهارات (النوع الاجتماعي والموقع ووضع اللاجئين وما إلى ذلك) تفاقت منذ بداية الأزمة الاقتصادية في لبنان، وفقاً لمسؤول في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان.

في الأردن، بلغت الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي 6% في عام 2018، أي أقل من المتوسط الإقليمي. وتبلغ الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي حوالي 11% لصالح الرجال (كيمب، 2022b).

هناك فجوة أخرى لا تزال قائمة في منطقة الدول العربية وهي الفجوة الرقمية القائمة على النوع الاجتماعي، مما يعني أن عدد النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت أقل من عدد الرجال

أمور السياسة

يلعب السياق السياسي دوراً مهماً في تحديد ما إذا كانت الدولة قد خلقت بيئة تمكن التحول الرقمي من المضي قدماً بطريقة شاملة.

على الرغم من التدفق الهائل للاجئين في العقود الماضية، إلا أن الأردن استنفاد من استقرار سياسي أكبر من لبنان. في عام 2019 أيضاً، أنشأت المملكة وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، مهمتها رعاية التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال في الأردن، وبذلك تجمع بين المهام المختلفة المتعلقة بعملية التحول الرقمي. قامت الوزارة بوضع استراتيجية التحول الرقمي وخطة التنفيذ اللاحقة بناءً على استراتيجية الأردن 2025 التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي. قال أحد كبار المتخصصين الدوليين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة أن الأردن يسير على الطريق الصحيح لتحقيق تقدم استراتيجي في التحول الرقمي.

ونتيجة للإصلاحات الرامية إلى تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردني بدءاً من عام 1999، تمكنت المملكة من ترسيخ مكانتها كمركز لاستثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ووفقاً للبنك الدولي، يستفيد الأردن من كونه أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القليلة التي تتمتع «بسوق اتصالات مفتوح ومححر، مع هيئة تنظيمية مستقلة» (البنك الدولي، 2018). ويتجلى ذلك في وجود شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية في المملكة مثل مايكروسوفت، وإتش بي، وسيسكو. تحظى كل شركات الاتصالات الثلاث الرائدة في الأردن – أورانج الأردن، وزين الأردن، وأمنية – بمشاركة أجنبية كبيرة. وتُظهر استراتيجية التحول الرقمي أيضاً تنسيقاً عالي المستوى والتزاماً بتنمية الاقتصاد الرقمي الأردني على أعلى المستويات في الدولة الأردنية.

لكن التغييرات المتكررة في الحكومة - باستثناء عيد الله النور، حيث لم يستمر أي

رئيس وزراء لأكثر من ثلاث سنوات في منصبه منذ عام 2003 - أدت إلى تنظيم مجزأ بشأن التحول الرقمي في المملكة، وفقاً لممثل جهة مانحة يعمل في مجال التنمية الاقتصادية في الأردن. وشدد محاور آخر على أن تنفيذ التشريعات لم يكن دائماً دقيقاً بنسبة 100%. علاوة على ذلك، يشكل الافتقار إلى التنسيق بين الوزارات وارتفاع معدل دوران الوزراء تحدياً أمام المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية التحول الرقمي.

تظهر المقابلات مع أصحاب المصلحة أن هناك تحديات أخرى لا تزال قائمة، بما في ذلك انخفاض مستويات التعاون بين الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، مما يعيق تسويق الأفكار المبتكرة. على الرغم من وجود العديد من حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال، إلا أن الوصول إلى التمويل لا يزال يمثل مشكلة حيث ظلت البنوك تتجنب المخاطرة عندما يتعلق الأمر بدعم الشركات الرقمية الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

لقد تأثر التحول الرقمي في لبنان بشدة بسبب فترات طويلة من الشلل السياسي وتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة. اختار المشرعون اللبنانيون في يونيو (حزيران) 2022 رئيس الوزراء الحالي نجيب ميقاتي لتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات التي أجريت في 15 مايو (أيار) من ذلك العام. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان ميقاتي لا يزال يتولى مهام رئيس الوزراء المؤقت، ولم يتمكن من الاتفاق على حكومة جديدة. إن عدم الاستقرار السياسي هذا، الذي يؤثر على المفاوضات حول صفقة الإنقاذ مع صندوق النقد الدولي، يؤدي أيضاً إلى تعقيد تنفيذ استراتيجيات متماسكة للتحول الرقمي. تجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء، خلال مهامه في تصريف الأعمال، قدم في أكتوبر (تشرين الأول) استراتيجية وطنية محدثة للتحول الرقمي.

وعلى النقيض من سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن، يخضع سوق الاتصالات في لبنان لسيطرة كبيرة من قبل الحكومة وهو ليس مفتوحاً للمنافسة. منحت

الحكومة الحقوق الحصرية لشركتين في القطاع الخليوي فقط: تاتش وألفا. يرتبط هذا النقص في المنافسة بنقص الابتكار. كما فرضت الشركتان أسعاراً مرتفعة مقابل خدمة محدودة كما هو موضح في الأقسام السابقة، مع تحقيق إيرادات عالية للدولة اللبنانية (منصور، 2022). حدد تقرير صادر عن ديوان المحاسبة اللبناني لعام 2022 ارتفاعاً كبيراً في النفقات الرأسمالية والتشغيلية لشركتي تاتش وألفا في القطاع الخليوي - حيث تدير وزارة الاتصالات النفقات منذ عام 2012. سلط تقرير ديوان المحاسبة الضوء على مبالغين على تبديد الأموال المتعلقة بتوسيع شبكة الجيل الثاني (2G) وبناء شبكة الجيل الثالث (3G). يستمر تشغيل شبكة النطاق العريض الثابت في لبنان من قبل أوجيرو، وهي مؤسسة عامة تأسست عام 1972 وتشرف عليها وزارة الاتصالات. انتقد تقرير ديوان المحاسبة إنفاق أوجيرو المرتفع على رواتب الموظفين والرعاية ومهام الموظفين في الخارج. وقال التقرير إن أوجيرو يجب أن تحد من إنفاقها، من بين أمور أخرى، لتحسين جودة الخدمة وتحفيز المنافسة (سمكس، 2022).

التكنولوجيا المالية والشمول المالي في لبنان والأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع

من بين القطاعات الفرعية المختلفة التي تشكل التحول الرقمي، تتمتع التكنولوجيا المالية بأهمية خاصة حيث لا تزال أجزاء كبيرة من سكان الجوار الجنوبي لا تتعامل مع البنوك. تلعب التكنولوجيا المالية أيضاً دوراً رئيسياً في تنمية أجزاء مختلفة من الاقتصاد الرقمي، حيث أن الإقبال على الدفع عبر الإنترنت على نطاق أوسع يمكن أن يساعد في نمو التجارة الإلكترونية والقطاعات الأخرى. يمكن أن يفيد النمو في خيارات الإقراض الرقمي العملاء وأصحاب الأعمال إذا تم تصميمها وفقاً لاحتياجاتهم.

الإنترنت، أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة اعتماد الخدمات المالية الرقمية. يُنظر إلى التكنولوجيا المالية على أنها فرصة لزيادة الشمول المالي على مستوى العالم وفي الجوار الجنوبي.

لطالما كانت صناعة التكنولوجيا المالية واحدة من أفضل الوجهات الاستثمارية لتمويل رأس المال الاستثماري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أبرمت 94 صفقة في الربع الثالث من عام 2022 بقيمة 747 مليون دولار أمريكي، (2020، MAGNiTT). وفقاً لدراسة أجرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2020، CGAP)، اعتباراً من نوفمبر (تشرين الثاني) 2020، كان ما يقرب من نصف حلول التكنولوجيا المالية الـ 400 التي تم تحديدها في 22 دولة عربية تتمتع بتقويض للشمول المالي. ومن بين حلول للتكنولوجيا المالية الـ 400 هذه، يوجد 75% منها في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان.

غير أن الوضع في دراستي الحالة يختلف بشكل كبير. وبحسب مراقبين، قام الأردن ببناء بنية تحتية متطورة في مجال التكنولوجيا المالية. في عام 2020، سمح البنك المركزي الأردني، على سبيل المثال، (خماش، 2022) بالتسجيل الرقمي، بما في ذلك نظام اعرف عميلك (KYC) الإلكتروني، على سبيل المثال، لمحافظ الهاتف المحمول (mobile wallets). وفي وقت لاحق، بدأت المؤسسات الحكومية مثل صندوق المعونة الوطنية ومؤسسة الضمان الاجتماعي في إرسال دفعات المساعدات إلى محافظ الهاتف المحمول بدلاً من تسليم المبالغ النقدية. وبحسب ما ورد أدى هذا التغيير إلى فتح 1.2 مليون محفظة هاتف محمول في عام 2020. وخلال الوباء، زاد عدد المفوترين المتصلين بنظام عرض وتحصيل الفواتير الإلكتروني (eFAWATEERcom).

في حزيران 2020، أطلقت الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتفاس (جوباك) نظام كليك

على الرغم من تأثيرها الاقتصادي السلبي، إلا أن جائحة كورونا (كوفيد-19) «حفزت الشمول المالي - مما أدى إلى زيادة كبيرة في المدفوعات الرقمية وسط التوسع العالمي في الخدمات المالية الرسمية»، وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التابعة للبنك الدولي (البنك الدولي، 2022b). وصلت ملكية الحسابات المالية³ على أساس عالمي إلى 76.2% في عام 2021. كما ضاقت الفجوة العالمية القائمة على النوع الاجتماعي في ملكية الحسابات إلى 4.4%. وقد اتبعت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل هذه الاتجاهات، حيث وصلت ملكية الحسابات إلى 52.8% في عام 2021 وانخفضت الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي من 18.8% في عام 2017 إلى 14% في عام 2021.

لكن حالة الأزمة المصرفية المستمرة في لبنان تسلط الضوء على الحاجة الملحة لدعم الشمول المالي حيث انخفض عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات مالية (البنك الدولي، 2022c) بشكل كبير من 44.8% في عام 2017 إلى 20.7% في عام 2021، مع انخفاض ملكية الإناث للحسابات بنسبة ما يقرب من النصف إلى 16.6% في عام 2021. أدت الضوابط غير الرسمية على رأس المال التي فرضتها البنوك في لبنان إلى تآكل الثقة في المؤسسات المالية، وأغلق عدد كبير من المودعين حساباتهم. كان أداء الأردن أفضل، حيث وصلت ملكية الحسابات إلى 47.1% في عام 2021، أي أقل بنحو خمس نقاط مئوية من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ضاقت الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي، لكنها ظلت عند 24.5% في عام 2021. وعلى المستوى الإقليمي، تم تعويض عملية إلغاء الخدمات المصرفية في لبنان من خلال الزيادة في الأردن، وفقاً لنادين شحادة، أخصائية أولى في القطاع المالي في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP).

مع عمليات الإغلاق والحاجة إلى التعامل عبر

3 يعرف البنك الدولي متغير الحساب على النحو التالي: "النسبة المئوية للمستجيبين الذين أفادوا بوجود حساب (بأنفسهم أو مع شخص آخر) في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية... أو أفادوا شخصياً باستخدام خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول في السنة الفائتة."

للدفع الفوري، والذي يمكّن العملاء من إرسال واستلام الأموال بين الحسابات المصرفية عبر البنوك المشاركة بشكل فوري. يتيح نظام كليك أيضاً التحويلات بين الحسابات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول، ويستهدف قاعدة عملاء أوسع، بما في ذلك أولئك الذين لا يملكون حساباً مصرفياً كاملاً، كما يتيح الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة لدى التجار المشاركين.

عززت جائحة كورونا (كوفيد-19) الإقبال على الخدمات المالية الرقمية في الأردن، ولكن سيكون من المهم ملاحظة ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر أم سيتباطأ مع انتهاء الوباء، وفقاً لشهادة. حدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في دراسة السياسة هذه والتحليل المنشور حول هذا الموضوع العديد من التحديات التي تواجهها شركات التكنولوجيا المالية والتي لا تزال بحاجة إلى المعالجة في الأردن. وتشمل هذه العوامل الوصول إلى البنية التحتية والأسواق والتمويل، فضلاً عن عدم كفاية التعاون مع المؤسسات المالية التقليدية. وأشار المحاورون أيضاً إلى مشكلات تتعلق بفهم لوائح البنك المركزي بشأن التكنولوجيا المالية وما إذا كانت أجزاء معينة من اللوائح تنطبق عليهم. لقد تم إحراز تقدم في التنظيم المصرفي المفتوح حيث أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات التمويل المفتوح في ديسمبر (كانون الأول) 2022.

تواجه المجتمعات الفقيرة، بما في ذلك اللاجئين، قضايا معينة تتعلق بالإقصاء المالي. يمكن أن يشمل ذلك ارتفاع تكلفة الهواتف الذكية، وعدم وجود حالات استخدام واضحة لتطبيقات التكنولوجيا المالية، والمخاوف المتعلقة بأمن البيانات المرتبطة بالخوف بين بعض اللاجئين من أنهم سيفقدون إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية إذا تلقوا دفعات أخرى، وفقاً لمها البهو، الرئيسة التنفيذية لشركة جوباك. إلى جانب توزيع المساعدات الإنسانية أو الحكومية، فإن تجربة التكنولوجيا المالية على نطاق أوسع يتطلب من الناس أن يكونوا نشطين اقتصادياً وأن تكون لديهم حالات استخدام واضحة لتطبيقات التكنولوجيا المالية. وهذا يعني أنه إذا كانت

الغالبية العظمى من المعاملات اليومية، على سبيل المثال للاجئ، تتم نقدًا، فلن يكون هناك حافظ فوري لامتلاك حساب في التكنولوجيا المالية، وفقاً لشهادة. وبدلاً من ذلك، قد تكون الحسابات بمثابة وسيلة للوصول إلى خدمات مالية أوسع مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الناس. وينطبق هذا على الأردن ولبنان، فضلاً عن بقية دول الجوار الجنوبي.

يوضح لبنان في الوقت نفسه العقبات والفرص الرئيسية عندما يتعلق الأمر بإدخال التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحسين الشمول المالي. كانت شركات التكنولوجيا المالية نشطة بالفعل في لبنان قبل بدء الأزمة الاقتصادية والمالية، ودخل لاعبون جدد إلى السوق منذ ذلك الحين لسد الفجوات التي لاحظوها، مثل تكلفة التحويلات المالية.

أحد العوامل الرئيسية التي تشكل عقبة في لبنان والتي يمكن أن تمثل أيضاً فرصة هو فقدان الثقة التام في النظام المصرفي التقليدي نتيجة ضوابط رأس المال، والتي لعبت دوراً كبيراً في اتجاه إلغاء الخدمات المصرفية في البلاد. وبالتالي تحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى تحديد احتياجات العملاء المحتملين بعناية وبناء الثقة حتى يتمكن الناس من الابتعاد عن النقد. في الوقت نفسه، وبسبب انخفاض قيمة العملة المحلية والتضخم المرتفع للغاية، أصبح النقد نقطة مؤلمة للسكان بسبب القيود التي فرضتها البنوك المحلية على سحب الدولار الأمريكي، وهو أمر يمكن لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الاستفادة منه.

لكن، يُنظر إلى اللوائح التنظيمية في لبنان على أنها قديمة عفا عليها الزمن، وقد ذكر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى عدم وجود إطار واضح للترخيص. تم مؤخراً وضع اللائحة التنظيمية لترخيص المحفظة الإلكترونية، إلا أنها لم تتكيف مع ظروف السوق واحتياجاته. قال كارل نعيم، المؤسس الشريك لشركة Purpl للتكنولوجيا المالية، إن المحاورين حددوا أيضاً عملية بطيئة لكيفية الحصول على الموافقة على المحفظة الإلكترونية. وعلى الرغم من ذلك، فإن التكنولوجيا المالية تهدد نموذج أعمال البنوك

التقليدية، وفقاً لتوفيق كوسا، المؤسس الشريك لشركة Whish Money.

تشمل العقبات الأخرى ما سبق ذكره من نقص في المعرفة الرقمية لدى أجزاء من السكان والحاجة إلى مزيد من المعرفة المالية، لا سيما فيما يتعلق بالعروض الرقمية الجديدة. كما أن عدم وجود اتصال مستقر بالإنترنت وارتفاع تكاليف الإنترنت يعيق الاستخدام الفعال للتكنولوجيا المالية في لبنان. على نحو مماثل، في حين تستطيع بعض شركات التكنولوجيا المالية استخدام العلاقات القائمة مع العملاء لبناء الثقة، فقد ألحقت الأزمة المصرفية ضرراً هائلاً بقدرته الناس على الثقة في المؤسسات المالية، وهو ما يعني في الأرجح تفضيلاً دائماً للنقد بين شرائح كبيرة من السكان. وفقاً لخبير التكنولوجيا المالية شهادة، لا يُنظر إلى التكنولوجيا المالية وحدها على أنها الطريقة لحل مشكلة الثقة.

على الرغم من الإقبال المتزايد على خدمات التكنولوجيا المالية والاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية، إلا أن هذا التفضيل للنقود أعمق من الأزمة المصرفية الحالية في لبنان. فهو، على سبيل المثال، متجذر أيضاً في الخوف من الضرائب.

في الأردن، أفاد 63.4% من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 15 عاماً والذين يعملون في القطاع الخاص أنهم تلقوا أموالاً من أصحاب العمل نقدًا فقط. وفي لبنان، ترتفع هذه النسبة إلى 77.4%. تبدو الصورة في كلا البلدين مختلفة تمامًا بالنسبة للعاملين في القطاع العام، حيث قال أقل من 1% في كلا البلدين أنهم تلقوا أجورهم نقدًا فقط (البنك الدولي، 2022b).

يثير صعود التكنولوجيا المالية مخاوف بشأن الشمولية التي من المهم أن تأخذها الحكومات الإقليمية ومجتمع المانحين في الاعتبار. التوجهات الرامية إلى إجبار السكان على استخدام الخدمات المالية الرقمية، على سبيل المثال، لدفع الفواتير أو تلقي الراتب، يمكن أن تؤدي إلى تحفيز استيعاب التكنولوجيا المالية، ولكنها تخاطر أيضاً بترك الأميين رقمياً وذوي الدخل المنخفض الذين يواجهون عقبات عندما

يحتاجون إلى الوصول إلى الإنترنت والأجهزة النهائية. وهذا يوضح مدى ترابط مسألة الربط الهادف مع التكنولوجيا المالية والمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

تظهر كلتا دراستي الحالة أن التكنولوجيا المالية من المرجح أن تكون ناجحة عندما تستجيب لاحتياجات معينة، على سبيل المثال التحويلات المالية. وهذا يعني أن الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية وكذلك الجهات التنظيمية الحكومية التي تخلق البيئة التنظيمية بحاجة إلى فهم نقاط الضعف المحورية بالنسبة للعملاء المحتملين وكيفية حلها.

دعم الاتحاد الأوروبي للتحول الرقمي في الأردن ولبنان والجوار الجنوبي الأوسع

لقد أصبح التحول الرقمي في الجوار الجنوبي أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي لأن الأجندة الجديدة لكتلة البحر الأبيض المتوسط تعتبر التحول الرقمي أحد مجالات سياساتها الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف التكنولوجيا الرقمية كأحد مجالات الاستثمار الرئيسية لاستراتيجية البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي التي تم إطلاقها في ديسمبر (كانون الأول) 2021. أحد المشاريع الرئيسية للبوابة العالمية لعام 2023 هو اتفاق بين المفوضية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي من أجل دعم ربط الألياف الضوئية عالية السرعة بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط كجزء من مشروع MEDUSA، والذي يعد أيضاً جزءاً من الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط. والهدف هو تحسين الاتصال لمؤسسات البحث والتعليم في الجزائر ومصر والمغرب وتونس (بنك الاستثمار الأوروبي، 2022). بالإضافة إلى ذلك، فإن أداة الاتحاد الأوروبي للجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) - أداة «أوروبا العالمية»، بميزانية قدرها 79.5 مليار يورو، تدرج دعم الاتصال والتحول الرقمي كجزء من أهدافها.

التحليل المتعمق للأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط يقع خارج نطاق هذا الفصل، لكن

دراسة (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022) أجريت بناءً على طلب لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي أبرزت أنه لا تزال هناك أسئلة قائمة بشأن ما إذا كانت الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط تقدم ما يكفي من النهج المبتكر للانفصال عن سياسة الجوار الأوروبية القائمة. كما أنها تتساءل عما إذا كانت «صريحة» بما فيه الكفاية بشأن كيفية دعم التكامل دون الإقليمي. وفقاً للمؤلفين، فإن الأجندة «لا توفر مخرجاً للمحاور المتوقعة في سياسة الجوار الأوروبية، مثل مفاوضات اتفاقية التجارة العميقة والشاملة أو نهج المسار المزدوج لاتفاقية تسهيل التأشيرات/إعادة القبول». واستناداً إلى المعلومات المتاحة عن التداخلات المخطط لها في الجوار الجنوبي، يثير المؤلفون أيضاً الشكوك حول ما إذا كانت بعض دول الجوار الجنوبي فقط هي التي ستكون قادرة على الاستفادة من خطط الاستثمار التي يخطط لها الاتحاد الأوروبي.

وفقاً للمقابلات مع أصحاب المصلحة، فإن الكثير من عمل الاتحاد الأوروبي بشأن التحول الرقمي كجزء من الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لا يزال في مراحله الأولى.

برامج الاتحاد الأوروبي الداعمة للتحول الرقمي في الأردن ولبنان متفاوتة. يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ أو دعم مجموعة واسعة من البرامج المتعلقة بالتحول الرقمي في الأردن. في المقابل، فإن برمجة التحول الرقمي في لبنان، وفقاً لمقابلات مع أصحاب المصلحة في الاتحاد الأوروبي، لا تشكل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث أن قضايا أخرى لها الأسبقية وسط الأزمة الاقتصادية في البلاد.

في الأردن، يدعم الاتحاد الأوروبي الرقمنة والابتكار في مجالات تشمل "تنمية القطاع الخاص، والإدارة العامة، وتنمية الموارد البشرية"، مع التركيز بشكل خاص على تنمية القطاع الخاص. في سبتمبر (أيلول) 2020، أطلق الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2020) برنامج الابتكار من أجل نمو المشاريع والوظائف (المعروف أيضاً باسم «ابتكر الأردن») بميزانية قدرها 20 مليون يورو.

بالتعاون مع أورانج الأردن، وإنديفر الأردن، وشركة سام للهندسة والتجارة. يهدف برنامج ابتكر الأردن، من بين أمور أخرى، إلى تعزيز المهارات الرقمية ومساعدة الشركات المحلية على النمو. وكجزء من هذا العمل، دعم الاتحاد الأوروبي إنشاء قرية رقمية في إربد لتعزيز المهارات الرقمية وريادة الأعمال، وافتتح ملتقى الابتكار في عمان، وسهل الشراكة بين شركة سام للهندسة والتجارة وشركة سيمينز للصناعات الرقمية لإنشاء مركز الابتكار الأردني للثورة الصناعية الرابعة، (INJO4.0) (2020) ومركز الابتكار الرقمي. وحتى يوليو (تموز) 2022، قام الاتحاد الأوروبي أيضاً بتمويل شمال ستارت، المعروفة الآن باسم جوردن ستارت، وهي حاضنة ومسرة أعمال تدعم الابتكار وريادة الأعمال في شمال الأردن. وقد تم تقديم الدعم إجمالاً إلى خمس حاضنات أعمال وست جمعيات أعمال في جميع أنحاء البلاد.

في مجال الاتصالات، قدم الاتحاد الأوروبي اتصال إنترنت عالي السعة للجامعات الأردنية ومركز السنكروترون (SESAME) كما دعم الاتحاد الأوروبي أيضاً استراتيجية الأردن الرقمي، التي صاغتها وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد آنذاك (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة حالياً)، لا سيما فيما يتعلق برقمنة تقديم الخدمات العامة في الأردن، بما في ذلك رقمنة 120 خدمة عامة. وفي مجال العدالة، دعم الاتحاد الأوروبي تبسيط الوصول إلى ملفات القضايا إلكترونياً، بما في ذلك الوصول إلى شهادة السجل غير الجنائي.

في لبنان، عمل الاتحاد الأوروبي على تمكين منظمات المجتمع المدني من خلال استخدام الأدوات الرقمية، ودعم الحملات الإعلامية لرفع مستوى الوعي بالتهديدات الرقمية. كما يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط تطوير المعرفة الرقمية والمهارات الرقمية، ويخطط للتعاون مع منظمة أوكسفام وشركاء آخرين لتدريب المعلمين والمدرّبين الذين غالباً ما يفتقرون إلى المهارات والمعدات الرقمية. ويتم ذلك في سياق دعم التعليم والتدريب التقني والمهني الرقمي (TVET). لقد حدد الاتحاد الأوروبي حاجة لبنان إلى التركيز بشكل أكبر على محو

الأمية الرقمية (خطوة تسبق المهارات الرقمية) لأن العديد من الأشخاص لا يعرفون القراءة والكتابة في الأدوات الرقمية، بما في ذلك كيفية كتابة البريد الإلكتروني، وفقاً لمسؤول من الاتحاد الأوروبي في لبنان.

يعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع الحكومات المحلية والشركات والمجتمع المدني لدعم التحول الرقمي. يمكن أن يكون دعم الاتحاد الأوروبي مؤثراً ومهماً بشكل خاص عندما يعالج الفجوات الرقمية في الجوار الجنوبي، على سبيل المثال من خلال تمويل مبادرات المهارات الرقمية للفتيات والنساء أو دعم برامج ريادة الأعمال في المناطق المحرومة اقتصادياً في بلد ما. ونظراً للمرحلة المبكرة من مرحلة تنفيذ استراتيجية التنمية الرقمية الشاملة للاتحاد الأوروبي، فإن إمكاناتها الكاملة لم تتحقق بعد، مما يجعل من الضروري تكييف البرامج مع الظروف المحلية.

يقدم القسم التالي طريقة لزيادة تأثير الاتحاد الأوروبي على التحول الرقمي في الجوار الجنوبي - خاصة مع تنفيذ المزيد من العناصر الرقمية للأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط والبوابة العالمية - من خلال التركيز على التعاون مع البلدان الشريكة.

إمكانات التنسيق بين الجهات المانحة بشأن التنمية الرقمية: مثال

التعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

باعتبارهما جهات مانحة منذ فترة طويلة للعديد من بلدان الجوار الجنوبي، فقد ركز كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل متزايد برامجهم التنموية وتمويلهم على قضايا التنمية الرقمية. في عام 2020، نشرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أول استراتيجية رقمية لها على الإطلاق (2020-2024) (USAID) والتي تخضع حالياً للمراجعة. يختلف نهج الاتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة في تنظيم التكنولوجيا بشكل ملحوظ في مجالات مختلفة، كما توضح المناقشات الجارية حول تنظيم منصات وسائل التواصل الاجتماعي الكبيرة أو استخدام بيانات المستهلك، ولكن هذا الاختلاف ليس عدائياً بطبيعته (رينجهوف، توربيلانكا، 2022). فيما يتعلق بالتنمية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هناك تداخل كبير بين المصالح والأهداف الأوروبية والأمريكية، والتي تشمل إنشاء نظام بيئي رقمي مفتوح وشامل في المنطقة. ويعمل الجانبان أيضاً على زيادة تعاونهما لمواجهة نفوذ الصين المتزايد في المنطقة، بما في ذلك من خلال الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII) التي وافق عليها زعماء مجموعة السبع.

وسط عدد متزايد من مبادرات الجهات المانحة بشأن التنمية الرقمية، أصبح تحسين التنسيق بين الجهات المانحة أمراً ملخاً بشكل متزايد. التنسيق موجود بالفعل على المستوى المحلي، في كل من الأردن ولبنان، وفقاً للمحاورين. ففي الأردن، على سبيل المثال، هناك منصة تنسيق بشأن التجارة وتنمية القطاع الخاص. في لبنان، تُعقد اجتماعات استشارية اقتصادية نصف أسبوعية تضم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تتم مناقشة قضايا التنمية الاقتصادية، ولكن حتى وقت كتابة هذه الدراسة، لم تكن الرقمنة تحظى بالأولوية في هذه الاجتماعات في الأونة الأخيرة.

لكن، يركز هذا التنسيق في الغالب على التنسيق اللاحق في شكل تبادل المعلومات حول المبادرات المخططة والمنفذة، ولكنه لا يشمل التطوير المشترك للاستراتيجيات والبرمجة. ويُنظر إلى مشاركة المعلومات هذه بعد وقوعها على أنها إيجابية، ولكنها تحد من الإمكانيات التحويلية التي يمكن أن ينطوي عليها المزيد من التنسيق الاستراتيجي من حيث تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، واستخدام نقاط القوة لدى بعضهم البعض لصالح تحسين نتائج البرنامج وتجميع الموارد والنفوذ للضغط من أجل التوصل إلى بيئة تنظيمية مفتوحة وشاملة وأمنة. وفيما يتصل بقضايا مختلفة،

يستطيع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن يستفيدا من القوة الناعمة التي يتمتع بها كل منهما لتعزيز نتائج التنمية والمشاركة مع الحكومات المحلية.

التنسيق في مرحلة مبكرة حيث يتم تحديد الميزانيات يمكن أن يكون مفيداً في تحديد نقاط تركيز كل جانب ومواقع وجود الفجوات. في المقابلات التي أجريت لهذا الفصل، أشار المحاورون من كلا الجانبين إلى الاهتمام والرغبة في توسيع آليات التنسيق الحالية، لكنهم أشاروا إلى الحاجة إلى قيام المستوى السياسي بإيلاء الأولوية والقيادة لتحسين التنسيق.

السياق الجيوسياسي الحالي جعل تحسين التنسيق بين الجهات المانحة موضوعاً أكثر إلحاحاً. وتشمل العوامل الرئيسية تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19)، والغزو الروسي لأوكرانيا، والنقص العالمي في أشباه الموصلات في سياق التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين.

يعد مجلس التجارة والتكنولوجيا، الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام 2021، بمثابة مثال لكيفية قيام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتعميق علاقتهما كحلفاء تكنولوجيايين وتعاون مبني على أساس القيم الديمقراطية المشتركة. يوجد حالياً 10 مجموعات عمل في مجلس التجارة والتكنولوجيا (المفوضية الأوروبية، 2021b)، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير التكنولوجيا، وتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة واستخدام التقنيات الرقمية، وإساءة استخدام التكنولوجيا التي تهدد الأمن وحقوق الإنسان. ووصف أحد المحاورين من الاتحاد الأوروبي مفاوضات مجلس التجارة والتكنولوجيا وتشكيل مجموعة العمل بأنها «جهد جاد»، سيبثعه التركيز على تحقيق نتائج ملموسة معاً.

على الرغم من التوترات الحالية بين بروكسل وواشنطن، فإن الطبيعة ريفية المستوى للتنسيق السياسي المنخرط في مفاوضات مجلس التجارة والتكنولوجيا يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتنسيق استراتيجي أعمق وبذل جهود مشتركة بشأن التنمية الرقمية. وكما أبرزت ورقة بحثية صدرت عام 2022 (رينجهوف وتوريلانكا، 2022)، ينبغي على الاتحاد

الأوروبي والولايات المتحدة «تعزيز تعاونهما في مجال ضوابط التصدير، وتنظيم منصات التكنولوجيا، وتطوير المعايير، واستثمارات في أمن الاتصالات والاتصالات في بلدان ثالثة –ضمن مجموعات العمل العشرة المنبثقة عن جدول أعمال مجلس التجارة والتكنولوجيا». كل هذه القضايا وثيقة الصلة بتصميم برامج التنمية الرقمية وستستفيد من تحسين التنسيق على أعلى مستوى سياسي. تتضمن مبادرة الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PGII) التي وافق عليها زعماء مجموعة السبع خططاً للاستثمار في الاتصال الرقمي، وهو أحد أولوياتها الرئيسية، بالشراكة مع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. في وقت كتابة هذه الدراسة، كشف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كجزء من مجلس التجارة والتكنولوجيا، عن دعم مشترك لمشاريع البنية التحتية الرقمية والاتصال في جامايكا وكينيا (مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، 2022)، والتي يمكن أن يوفر تنفيذها دروساً قيمة لمشاريع مماثلة في الجوار الجنوبي أو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع.

بالنظر إلى الآلية القائمة بالفعل لتبادل المعلومات بين الجهات المانحة وتركيز الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التطوير الرقمي في الأردن، يمكن أن تكون المملكة بمثابة نقطة انطلاق لتنسيق أعمق بين الجانبين. سيكون اختيار الأردن كحالة اختبار في الوقت المناسب حيث وقعت الولايات المتحدة في سبتمبر (أيلول) 2022 (سفارة الولايات المتحدة في الأردن، 2022) مذكرة تفاهم بقيمة 1.45 مليار دولار أمريكي من المساعدات الخارجية على مدى سبع سنوات. علاوة على ذلك، ونظراً لمشاركتها في مجال الرقمنة وريادة الأعمال، فإن الجهود المبذولة لتحسين التنسيق ستستفيد من التكامل بين البنك الدولي والأمم المتحدة أيضاً.

الاستنتاجات والتوصيات

في حين كانت جائحة كورونا (كوفيد-19) بمثابة نعمة للتحول الرقمي، إلا أن الجائحة أظهرت أيضاً استمرار الانقسامات الرقمية فيما يتعلق بالأنواع الاجتماعي والعمر والموقع. الانكماش الاقتصادي العالمي الحالي، والذي

الانكماش

الاقتصادي العالمي

الحالي، والذي يؤثر

أيضاً على بلدان

الجوار الجنوبي،

يجعل التدخلات

لسد هذه الانقسامات

أكثر إلحاحاً من أي

وقت مضى

يؤثر أيضاً على بلدان الجوار الجنوبي، يجعل التدخلات لسد هذه الانقسامات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

تظهر حالة لبنان أنه في غياب حكومة فاعلة، فسوف يكون هناك افتقار إلى استراتيجية حكومية متماسكة. الافتقار إلى بيئة تمكينية يزيد من احتمالية معاناة التحول الرقمي في لبنان وزيادة عدم المساواة. الزيادة الحادة في معدلات الفقر وارتفاع أسعار الإنترنت تهدد بتراجع المكاسب عندما يتعلق الأمر بالشمول الرقمي. العديد من القضايا التي تؤثر سلباً على التحول الرقمي في لبنان لا تتعلق فقط بالبنية التحتية أو الافتقار إلى المهارات ولا يمكن حلها بسهولة عن طريق تمويل الجهات المانحة، ولكن يحتاج صناعات السياسات إلى معالجة جذور الأزمة المرتبطة بالفساد وعدم الاستقرار السياسي، من بين عوامل أخرى. يؤدي الافتقار إلى استراتيجية متماسكة وخطة تنفيذ إلى عدم كفاية الدعم والمشاركة من قبل الجهات المانحة الدولية، مما يؤثر سلباً على الدعم الذي تشتد الحاجة إليه من أجل التحول الرقمي. ينبغي على الجهات المانحة أن تسعى إلى تمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل مباشر حيثما أمكن ذلك كوسيلة لدعم المجتمعات المختلفة بشكل مباشر.

يوفر الأردن، على الرغم من التحديات السياسية التي يواجهها، بيئة أكثر استقراراً وهو متقدم جداً عندما يتعلق الأمر بخططه الإستراتيجية للتحول الرقمي في البلاد. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من القضايا التي يتعين معالجتها، بما في ذلك زيادة تمكين القطاع الخاص وتحسين إطار التنظيم والابتكار المجرأ مع الوزارات الحكومية المختلفة العاملة كل على حدة بشكل منفصل.

تسلط عملية الرقمنة في كلتا دراستي الحالة الضوء على الفرق بين الإستراتيجية والتنفيذ، وهي قضية يتم تناولها في الفصل الخاص بدراسات حماية البيانات بمزيد من التعمق في حالة المغرب.

تعد التكنولوجيا المالية بمثابة ترس حاسم في محرك الاقتصاد الرقمي في الجوار الجنوبي،

حيث يمكن للمعاملات الرقمية أن تلعب دوراً تمكينياً كبيراً في تعزيز التجارة الإلكترونية وأجزاء أخرى من الاقتصاد الرقمي. وبالنظر إلى هذا، فإن التدريب على محو الأمية والمهارات الرقمية وكذلك محو الأمية المالية أمر بالغ الأهمية لضمان استفادة الفئات السكانية الضعيفة من طفرة التكنولوجيا المالية. ولكن، فإن حالة لبنان تعد بمثابة تذكير بأن التكنولوجيا المالية وحدها لن تحل مشكلة الثقة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات المالية وانتشار النقد في الجوار الجنوبي. ونظراً للأزمة المصرفية الحادة في لبنان، فإن التكنولوجيا المالية توفر فرصة للناس لإجراء المعاملات بشكل أكثر موثوقية.

سلط هذا الفصل الضوء أيضاً على إمكانية تحسين التنسيق بين الجهات المانحة حيث يمكن توسيع نطاق التعاون المتعمق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا على المستوى الاستراتيجي ليشمل التحول الرقمي في الجوار الجنوبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع. ويمكن لمجلس التجارة والتكنولوجيا أن يوفر الإطار الاستراتيجي الشامل لتنسيق أعمق بشأن سياسات التنمية.

التوصيات

يجب على الجهات المانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي كجزء من الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مواصلة وتوسيع التمويل لمبادرات الشمول الرقمي مثل برامج المهارات الرقمية للفئات السكانية الضعيفة لكي تضمن ألا يؤدي التحول الرقمي في الجوار الجنوبي إلى تفاقم عدم المساواة الحالية. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل دعم تطوير مبادرات السياسات المتعلقة بالمهارات الرقمية وإمكانية الوصول في بلدان الجوار الجنوبي أو الدعم المالي واللوجستي المباشر للمشاريع على أرض الواقع.

وبما أن الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لا تزال في مراحلها الأولى، ينبغي

على واضعي السياسات الأوروبيين توسيع خطط البرمجة بشأن التحولات الرقمية لتشمل المزيد من بلدان الجوار الجنوبي، مما يضمن عدم حصر الفوائد في الغالب على عدد صغير نسبياً من البلدان.

خطوات مثل الاتفاق على دعم اتصال الألياف الضوئية عالية السرعة بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، والتي تشكل جزءاً من البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي وأجندته للبحر الأبيض المتوسط، ينبغي أن تستكمل بمبادرات داخل البلاد تركز على الشمول الرقمي. يعد التحول الرقمي أولوية رئيسية ليس فقط في أجندة البحر الأبيض المتوسط والبوابة العالمية، ولكن أيضاً في أداة الاتحاد الأوروبي للجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) – أداة «أوروبا العالمية» التابعة للمفوضية. وبالتالي، من الضروري أن يضمن صناع القرار أن يكون دعم الرقمنة منسجماً بشكل جيد (أيضاً مع أعضاء فريق أوروبا) وأن تعمل الآليات المختلفة معاً بشكل متماسك بطريقة تمنح أصحاب المصلحة المحليين الدعم الذي يحتاجون إليه لتحويل التحول الرقمي إلى فرصة للجميع.

فيما يتعلق بلبنان، يمكن للمجتمع الدولي المساعدة في تمويل تجديد البنية التحتية الرقمية وتوفير خيارات للبنان لتوفير الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة. يمكن أن يشمل ذلك توزيع الأجهزة الطرفية التي تدعم الإنترنت ودعم المراكز المجتمعية بالإنترنت المجاني أو إنشاء شبكات مجتمعية حيثما كان ذلك ممكناً كوسيلة لإشراك المجتمعات المحلية بشكل مباشر في عملية توفير إنترنت أكثر استقراراً وبأسعار معقولة. ويتعين على الحكومة اللبنانية المؤقتة والمستقبلية، بدعم من المجتمع الدولي، ضمان وقف ارتفاع أسعار الإنترنت وتحسين موثوقية الكهرباء.

ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يقوم باستثمار استراتيجي في التحول الرقمي في لبنان كاستثمار في مستقبل البلاد، حيث يمكن أن تكون الرقمنة جزءاً من الطريق للخروج من الأزمة المتعددة الجوانب في البلاد.

وفي ظل تعدد الأزمات التي تتطلب اهتمام الجهات المانحة، يجب عدم إهمال دعم التحول الرقمي، خاصة وأن إمكانية الوصول إلى الإنترنت تتعرض لتهديد شديد. ونظراً للزيادة الحادة في معدلات الفقر وسط تضخم قياسي، فيدون بذل الجهود لتحسين الشمول الرقمي، سوف يعاني التحول الرقمي في البلاد بشكل أكبر، مع تحمل السكان ذوي الدخل المنخفض العبء الأكبر.

فيما يتعلق بالأردن، يتعين على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة استخدام الأردن كحالة اختبار لرفع التنسيق بينهما في برامج التنمية إلى المستوى الاستراتيجي. بعد الإعلان عن مشاريع الاتصال الرقمي المشتركة في جامايكا وكينيا، يجب على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال مجلس التجارة والتكنولوجيا العمل بنشاط لاستكشاف تخطيط مشاريع مماثلة في الأردن أو بلدان الجوار الجنوبي الأخرى.

لزيادة تحسين مكانتها كمركز إقليمي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي على الحكومة الأردنية أن تعمل على إنهاء تجزئة سياسات وأطر التحول الرقمي، ووضع آليات لضمان عدم عمل الوزارات المختلفة بصورة منفردة كل على حدة، وتبني نهج الحكومة بأكمله كما هو متوخى في استراتيجية التحول الرقمي في البلاد.

وينبغي على الجهات المانحة تمويل عمليات مسح لمعرفة كيف قد يرغب الناس في استخدام التكنولوجيا المالية، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز استيعاب التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحسين الشمول المالي. ويمكن للتناجح بعد ذلك أن توجه سياسة الحكومة ومشاركة الجهات المانحة بشأن هذه القضية. يجب على الجهات المانحة أيضاً تمويل برامج التثقيف المالي والرقمي التي تستهدف السكان المحرومين كجزء من مبادرات الشمول المالي التي تقودها الحكومات المحلية وبدعم من الجهات المانحة.

المراجع

أمين، ب. (2022، 11 أكتوبر/ تشرين الأول). هل أصبح الإنترنت رفاهية في لبنان؟ سمكس. أخذت من: <https://smex.org/has-the-internet-become-a-luxury-in-lebanon/>

شهادة، ن. (2020، ديسمبر/ كانون الأول). التكنولوجيا المالية في العالم العربي. سيجاب. أخذت من: https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/slidedeck/2020_12_Slidedeck_Fintech_Arab_World.pdf

مركز البيانات. (2021). الاتحاد الدولي للاتصالات. أخذت من: <https://datahub.itu.int/>

تأثير الإكونومست. (2022). مؤشر الإنترنت الشامل 2022. أخذت من: <https://impact.economist.com/projects/inclusive-internet-index>

المفوضية الأوروبية. (9، 2021 فبراير/ شباط). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للمتوسط. أخذت من: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

المفوضية الأوروبية. (2021b، يونيو/ حزيران). العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. أخذت من: https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2021/june/tradoc_159642.pdf

المفوضية الأوروبية. (2020، 28 سبتمبر/ أيلول). الاتحاد الأوروبي في الأردن يطلق برنامج «ابتكر الأردن» أخذت من: <https://south.euneighbours.eu/news/eu-jordan-launches-innovate-jordan-programme/>

بنك الاستثمار الأوروبي. (2022، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني). يتعاون الاتحاد الأوروبي وفريق بنك الاستثمار الأوروبي العالمي لتطوير الاتصال الرقمي في الجوار الجنوبي. أخذت من: <https://www.eib.org/en/press/all/2022-499-the-eu-and-eib-global-team-up-to-upgrade-digital-connectivity-to-the-southern-neighbourhood>

فريدم هاوس. (18، 2022a أكتوبر/ تشرين الأول). الحرية على النت 2022. لبنان. أخذت من: <https://freedomhouse.org/country/lebanon/freedom-net/2022>

فريدم هاوس. (18، 2022b أكتوبر/ تشرين الأول). الحرية على النت 2022. الأردن. أخذت من: <https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-net/2022>

غندور، ر. (2022، 3 يونيو/ حزيران). دعهم يأكلون الجيل الرابع 4G! سمكس. أخذت من: <https://smex.org/let-them-eat-4g/>

النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA). (2022a). خرائط تغطية الشبكة. أخذت من: <https://www.gsma.com/coverage/#237>

النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA). (2022b). مايو/ أيار). اقتصاد الهاتف

المحمول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022. أخذت من: https://www.gsma.com/mobileeconomy/wp-content/uploads/2022/05/GSMA_MENA_ME2022_R_WebSingles.pdf

(2020). INJO4.0. مركز الابتكار الأردني للشورة الصناعية الرابعة ومركز الابتكار الرقمي. أخذت من: <https://injo4.org/about>

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2021). الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية. أخذت من: https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-DIG_TRENDS_ARS.01-2021-PDF-E.pdf

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2022a). Global Connectivity Report 2022. أخذت من: <https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-global-01-2022/>

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2022b، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني). قياس التطور الرقمي. حقائق وأرقام. أخذت من: https://www.itu.int/hub/publication/d-ind-ict_mdd-2022/

جمعية الإنترنت، فرع لبنان. (2022، 19 يوليو/ تموز). الكلفة المباشرة وغير مباشر لتواتر خدمات الإنترنت في لبنان. أخذت من: <https://uploads.strikinglycdn.com/files/74d34559-5071-4483-b927-1a9570e44183/Internet%20interruption%20Lebanon%20note%20V3.pdf>

كاتايا، أ. (2022، 12 يناير/ كانون الثاني). خدمات الهاتف المحمول على الحدود اللبنانية السورية: انقطاعات واشتباك في الشبكات. سمكس. أخذت من: <https://smex.org/mobile-services-at-the-lebanese-syrian-border-outages-and-clashing-networks/>

كيالي، أ. و. (2021، 22 يونيو/ حزيران). الرأي العام العربي حول الأوضاع الداخلية. البارومتر العربي. أخذت من: https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Domestic_Conditions_MEI_FINAL.pdf

كيمب، س. (15، 2022a فبراير/ شباط). الرقمية 2022: لبنان. تقرير البيانات. أخذت من: <https://datareportal.com/reports/digital-2022-lebanon>

كيمب، س. (15، 2022b فبراير/ شباط). الرقمية 2022: الأردن. تقرير البيانات. أخذت من: <https://datareportal.com/reports/digital-2022-jordan>

خماش، ن. (2022، أغسطس/ آب). رؤى حول الشمول المالي في الأردن. الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاوص. أخذت من: https://www.jopacc.com/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/insights_into_financial_inclusion_in_jordan.pdf

منصور، و. (2022، 16 أغسطس/ آب). مليارات أموال مهدرة: تقرير ديوان المحاسبة عن قطاع الاتصالات في لبنان. سمكس. أخذت من: <https://smex.org/billions-in-squandered-funds-court-of-audit-report-on-the-telecom-sector-in-lebanon/>

مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري. (2022) استراتيجية التحول الرقمي في لبنان 2020-2030. أخذت من: https://omsar.gov.lb/Assets/DT_EN.pdf

مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة. (2022، 5 ديسمبر/ كانون الأول). البيان المشترك من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الصادر عن مجلس التجارة والتكنولوجيا. أخذت من: <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2022/december/us-eu-joint-statement-trade-and-technology-council>

رينجهوف، جي. وتورييلانكا، جي. أي. (2022، 17 مايو/ أيار). الجغرافيا السياسية للتكنولوجيا: كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يصبح لاعباً عالمياً. المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. أخذت من: <https://ecfr.eu/publication/the-geopolitics-of-technology-how-the-eu-can-become-a-global-player/>

سيدلو، ك. وكوهين-هادريا، إي. (2022، مايو/ أيار). أجنحة جديدة للبحر الأبيض المتوسط: هل ترقى أدوات ووسائل عمل الاتحاد الأوروبي إلى مستوى طموحاته؟ البرلمان الأوروبي. أخذت من: [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2022/702558/EXPO_STU\(2022\)702558_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2022/702558/EXPO_STU(2022)702558_EN.pdf)

سمكس. (2022، 16 أغسطس/ آب). مليارات أموال مهدرة: تقرير ديوان المحاسبة عن قطاع الاتصالات في لبنان. أخذت من: <https://smex.org/billions-in-squandered-funds-court-of-audit-report-on-the-telecom-sector-in-lebanon/>

مؤشر سيبيد تيست العالمي. (2023، فبراير/ شباط). متوسط سرعات الدولة في الأردن، فبراير/ شباط 2023. أخذت من: <https://www.speedtest.net/global-index/jordan#mobile>

مؤشر سيبيد تيست العالمي. (2023b، فبراير/ شباط). متوسط سرعات الدولة في لبنان، فبراير 2023. أخذت من: <https://www.speedtest.net/global-index/lebanon>

مؤشر سيبيد تيست العالمي. (2023c، فبراير/ شباط). متوسط سرعات الدولة في المغرب، فبراير 2023. أخذت من: <https://www.speedtest.net/global-index/morocco>

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (2020). الإستراتيجية الرقمية 2020-2024. أخذت من: https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/USAID_Digital_Strategy.pdf.pdf

سفارة الولايات المتحدة في الأردن. (2022، 16 سبتمبر/ أيلول). بيان مشترك حول توقيع مذكرة التفاهم الثنائية بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والأردن. أخذت من: <https://jo.usembassy.gov/joint-statement-on-the-signing-of-the-bitral-memorandum-of-understanding-between-the-united-states-jordan/>

ومضة. (2023، 29 يناير/ كانون الثاني). جمعت الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يقرب من 4 مليارات دولار في عام 2022. أخذت من: <https://www.wamda.com/en/2023/01/startups-mena-raised-4-billion-2022>

البنك الدولي. (2022a، 26 مايو/ أيار). البنك الدولي في الأردن. أخذت من: <https://www.worldbank.org/en/country/jordan/overview>

البنك الدولي. (2022b، 29 يونيو/ حزيران). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021: الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والقدرة على الصمود في عصر جائحة كورونا (كوفيد-19). أخذت من: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>

البنك الدولي. (2022c). الشمول المالي في بنك البيانات. أخذت من: <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion>

البنك الدولي. (1 يونيو/ حزيران). لبنان يغرق (إلى 3 في القمة). أخذت من: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf>

البنك الدولي. (20 ديسمبر/ كانون الأول). الآثار التوزيعية لجائحة كورونا (كوفيد-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أخذت من: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/9781464817762.pdf>

البنك الدولي. (2018). المشرق 2.0: التحول الرقمي لتحقيق النمو الشامل وتوفير الوظائف. أخذت من: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/246561561495359944/pdf/Mashreq-2-0-Digital-Transformation-for-Inclusive-Growth-and-Jobs.pdf>

التحول الرقمي أم الانقسام الرقمي؟ هل سيؤدي التحول الرقمي إلى زيادة عدم المساواة الاجتماعية؟ الأدلة من المغرب وتونس

إيزابيلا مار سينكوسكا

دكتوراه

مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية CASE

مقدمة

يغير التحول الرقمي الطريقة التي نعيش بها ونعمل بها ونستمتع بها. على الصعيد العالمي، الاقتصاد الرقمي وخلق القيمة الجديدة يدعم الشركات في الاستفادة من التكنولوجيا لإنشاء نماذج أعمال رقمية جديدة بطريقة مستدامة وشاملة. يقدر المنتدى الإلكتروني أن 70% من القيمة الجديدة التي سيتم تحقيقها في الاقتصاد على مدى العقد المقبل سوف ترتبط بنماذج أعمال المنصات الممكنة رقمياً. لكن في الوقت نفسه، 47% من سكان العالم غير متصلين بالإنترنت (أوهالوران، 2022). والسؤال المطروح على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو كيفية تكييف أسواقها وبنيتها التحتية ومواردها البشرية والتنمية المجتمعية من أجل تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي.

من أجل الاستجابة لفرص التحول الرقمي، أنشأت سبعة بلدان أفريقية في أكتوبر 2013 تحالف أفريقيا الذكية بهدف تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشكل المغرب وتونس جزءاً من هذه المنظمة التي تضم أكثر من 30 عضواً من القارة. وضعت البلدان أهدافاً طموحة لتسريع تحولاتها الرقمية، ونتيجة لذلك تم تنسيق العديد من المبادرات والسياسات والاستراتيجيات، بهدف تحسين الإطار التنظيمي والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والمثال الآخر الداعم للتحول الرقمي هو استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030). على الرغم من التزام كل دولة بالتحول الرقمي، إلا أنها تنفذ برامجها بشكل مختلف، وبأهداف وأولويات مختلفة، وتقتصر على الواقع الإقليمي والواقع الخاص بكل بلد (نيكاكيني، ساينزوجا، جيتس، المكفيسست، وإركان، 2020). في المغرب، منذ إنشاء الاستراتيجية الوطنية الرقمية في عام 2012، والتي تسمى «المغرب الرقمي 2013»، تم وضع العديد

من البرامج الوطنية لتمكين التنمية الرقمية. وكان إدخال الحكومة الإلكترونية مبادرة رائدة في هذا الصدد. يتمثل طموح الحكومة المغربية في جعل البلاد رائدة في مجال الاتجاه الرقمي ووضع نفسها كمركز رقمي أفريقي قوي (مركز التحول الرقمي المغرب، 2022).

تنظر تونس إلى التحول الرقمي كوسيلة للهروب من معدل البطالة المرتفع والمستمر، خاصة بين الشباب. ومن خلال وضع المخططين الاستراتيجيين الوطنيين «تونس الرقمية 2020» و«الاستراتيجية الرقمية في تونس 2025»، تهدف البلاد إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي وتطويره والاستفادة من إمكاناته في مجال التشغيل. تهدف تونس إلى أن تصبح موقعاً دولياً رائداً لخدمات تكنولوجيا المعلومات، وميناءً رقمياً لأفريقيا (توفير الكابلات البحرية في بنزرت)، ونقل الاستثمارات إلى الخارج للشركات الأوروبية، وتوفير الخدمات لمنشأة تخزين البيانات الخاصة بها (مركز التحول الرقمي تونس، 2022).

وبالنظر إلى جميع الفرص التي قد يجلبها التحول الرقمي لأي بلد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية قيام الحكومات بإدراج جانب عدم المساواة الاجتماعية في برامج التحول الرقمي الخاصة بها - وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من مستويات عالية من عدم المساواة. وبالاعتماد على النظريات في مجال الفجوة الرقمية، قد تؤدي التقنيات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) إلى تفاقم أوجه عدم المساواة (الاجتماعية) القائمة، إذا استخدمتها المجموعات ذات المستويات الأعلى من المعرفة الرقمية في كثير من الأحيان واستفادت منها أكثر من المجموعات التي لا تمتلك المهارات الرقمية المناسبة.

هناك على الأقل ثلاثة محددات رئيسية للفجوة الرقمية:

• الافتقار إلى البنية التحتية الكافية في مناطق

مختلفة من البلاد مما يؤدي إلى عدم المساواة في الوصول إلى خدمات الإنترنت (إمكانية الوصول إلى المعلومات)؛

- اختلاف مستوى استخدام الإنترنت بين مجموعات مختلفة من الأفراد (النوع الاجتماعي والعمر والاختلافات التعليمية والمنطقة) (استخدام المعلومات)؛
- عدم المساواة في الثقافة الرقمية بين الأفراد (استيعاب المعلومات).

سيؤدي التحول الرقمي إلى زيادة كفاءة الخدمات المقدمة وتحسين الإنتاجية والوصول إلى التعليم عالي الجودة وخدمات الحكومة الإلكترونية. لكن، إذا تخلفت بعض مجموعات الأفراد عن الركب، فسوف تتفاقم أوجه عدم المساواة المجتمعية.

الهدف من هذا الفصل هو تقييم التحول الرقمي في المغرب وتونس، وهما دولتان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجوار الجنوبي، وكلاهما يهدف إلى أن يصبح رائدا في التحول الرقمي في القارة الأفريقية. سيتم التركيز على عدم المساواة المحتملة التي قد يسببها التحول الرقمي. وعلى وجه الخصوص، سوف تركز هذه المقالة على اثنين من المخاطر المحتملة التي تؤدي إلى الفجوة الرقمية: استخدام الإنترنت والوصول إلى الأجهزة الرقمية في مناطق مختلفة وفئات عمرية مختلفة ومستويات المهارات الرقمية لدى مجموعات مختلفة من الأفراد. الهدف هو تقييم ما إذا كانت خطط التحول الرقمي في كلا البلدين تستجيب لأوجه عدم المساواة الاجتماعية من حيث تكييف مناهج التعليم وأنظمة التعليم والتدريب المهني من أجل تقليل الفجوة الرقمية.

في القسم الأول من هذا الفصل، يتم عرض السياق الخاص بكل من البلدين مع إيلاء اهتمام خاص لاستراتيجيات التحول الرقمي، وسياسات عدم المساواة الاجتماعية، وسياسات التعليم الخاصة بكل منهما. يعرض القسم التالي اتجاهات التغييرات في الخطرين المحتملين اللذين قد يؤديان إلى فجوة رقمية: توزيع

الوصول إلى الإنترنت واستخدامها؛ وتوزيع المهارات والكفاءات الرقمية بين السكان وتوزيع التفاوت الاجتماعي حسب المنطقة. يلخص القسم التالي الأنشطة والمبادرات التي يتم تنفيذها في نظام التعليم من أجل الاستجابة للتحول الرقمي بطريقة شاملة ومستدامة اجتماعيًا. ثم تتبعها الاستنتاجات وتوصيات السياسات. تتضمن المنهجية المعتمدة بحثًا مكثبًا للوثائق والاستراتيجيات الوطنية الحالية، وتحليل البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى مقابلات مع أصحاب المصلحة المختارين فيما يتعلق بالتحول الرقمي في كل بلد.

السياق الخاص بكل بلد

يهدف كل من المغرب وتونس إلى أن يكون مستقيماً بشكل مباشر من التحول الرقمي ويعتبران هذا التحول بمثابة فرصة كبيرة لمجتمعاتهما. في حين أن الأهداف مشتركة، إلا أن الدوافع التفصيلية لكل دولة تختلف قليلاً. يريد المغرب تنفيذ التحول الرقمي على نطاق واسع، ودعم خدمات الرعاية الصحية، وخدمات الضمان الاجتماعي، فضلاً عن خدمات الحوكمة الإلكترونية، وفي نفس الوقت تسهيل رفاهية الأفراد، في حين، ترى تونس في التحول الرقمي فرصة لخفض البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للأجيال الشابة. لقد اتخذ كلا البلدين مسارات مختلفة في نهجهما تجاه التحول الرقمي عندما يتعلق الأمر بتنفيذه.

علاوة على ذلك، فإلى جانب استقرارهما، تؤثر الأنظمة السياسية المختلفة بشكل كبير على أداء الاقتصاد الكلي لكل منهما، وكذلك على سرعة استجابة السياسات للتحديات القائمة. على سبيل المقارنة، منذ عام 2011، أدت موجة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية إلى زعزعة استقرار عمليات صنع القرار في تونس، مما أدى إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس إلى 1.7% في المتوسط بين عامي 2011 و2019 (البنك الدولي، 2022)، وتباطؤ خلق فرص العمل،

أنها كانت نشطة بشكل ملحوظ خلال جائحة كورونا (كوفيد-19).

في ديسمبر (كانون الأول) 2019، انضم المغرب أيضًا إلى تحالف أفريقيا الذكية بهدف إنشاء سوق رقمية موحدة في إفريقيا بحلول عام 2030. وتشمل الأنشطة التالية وضع المذكرة التوجيهية «المغرب الرقمي 2025». وبعد تقييم المبادرات السابقة، يحدد التقرير الأهداف الطموحة للتحول الرقمي في البلاد: جعل الإدارة العامة متاحة رقميًا للمواطنين والشركات؛ ومساعدة المغرب على أن يصبح مركزًا رقميًا وتكنولوجياً رائدًا في إفريقيا؛ وخلق اقتصاد تنافسي يعتمد على النظم البيئية الرقمية والمبتكرة؛ وخلق مجتمع شامل قائم على التحول الرقمي. كما تسلط الوثائق الضوء على الحاجة الملحة لتقليص الفجوة الرقمية في الدولة، ودعم القطاعات المختلفة، فضلاً عن زيادة الأنشطة التعليمية الرقمية (Digital Talent Review، 2021).

تقليص عدم المساواة الاجتماعية كان أيضا مدرجًا على جدول الأعمال الوطني لسنوات عديدة وتم إدراجه في جميع الاستراتيجيات أو السياسات الوطنية المتعلقة بالتحول الرقمي أو إصلاحات السياسة العامة. في عام 2019، أعلن الملك محمد السادس عن إدخال إصلاح واسع النطاق على الحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والتباينات الاجتماعية. وكانت أولوية البرنامج هي إدراج فئة الأشخاص الأكثر حرمانًا في نظام التأمين الصحي الإلزامي. خططت الحكومة أيضًا لرقمنة نظام الضمان الاجتماعي، الذي سرعته جائحة كورونا (كوفيد-19) (العجلة، مارسيكوسكا، عارف، وشريف، 2022). يمكن اعتبار برنامج «مدن المهن والكفاءات» الذي أعلنه الملك محمد السادس في عام 2019 بمثابة استراتيجية تدعم الحد من عدم المساواة الجهوية في المغرب. ويركز البرنامج على جميع الجهات الاثنى عشرة بهدف تحديد القطاعات التي يجري تطويرها في كل جهة وتقديم الدعم المحلي لإدماج الناس في سوق العمل. وهناك التزام قوي

وانخفاض الاستثمارات، ومحدودية الابتكارات وانخفاض التجارة، وانخفاض توفر الفرص الكافية لسكان البلاد. ومن ناحية أخرى، لم يكن الربيع العربي المغربي يهدف إلى إحداث تغييرات ثورية، مثل الإطاحة بمحمد السادس، أو إلغاء النظام الملكي. كانت هناك مطالبات لإجراء إصلاحات دستورية حاسمة، إلى جانب الحد من الفساد والتمييز الاجتماعي. ونتيجة لذلك، لم تكن البلاد غير مستقرة سياسياً، وعلى النقيض من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط الأخرى، ظل النظام مستقرًا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.3% في الفترة 2011-2021 (البنك الدولي، 2022). نظرًا لكونها واحدة من أكثر الأنظمة الاستبدادية ليبرالية في المنطقة، فقد انخرطت المملكة في العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي كانت تهدف للاستجابة للتحديات المجتمعية.

المغرب

في المغرب، ظل موضوع التحول الرقمي والفجوة الرقمية، فضلاً عن الحد من الفوارق الاجتماعية، على الأجندة الوطنية منذ سنوات. كان البرنامج اللذان يدعمان الرقمنة – «المغرب الرقمي 2013» و«المغرب الرقمي 2020» عبارة عن استراتيجيات شاملة تدعم التنمية الرقمية لاقتصاد البلاد. ومن أجل دعم المبادرات الوطنية في هذا الصدد، أنشأت الحكومة في عام 2017 وكالة التنمية الرقمية (ADD) بهدف دعم رقمنة الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والتعليم، مما يؤدي إلى تنفيذ الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن دعم إجراءات القطاع الخاص. ويهدف نشاط وكالة التنمية الرقمية أيضًا إلى تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية ودعم دخول المواطنين المغاربة إلى الخدمات الرقمية وتوفير برامج التدريب المهني. خلال السنوات الخمس الأخيرة من وجودها، دعمت الوكالة وعززت العديد من المبادرات التي أدخلت الرقمنة في البلاد في مناطق مختلفة. كما

تقليص عدم المساواة الاجتماعية كان أيضا مدرجًا على جدول الأعمال الوطني لسنوات عديدة وتم إدراجه في جميع الاستراتيجيات أو السياسات الوطنية المتعلقة بالتحول الرقمي

من جانب الوكالات العامة والقطاع الخاص لإنجاح البرنامج. وبالفعل، وافق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في عام 2021 على إعادة تخصيص 500 مليون درهم من عائدات ضريبة التكوين المهني لمساعدة البرنامج (الوكالة المغربية للصحافة، 2021).

على الرغم من التقدم الكبير في مجال الرقمنة على مستوى الدولة، إلا أن نظام التعليم العام يتخلف بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بإدخال تحسين المهارات الرقمية في المناهج التعليمية للمدارس. حقق المغرب، على غرار بلدان شمال أفريقيا الأخرى، تحسينات كبيرة فيما يتعلق بزيادة الالتحاق بالمدارس الإلزامية في المرحلتين الأولين من التعليم (الابتدائي والثانوي). ومع ذلك، لا توجد حتى الآن استراتيجية لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية من أجل تعميم الوصول إلى التدريبات الرقمية لتحسين المهارات، لا سيما في المناطق الريفية المتأخرة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016).

تونس

تطمح تونس، على غرار المغرب، إلى تبني الاقتصاد الرقمي من أجل زيادة القدرة التنافسية للبلاد، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر. ونظرًا لموقع البلدين، تختلف أهداف تونس قليلًا عن أهداف المغرب. تهدف البلاد إلى أن تصبح ميناء رقميًا لإفريقيا، بناءً على وجود الكابلات البحرية في بنزرت، من خلال أن تصبح منشأة لتخزين البيانات للشركات الأوروبية، وموقعًا لنقل الاستثمارات إلى الخارج لهم، مما يؤدي بشكل عام إلى ترسيخ مكانتها كموقع دولي رائد في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات. في عام 2020، كان الاقتصاد الرقمي بالفعل هو القطاع الأقوى والأسرع نموًا في البلاد، حيث ساهم بأكثر من 11% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني (GIZ, 2020). غير أن الحكومة التونسية أدركت الحاجة إلى الاستثمار المستمر في مهارات الأفراد،

وهو ما تم إدراجه في الوثائق الاستراتيجية الوطنية.

لقد حفز النقص الوطني في الأفراد ذوي المهارات الرقمية المناسبة الحكومة على إعداد استراتيجية تونس الرقمية 2020، حيث تتم معالجة التحديات القائمة. وقد تم تحديد العديد من الأولويات منذ عام 2018: الإعفاءات الضريبية والإعانات التي تدعم تنمية الشركات الناشئة؛ وبرنامج الصناعة 4.0 لمساعدة الشركات الوطنية على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة على المستوى العالمي؛ وتوسيع البنية التحتية الرقمية وتوفير شبكة إنترنت آمنة؛ وإدخال الأمن السيبراني، أو رقمنة مختلف القطاعات الوطنية (العملة الرقمية للبنك المركزي، والتجارة الإلكترونية، والصحة الرقمية وغيرها). متابعة البرنامج هي استراتيجية تونس الرقمية 2025، حيث يعتبر تحسين المهارات من خلال قنوات مختلفة عنصرًا ذا صلة بالتحول الناجح.

تشكل أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والجهوية مصدر قلق كبير في تونس، لا سيما مع وجود اختلافات جهوية كبيرة، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، واختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين المناطق، فضلًا عن اختلاف مستويات الوصول إلى التعليم (ديدي، 2021). لقد أثبتت الإصلاحات الحكومية الحالية عدم نجاحها عندما يتعلق الأمر بمعالجة عدم المساواة الاجتماعية والتفاوت بين المناطق. ويبدو أن عدم المساواة، التي أشعلت ثورة الربيع العربي في 2010-2011، ظلت مستمرة منذ ذلك الحين بسبب التغييرات الحكومية المضطربة والاقتصاد السياسي غير المستقر. وتعد هذه الظاهرة أكثر إزعاجًا بالنسبة لهدف التنفيذ العادل اجتماعيًا للتحول الرقمي (البنك الدولي، 2016).

على الرغم من أن نظام التعليم في تونس متطور بشكل جيد مع وجود تسع سنوات

الرقمي والطريقة التي تستجيب بها سياسات التعليم الوطنية لتطوره أمرًا أساسيًا لضمان تقليل عدم المساواة الاجتماعية بحيث لا تؤدي إلى فجوة رقمية إقليمية في أي بلد. يتناول هذا الفصل الفرعي ثلاثة عناصر تعتبر محورية في تقييم الاحتياجات الوطنية ومخاطر التحول الرقمي:

- توزيع الوصول إلى الإنترنت واستخدامها
- توزيع المهارات والكفاءات الرقمية بين السكان
- توزيع عدم المساواة الاجتماعية

الوصول إلى الإنترنت واستخدامها

وضع كل من المغرب وتونس هدفهما الطموح للاستثمار في التحول الرقمي من أجل تعزيز اقتصاد بلديهما ورفاهيتهما. وتحدث هذه الظاهرة بشكل طبيعي بالتزامن مع التطور العالمي لتقنيات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لكن، من المهم أن نتذكر أن بلدان شمال أفريقيا لا تزال متخلفة للغاية في مجال قدرات البنية التحتية الأساسية، مما يمنعها من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات الرقمية بشكل فعال. في حين أن جميع السكان تقريبًا في تونس حصلوا على الكهرباء منذ عام 2012، إلا أن كهربة البلاد بأكملها في المغرب تمت فقط في عام 2020 مع إمكانية ربطها بشبكة الكهرباء العامة (الرسم البياني 1).

من الجدير بالذكر أن المغرب شهد تحسنا غير مسبوق في معدل الوصول إلى الطاقة منذ أوائل التسعينيات من خلال برنامجه للكهرباء، الذي يدعم تطوير أنظمة الطاقة الشمسية، وخاصة في المناطق الريفية المتأخرة (جاكوت، بيريز أرياجا، ناجبال، وستونر، 2020). لدى النهج المبتكر لإنتاج الطاقة في كلا البلدين (المغرب كقائد) القدرة على التنفيذ المستدام للتحول الرقمي في المنطقة.

من التعليم الأساسي وأربع سنوات إضافية من التعليم الثانوي، إلا أنه يواجه بعض العوائق الكبيرة عندما يتعلق الأمر بتدريس المهارات الرقمية. يرى المتخصصون في مجال التعليم أن هناك فجوة كبيرة في دمج مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج التعليم. لا يمتلك الخريجون الذين يتركون النظام التعليمي هذه المهارات، وتظل ثقتهم في سوق العمل منخفضة (الخويري، 2019). وتوجد عوائق إضافية أمام تعزيز المهارات الرقمية، مثل الافتقار إلى التعاون الدائم مع أصحاب المصلحة في سوق العمل من أجل إنشاء أدوات توقع الطلب والعرض على المهارات، والافتقار إلى توقعات المهارات، وعدم وجود آليات للتعلم القائم على العمل، وضعف نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، وضعف التعاون الإقليمي في مجال توقع المهارات (اليونسكو، 2017).

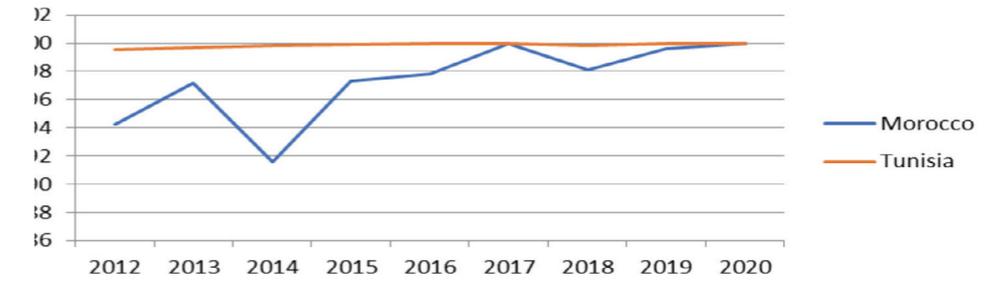
خلاصة القول، يركز كلا البلدين بشكل كبير على التحول الرقمي في سياساتهما الوطنية. وتعتزم الحكومة المغربية ذلك كفرصة لمكافحة الفوارق الاجتماعية، خاصة من خلال الاستثمار في نظام التعليم وتحسين الكفاءات. من ناحية أخرى، يبدو أن تونس، رغم أنها تعتبر التحول الرقمي بمثابة دفعة ممتازة للاقتصاد، ليس لديها القدرات اللازمة لبناء استراتيجية شاملة واضحة تشمل التحديات والفرص المجتمعية المتنوعة. في ظل صراعها مع عدم الاستقرار السياسي والتحديات الوطنية المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة والفوارق الجهوية الكبيرة والمستمرة، يبدو أن تونس أكثر عرضة لخطر الانقسام الاجتماعي الناجم عن التحول الرقمي مقارنة بالمغرب. سيقوم الفصل التالي بتقييم المخاطر الخاصة بكل بلد، والتي قد تؤدي إلى تعميق الفجوة الرقمية إذا لم تتخذ الحكومات التدابير المناسبة مع مراعاة الفئات الأكثر حرمانًا.

المخاطر التي تؤدي إلى الفجوة الرقمية

تعد الطريقة التي يتم بها تنفيذ التحول

يبدو أن تونس أكثر عرضة لخطر الانقسام الاجتماعي الناجم عن التحول الرقمي

الرسم البياني 1. الوصول إلى الكهرباء في المغرب وتونس (بالنسبة المئوية)

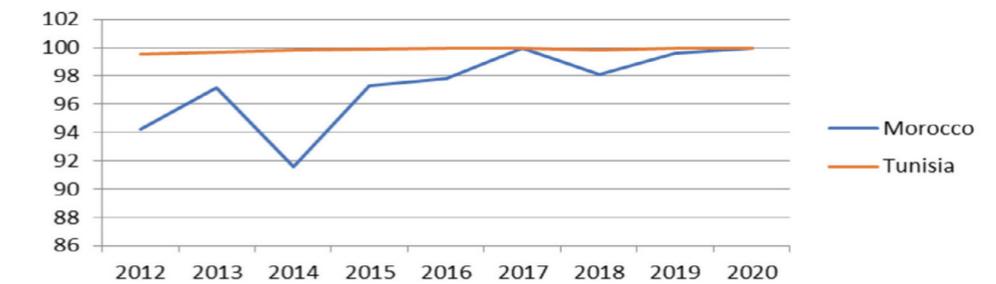


المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

في المغرب، إلا أنها تضاعفت ثلاث مرات خلال العقد الماضي، مقارنة بمضاعفة المعدل في تونس (الرسم البياني 2). تظهر الإحصاءات الأحدث (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2022) أن تطوير البنية التحتية للنطاق العريض الثابت يتقدم باستمرار في كلا البلدين، مما يؤكد التزامهما بالاستثمار في الرقمنة.

في حين زاد الوصول إلى الاشتراكات في النطاق العريض الثابت لكل 100 شخص بشكل ملحوظ في تونس (من 5 أشخاص لكل 100 شخص إلى أكثر من 11 في عام 2020)، فإن الزيادة تبدو أقل إثارة في المغرب (من شخصين لكل 100 شخص إلى ما يقرب من 100/6 شخص). وعلى الرغم من أن إمكانية الوصول لا تزال أقل

الرسم البياني 2. الاشتراكات في النطاق العريض الثابت (لكل 100 شخص) في المغرب وتونس، 2012-2020



المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

في تونس، الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسع النطاق وبأسعار معقولة نسبياً، وتعمل السلطات العامة على توسيع نطاق الوصول إلى المناطق الريفية البعيدة (فريدم هاوس، 2019). وهذا هو السبب وراء توسع الاشتراكات في النطاق العريض الثابت بشكل كبير منذ عام 2017. وفي المغرب، من ناحية أخرى، تهيمن شركة اتصالات المغرب على السوق، مما يجعل التطوير أكثر صعوبة.

لكن، في كلا البلدين، يستخدم الأشخاص في الغالب الإنترنت عبر هواتفهم المحمولة. يمثل الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول حوالي 80-85% في كل بلد (الرسم البياني 2). قد يُفترض أنه مع التطور الأفضل والأكثر

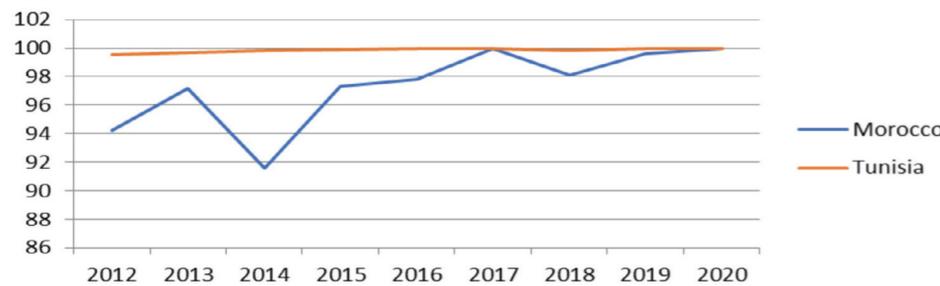
في تونس، الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسع النطاق وبأسعار معقولة نسبياً، وتعمل السلطات العامة على توسيع نطاق الوصول إلى المناطق الريفية البعيدة (فريدم هاوس، 2019). وهذا هو السبب وراء توسع الاشتراكات في النطاق العريض الثابت بشكل كبير منذ عام 2017. وفي المغرب، من ناحية أخرى، تهيمن شركة اتصالات المغرب على السوق، مما يجعل التطوير أكثر صعوبة.

باستمرار في كلا البلدين. وخلال الفترة 2012-2020، ارتفع هذا العدد بنسبة 30% في كلا البلدين، ليصل إلى حوالي 85% في عام 2020 في المغرب، مقارنة بـ 72% في تونس (الرسم البياني 4). وفي عام 2021، كان الرقم المقابل 88% بالنسبة للمغرب (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2022). يواجه باقي السكان الذين لا يستخدمون الإنترنت أعلى مخاطر الاستبعاد الرقمي إذا لم يتم تحديدهم ولم يتم اتخاذ أي تدابير تدعم قدرتهم على الوصول إلى الإنترنت.

ابتكاراً لخدمات التطور طويل المدى (LTE) (بما في ذلك الجيل الثالث 3G)، سيصبح هذا النوع من اتصال الإنترنت مهيمناً على الإنترنت ذي النطاق العريض الثابت في كلا البلدين، مما يسمح برقمنة أفضل للأفراد على مستوى البلد. ومع ذلك، فإن التطوير المستمر للنطاق العريض الثابت (وخاصة الألياف الضوئية) مهم لضمان وصول أكثر استقراراً إلى الإنترنت، خاصة للشركات التي تتطلب النقل السريع لكميات كبيرة من البيانات.

يتزايد عدد السكان الذين يستخدمون الإنترنت

الرسم البياني 3. الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في المغرب وتونس (% من السكان)



المصدر: مؤشرات البنك الدولي.

يبلغ معدل تشبع استخدام الهاتف المحمول في كلا البلدين 100% (إحصاءات البنك الدولي، 2020)، مما يوضح أن جميع الأشخاص تقريباً يمتلكون هاتفًا ذكيًا واحدًا على الأقل. الوضع لا يدعو إلى التفاؤل إلى هذا الحد عندما يتعلق الأمر باستخدام جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي في كلا البلدين (الرسم البياني 4).

في عام 2020 في المغرب، استخدم 64% فقط من الأشخاص الجهاز اللوحي أو جهاز الكمبيوتر، مما يمثل زيادة طفيفة بنسبة 4% مقارنة بالعام السابق. والوضع في تونس أسوأ من ذلك حيث أن 52% فقط من الأسر تستخدم أو تمتلك جهاز كمبيوتر. ويمكن ملاحظة اختلاف كبير في هذا الصدد عندما يتعلق الأمر بالاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية في كلا البلدين (بن، مثم، ومهتي، 2009). في المناطق القروية بالمغرب، يستخدم أقل من 45% من السكان الجهاز اللوحي أو جهاز الكمبيوتر، بينما بلغ الرقم

لا تزال هناك فجوة بين الريف والحضر عندما يتعلق الأمر باستخدام الإنترنت في المغرب. تبلغ الفجوة 18.3% في عام 2020، بانخفاض قدره 25.6% مقارنة بالفجوة في عام 2018 (الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، 2021).

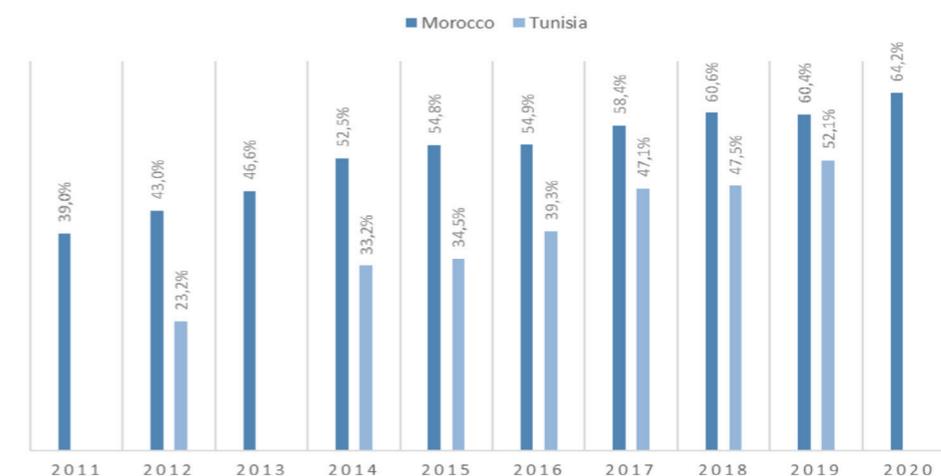
عندما يتعلق الأمر بتوزيع استخدام الإنترنت حسب الفئات العمرية، فإن الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 60 عامًا هم الأقل استخدامًا للإنترنت (أقل من 30%). ولوحظ أعلى استخدام للإنترنت (أكثر من 96%) هو بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و39 عامًا في كلا البلدين. ومن المثير للاهتمام أن أكثر من 86% من الشباب المغاربة (الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 سنة) يستخدمون الإنترنت. والإحصائيات قابلة للمقارنة على أساس النوع الاجتماعي (87% للرجال مقابل 81% للنساء). وفي تونس، تستخدم النساء الإنترنت أكثر من الرجال (78.9% من النساء مقابل 62.3% من الرجال) (ساري، 2020).

المقابل في المناطق الحضرية حوالي 74% في عام 2020

تكون الفجوة أكبر عندما يتم تصنيف الاستخدام حسب الفئات العمرية. ولوحظ أن أعلى نسبة من الأشخاص الذين يستخدمون الجهاز اللوحي أو جهاز الكمبيوتر هي بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و24 عامًا (74%)

منهم). كلما زاد عمر الأشخاص، انخفض استخدام الجهاز اللوحي أو جهاز الكمبيوتر. وينطبق الشيء نفسه على الأشخاص الأصغر سنًا. يتمتع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 19 عامًا بإمكانية وصول أقل إلى جهاز الكمبيوتر، مقارنةً بالمجموعة التي تتراوح أعمارهم بين 19 و24 عامًا.

الرسم البياني 4. استخدام الجهاز اللوحي أو جهاز الكمبيوتر في الأسرة في المغرب وتونس، 2011-2020



المصدر: الجمهورية التونسية، وزارة تكنولوجيا الاتصال (MTC، 2022)، المملكة المغربية، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، (ANRT، b2022).

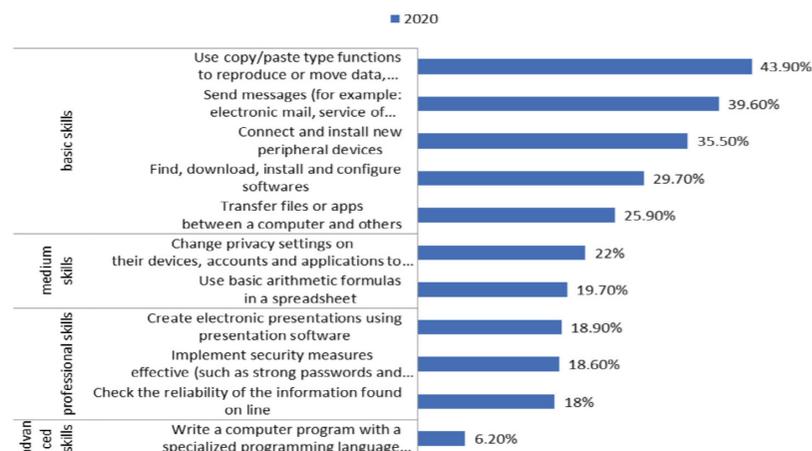
توزيع الكفاءات الرقمية

يحلل هذا الفصل الفرعي عدم المساواة في المعرفة الرقمية بين الأفراد في المغرب وتونس. هناك نقص كبير في البيانات الشاملة عندما يتعلق الأمر بالتحليل التفصيلي لمحو الأمية الرقمية في كلا البلدين. وبدلاً من ذلك، يمكن العثور على بيانات غير منتظمة يصعب مقارنتها في هذا الصدد. امتلاك أدوات المراقبة مثل مؤشر المجتمع والاقتصاد الرقمي الأوروبي (DESI) من شأنه أن يعزز اقتصادات شمال إفريقيا من خلال السماح له بمراقبة العقبات التي تحول دون التحول الرقمي العادل. تظهر البيانات التي جمعتها الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات المغربية أن حوالي 35% فقط من المغاربة يتمتعون بالكفاءات الرقمية الأساسية، والتي تشمل وظائف النسخ واللصق (44%)،

مجموعة كبيرة من السكان لا تستخدم الإنترنت، وخاصة أولئك الذين ينحدرون من المناطق الفقيرة أو كبار السن

أو إرسال الرسائل (39.6%)، أو نقل الملفات (26%) (الرسم البياني 5). على سبيل المثال، يبلغ الرقم المقابل لهولندا أو فنلندا حوالي 80%، في حين أنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي بأكمله يبلغ 54% (يوروستات، 2021).

الرسم البياني 5. الكفاءات الرقمية، حسب المناطق الريفية والحضرية، 2020



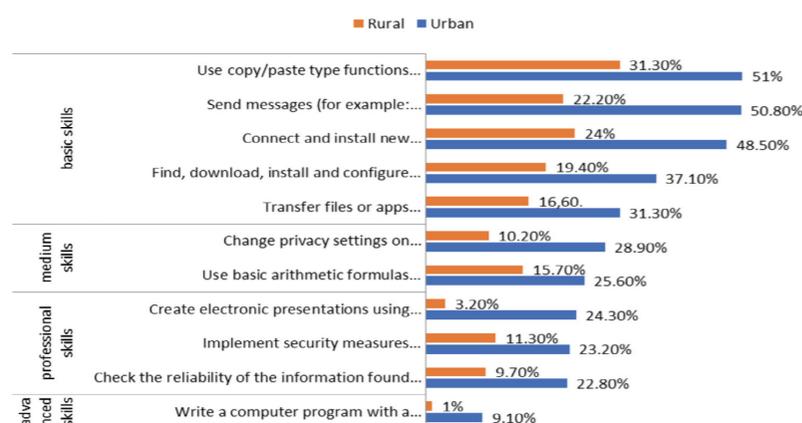
المصدر: مملكة المغرب، رئيس الحكومة، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، 2021 (الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، c2021).

من السكان المهارات الرقمية الأساسية، مقارنة بحوالي 50% من سكان المناطق الحضرية. وتظهر هذه الإحصاءات وجود فجوة رقمية كبيرة في البلاد، مما يشكل خطر تقادم عدم المساواة الاجتماعية مع نمو القطاع الرقمي في المغرب.

المهارات المهنية، مثل إعداد العروض التقديمية، أو تنفيذ التدابير الأمنية مثل كلمات المرور القوية، يمتلكها 18.5% فقط من الأفراد.

عندما يتعلق الأمر بالاختلافات الإقليمية (الرسم البياني 6)، تكون النتائج أكثر أهمية. في المناطق الريفية، يمتلك حوالي 25% فقط

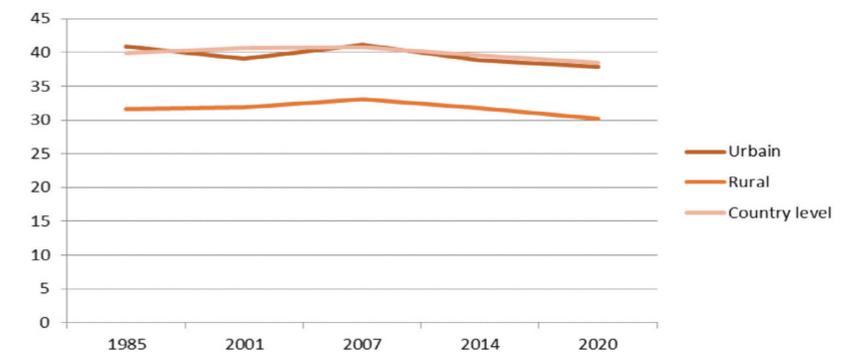
الرسم البياني 6. الكفاءات الرقمية، حسب المناطق الريفية والحضرية، 2020



المصدر: حكومة المغرب، رئيس الحكومة، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، 2021 (الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، d 2021).

يعتمد قياس الكفاءات الرقمية للتونسيين على دراسة شعبان ومنصوري (2017)، التي أنشأت مؤشر I-DESI (مؤشر المجتمع والاقتصاد الرقمي) لتونس بناءً على البيانات الموجودة من المعهد الوطني للإحصاء ومن وزارة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي (شعبان، ومنصوري، 2017). تؤكد دراسة أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2020 أن 20% فقط من السكان لديهم المهارات الرقمية الأساسية، و17% المهارات الرقمية القياسية، و16% فقط لديهم مهارات رقمية متقدمة. أما الأرقام المقابلة بالنسبة للمغرب فهي: 37% و28% و9% (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2021). تظهر هذه النتائج أن تونس هي واحدة من أسوأ البلدان أداءً عندما يتعلق الأمر بالتنمية البشرية في مجال الرقمنة. كما تؤكد ندرة المعلومات حول الكفاءات الرقمية في المجتمع التونسي اتساع الفجوة الرقمية في سوق العمل. الأشخاص الأكثر مهارة هم المستفيدون الأكبر من التحول الرقمي (يوسف، 2021).

الرسم البياني 7. معامل جيني في المغرب



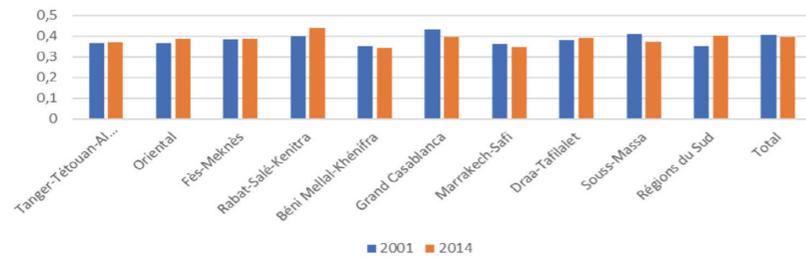
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

عندما يتعلق الأمر بالفوارق الإقليمية من حيث عدم المساواة الاجتماعية في تونس، تشير الدراسات الجزئية (دريدي، 2021) إلى أن الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية ناتجة عن السياسات التي تفضل المناطق الساحلية والمدن الكبرى في تونس. لا تزال أعلى مستويات الفقر ملحوظة في المناطق الريفية

توزيع عدم المساواة الاجتماعية

المقياس الأكثر شعبية وقابلية للمقارنة لتوزيع التفاوت الاجتماعي، والذي يستخدمه معظم الاقتصاديين والمؤسسات الدولية، هو معامل جيني (Gini). ومرة أخرى، فإن عدم توفر بيانات منتظمة، وخاصة بالنسبة لتونس، يجعل تقييم توزيع التفاوت الاجتماعي صعباً. لقد وجدت أحدث الدراسات أن معامل جيني (Gini) في المغرب أقل بقليل من 40%، وهو أعلى بكثير من بلدان شمال أفريقيا الأخرى. وفي تونس تبلغ هذه النسبة 35.8% (دريدي، 2021)، مما يعني أن هناك مساواة أكبر في تونس منها في المغرب. وفي المغرب، يقل المعامل في المناطق الريفية بنسبة 8% تقريباً عن المناطق الحضرية، مما يشير إلى أن المدن والمناطق المحيطة بها لديها المواهب الأكثر تعليمًا، ولكنها تحتوي أيضًا على أفقر المهاجرين الذين يبحثون عن حياة أفضل، وبالتالي عدم مساواة أكبر. المناطق الريفية الفقيرة تجعل جميع الأفراد فقراء على قدم المساواة (الرسم البياني 7 و8).

الرسم البياني 8. معامل جيني حسب المنطقة، المغرب، 2001، 2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

استجابة التعليم للتحول الرقمي

نظام التعليم في المغرب تقليدي للغاية، وهو نظام مكون من ثلاثة مستويات مع الالتحاق الإلزامي بالمدارس حتى سن 13 عامًا. ولا يزال النظام يواجه صعوبات في حل مشكلة الأمية في البلاد، وخاصة في المناطق الريفية وبين أفقر السكان (اليونسكو، 2022). كما أن نظام التعليم لا يدمج أي معرفة رقمية في أي مستوى تعليمي بطريقة شاملة. لكن، إلى جانب خطط التحول الرقمي التي وضعتها الحكومة، هناك العديد من المبادرات القادمة من القطاعين العام والخاص والتي تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية وتزويد الأشخاص بالكفاءات اللازمة لاستخدام الأدوات الرقمية بفعالية في حياتهم الخاصة والمهنية.

في عام 2006، أطلقت وزارة التعليم برنامج الاهتمام الحقيقي بالمساواة (جيني) (GENIE) في المدارس الابتدائية بهدف إدخال تقنيات التدريس الرقمية في المناطق الريفية والحضرية، الموجهة إلى المعلمين والموظفين الإداريين. تضمنت أنشطة البرنامج تحسين البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك الاتصال بالإنترنت، وأنشطة التدريب بالإضافة إلى شراء الموارد الرقمية، مثل البوابات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو المكتبات. وتم تدريب حوالي 87% من المعلمين على المستوى الإداري كما تم إنشاء 148 مركزًا للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشملت المبادرات

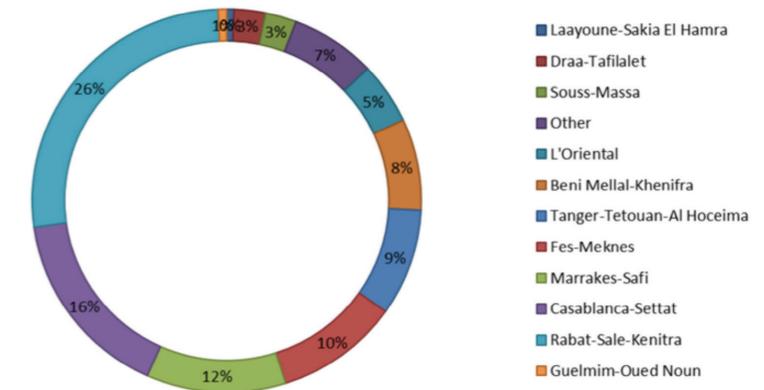
الأخرى توفير أجهزة كمبيوتر محمولة أو كمبيوتر مكتبي للمدارس (برنامج إنجاز)، وأنشطة تدريبية للمعلمين (برنامج لوحتي)، واتصال الجامعات بالإنترنت عالي السرعة (برنامج مروان).

يحدث المزيد على مستوى التعليم العالي وكذلك ضمن أنشطة التعليم المهني التي تقدمها الشركات الخاصة. في عام 2019، أنشأت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الإطار الوطني للمؤهلات بهدف إدخال أنشطة التعلم مدى الحياة (LLL) في حياة الأفراد، وتسهيل الدورات التدريبية، وتحسين التنقل الجغرافي، وتحسين المعرفة الرقمية، قراءة وكتابة. في عام 2019، تم اقتراح مرحلة جديدة من الدورات التدريبية الوطنية الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC) بهدف إنشاء أكبر منصة تعليمية تحتوي على دورات مجانية عبر الإنترنت في مختلف المهارات المهنية: القانون والاقتصاد والأعمال والصحة والهندسة وغيرها من المواضيع. وقد تم استخدام هذه المبادرة بشكل جيد خلال الجائحة، مما ساعد على استمرار دورات تحسين المهارات بطريقة مستقرة نسبيًا.

تعتبر مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال مجزأة للغاية، ولكنها تهدف إلى سد فجوة المهارات (الرقمية) في سوق العمل. وهي تشمل مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يتم تعريفها على نطاق واسع للغاية على أنها طرق ووسائل للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجالات

التعليم وتحسين المهارات (صندوق التحدي لتوظيف الشباب، 2022). على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يذكر إنشاء مرصد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر البيانات حول المهارات المتاحة في السوق (Data 4 Tech)؛ ومنح شهادات للمعلمين في مجال التقنيات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مايكروسوفت)؛ وجامعة للمهن الرقمية عبر الإنترنت، مما يسمح بنشر المحتوى التدريبي واعتماده (مدينة المعرفة الرقمية)؛ وتدريب

الرسم البياني 9. توزيع البرامج الرقمية حسب المنطقة



الطلاب في المناطق الريفية والمناطق النائية على الترميز (أورانج). لكن، عند إلقاء نظرة فاحصة على توزيع البرامج الرقمية حسب مناطق المغرب، يمكن ملاحظة فجوة إقليمية (الرسم البياني 9). تتركز إتاحة مثل هذه البرامج في الأجزاء الشمالية الغربية من البلاد (الرباط-الدار البيضاء-مراكش)، حيث يتركز أكثر من 54% من إجمالي العروض في هذه المناطق. وتولد هذه المناطق أكثر من 53% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب.

بعد نظام التعليم في تونس متطوراً بشكل عام مع تسع سنوات من التعليم الإلزامي ومعدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب يبلغ 96% بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً (اليونسكو-يونيفوك، 2021). تعترف وزارة التربية جيداً بالحاجة إلى تغيير نظام التعليم الذي تفرضه الشركات الجديدة التي يتم تطويرها في تونس، فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة (الخويري، 2019). على الرغم من أن المدارس التونسية تقدم دورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات والهندسة التقليدية، إلا أنه لا يوجد تدريب مناسب للقطاع الرقمي المتغير ديناميكياً، والاستجابة لاحتياجات سوق العمل. في عام 2015، أطلقت وزارة التعليم التونسية الحلول الرقمية للجميع (يارو، 2017)، والذي كان جزءاً من

لا تزال العقبات الهيكلية في نظام التعليم موجودة (مثل عدم توفر البنية التحتية)، ويظل نقص المهارات بين المعلمين يشكل عينا

سوسة وصفاقس. ويشكل هذا تحدياً كبيراً لوضعي السياسات عند التفكير في كيفية زيادة مستويات التوظيف ومكافحة عدم المساواة المجتمعية.

باختصار، على الرغم من أن نظام التعليم في تونس يعمل بشكل جيد للغاية، ويتم اتخاذ العديد من المبادرات المتناسقة من أجل إدخال مهارات المستقبل في مناهج التعليم، إلا أن احتياجات المستقبل لا تزال غير مدرجة في النظام العام. يشكو بعض المعنيين بالتعليم من أنه يتم ضخ الكثير من الأموال العامة في الاقتصاد لخلق الفرص، ولكن لا يتم بذل ما يكفي من أجل الاستثمار في التعليم، الذي ينبغي أن يزود الأسواق بالموهب، وبالتالي يساعد على نموها (الخويري، 2019).

ومن منظور مقارن، طور كلا البلدين أنظمة مماثلة للتعليم الابتدائي والثانوي مع تسع سنوات من الحضور الإلزامي، غير أن تونس أفضل حالاً من حيث معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأجيال الشابة. يمكن التعرف على العديد من المبادرات في تونس، التي يبدو أنها مستمدة من القطاع الخاص وإلى حد كبير من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكنها ليست منبثقة عن سياسات وطنية استراتيجية. ومن ناحية أخرى، يبدو أن المغرب يركز أكثر على إنشاء نهج شمولي لإضافة التعليم الرقمي إلى مناهج التعليم، على الرغم من أن البلاد تعتمد أيضاً بشكل كبير على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. يؤدي التركيز الجغرافي لاستثمارات الصناديق الخاصة إلى زيادة الاستثمارات في المناطق الأكثر ثراءً والأكثر تقدماً، وفي الأفراد الذين يمتلكون بالفعل بعض مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاستنتاجات

يهدف هذا الفصل إلى تقييم التحول الرقمي في المغرب وتونس وتأثيره السلبي المحتمل على الفجوات الرقمية، وبالتالي عدم المساواة الاجتماعية. ومن خلال القيام بذلك، تم

الإصلاحات الوطنية الأوسع. وكان يهدف إلى تحسين جودة التعليم من خلال تعزيز الأدوات الرقمية في عملية التعلم. وقد تم توجيهه نحو ما يقرب من مليوني طالب و150,000 معلم من المدارس الابتدائية والثانوية. كما دعمت الحكومة إنشاء مراكز تدريب خاصة من خلال دعم مقدمي الخدمات الخاصة بما يصل إلى 25% من الاستثمار الخاص.

كما دعم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير تحسين مهارات الطلاب التونسيين منذ ثورة 2011. يعادل الدعم المالي الأوروبي 3.5 مليار يورو خلال الأعوام 2011-2018، وتم تقديم منح الاتحاد الأوروبي لنحو 70 مدرسة، وشاركت حوالي 90 مدرسة في شبكات التوأمة الإلكترونية بلس، التي تعمل على تعزيز الرقمنة في التعليم (الخويري، 2019).

تم تحديد الحاجة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كعنصر أساسي في دعم تحسين المهارات الرقمية الفعالة في المدارس. استجابة لذلك، كان قانون الشركات الناشئة (تونس الناشئة) هو الخطوة الأولى التي اتخذتها الحكومة التونسية في التعرف على احتياجات الاقتصاد الرقمي الجديدة في البلاد. وتضمن الاستراتيجية الرقمية الأوسع نطاقاً أكثر من 60 مشروعاً، يتم تنفيذ معظمها في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص. يتعلق بعضها بتوسيع البنية التحتية الرقمية في المدارس والأسر. ومن المؤسف أن التفاوتات الإقليمية سائدة في هذا الصدد. تتركز غالبية النظام البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (حوالي 67%) حول أغنى المناطق: منطقة تونس الكبرى، والمنار، وقرطاج ومنوبة، وصفاقس وسوسة، في حين أن 13% فقط من الشركات تقع في بقية مناطق تونس. ونتيجة لذلك، تتركز المبادرات التعليمية المتعلقة بالتعليم العالي في المناطق التي لديها بالفعل نظام إيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. علاوة على ذلك، فإن 66% من جميع الجامعات تقع في تونس الكبرى ومدن مثل

تحليل المخاطر المحتملة للفجوات الرقمية: استخدام الإنترنت والوصول إلى الأجهزة الرقمية في مناطق مختلفة وفئات عمرية مختلفة؛ مستويات المهارات الرقمية من قبل مجموعات مختلفة من الأفراد، فضلاً عن مستوى وتطور عدم المساواة الاجتماعية. وبعد ذلك تم استعراض السياسات والمبادرات الداعمة للتحول الرقمي من وجهة نظر القطاعين العام والخاص.

تؤكد النتائج المقدمة أن استخدام الإنترنت، فضلاً عن الوصول إلى الأجهزة الرقمية لا يتم توزيعه بالتساوي بين السكان، وعلى الرغم من تزايد، فإنه لا يزال أقل نسبياً في المناطق الريفية والفقيرة، وبين أجزاء الأفراد الأكثر حرماناً (كبار السن). علاوة على ذلك، لا يتم توزيع المهارات الرقمية بالتساوي بين البلاد، حيث تتخلف المناطق الريفية عن الريف. وعلى الرغم من أن كلا البلدين يدركان الحاجة إلى دعم التحول الرقمي، فإن السياسات العامة في كل بلد تعالج هذه القضية بشكل مختلف. وفي حين يتم التركيز في المغرب على الفوائد المجتمعية الشاملة الناجمة عن التحول الرقمي، غير أن تونس، مع ضعف عمليات صنع القرار لديها، تخاطر بأن تصبح مستفيدة من التحول الرقمي «عن طريق الصدفة». يستخدم كلا البلدين ما يسمى بالشرارة بين القطاعين العام والخاص، كأحد الحلول لهذه التحديات، ولكن يتم تنفيذ مثل هذه الاستثمارات في الغالب في المناطق الأكثر ثراءً وتطوراً، مما يؤدي إلى مخاطر زيادة عدم المساواة الاجتماعية، وخاصة في تونس في المناطق التي تتخلف باستمرار.

ينبغي تنفيذ السياسات التي تدعم تكافؤ فرص التحول الرقمي للجميع، وخفض مخاطر الفجوات الرقمية، على المستوى الوطني، جزئياً من خلال دمجها بشكل كلي في مناهج التعليم الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات والاقتصاد الاجتماعي، بدعم من الاتحاد

الأوروبي، يمكن أن يجلب فوائد الاستثمارات الخاصة في التحول الرقمي إلى فئات الناس والمناطق الأكثر حرماناً.

التوصيات

يضع التحول الرقمي المغرب وتونس في وضع واعد للغاية: حيث أن استخدام التقنيات الجديدة في مكان العمل والحياة اليومية، أو الذكاء الاصطناعي، أو العمل عن بعد، أو إنترنت الأشياء (IoT)، يوفر إمكانات هائلة لبلدان شمال إفريقيا في بناء ميزة نسبية في هذه القطاعات النامية ديناميكياً والتي تتميز بتكاليف دخول منخفضة نسبياً، مقارنة بالقطاعات التقليدية الأخرى. ونظراً لوقوعها بالقرب من أوروبا، وارتباطها الوثيق بأجزاء أخرى من أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذه البلدان تمتلك إمكانات هائلة للتنمية.

لكن، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين مهارات الأفراد، ولذلك يتعين على كلا البلدين إدراك ذلك وتطوير استراتيجيات وسياسات ومبادرات لسد هذه الفجوة. وللأسف، بينما تم إحراز تقدم جيد في المغرب في هذا الصدد، إلا أن تونس لا تزال متخلفة عن الريف.

علاوة على ذلك، أثناء تنفيذ المبادرات، يطرح السؤال حول ما إذا كان جميع السكان سيتم أخذهم في الاعتبار في عملية التحول الرقمي هذه وما إذا كان جميع الأفراد سيستفيدون منها على قدم المساواة. للأسف، يبين التحليل أعلاه أن خطر الفجوة الرقمية على المستوى الإقليمي والفردي لا يزال قائماً في كلا البلدين، الأمر الذي قد يؤدي بالتالي إلى زيادة عدم المساواة الاجتماعية.

أولاً، يجب أن تكون إمكانية اكتساب الكفاءات الرقمية متاحة لجميع الفئات العمرية وجميع الأفراد، بغض النظر عن مواقعهم. ولذلك، ينبغي إدراج تحسين المهارات الرقمية بشكل كلي على المستوى الوطني في المناهج

التعليمية. وينبغي ضمان تكافؤ الفرص منذ المراحل الأولى للتعليم العلمي.

ثانياً، ينبغي دعم هذا الإصلاح من خلال تزويد المعلمين بالمهارات والأدوات، مما يتيح لهم بتعليم تلاميذهم بشكل فعال.

ثالثاً، ينبغي تعزيز برامج التعليم العام من خلال زيادة جودة الوصول إلى الإنترنت، حيث لا يزال حوالي 40% من السكان في كلا البلدين لا يستخدمون جهازاً رقمياً غير الهاتف المحمول.

رابعاً، ينبغي على الشركات بين القطاعين العام والخاص ألا تركز بشكل رئيسي فقط على السكان الأكثر موهبة، الذين لديهم بالفعل فرص كبيرة للعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ينبغي أيضاً أن تكون بعض الشركات بين القطاعين العام والخاص موجهة إلى فئات الأفراد الأكثر حرماناً، أو الأقل تعليماً، أو النساء أو الفقراء. ومن الممكن أن يؤدي دمج جميع الأفراد في عملية تحسين المهارات أيضاً إلى تقليل التفاوتات الاجتماعية العالية والمستمرة داخل المناطق الحضرية، حيث يتم ملاحظة التقسيم الطبقي للسكان بوضوح.

بعد ذلك، ينبغي على استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ألا تركز حصرياً على أغنى المناطق في كلا البلدين، لأن هذا لا يؤدي إلا إلى تفاقم فجوة التفاوت الاجتماعي بين المناطق. يجب على الشركات العالمية الكبرى التي تدعم التحول الرقمي في كلا البلدين أن تأخذ في الاعتبار مسؤوليتها الاجتماعية بشأن تعظيم الأرباح، كما يجب عليها أيضاً توفير التدريب الرقمي في المناطق الأكثر فقراً والأقل نمواً في البلدين.

وكجزء من تكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ينبغي على الحكومات الوطنية أن تنظر في توسيع نطاق برامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات. يمكن لمثل هذه المبادرات أن تسرع عملية التقارب بين المناطق ويمكن أن تدعم التنمية الفردية

ينبغي تنفيذ السياسات التي تدعم تكافؤ فرص التحول الرقمي للجميع، وخفض مخاطر الفجوات الرقمية، على المستوى الوطني، جزئياً من خلال دمجها بشكل كلي في مناهج التعليم الوطنية

للفئات الأكثر حرماناً والمستبعدة رقمياً.

في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يجب أن تكون الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط، واستراتيجية البوابة العالمية، فضلاً عن الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي التي تقف وراءها (مثل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية +) ذات أهمية قصوى. ويمكن لبرنامج الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة+ الاستفادة من الأموال الخاصة في المنطقة، والتي بدورها يمكن أن تضمن وصول البنية التحتية والخدمات إلى المناطق المحرومة. وفي هذا الصدد، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون رائداً إقليمياً في دعم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات.

تركز الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط على الناس، وخاصة الفئات المحرومة من السكان مثل المرأة والشباب، للمساعدة في دعم التنمية البشرية عالية الجودة والرخاء والتحول الرقمي، أو لتوليد النمو الأخضر. ومن خلال خطة استثمار اقتصادي مخصصة للجوار الجنوبي، يمكن لمساهمة الاتحاد الأوروبي أن تساعد في تحسين نوعية الحياة للناس في المناطق المتأخرة عن الريف، ودعم وزيادة المساواة الاجتماعية.

دعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد العادل في المغرب وتونس من حيث إدراجه في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي يجب أن يساعد في زيادة الوعي بالاستثمارات العادلة من القطاع الخاص الذي يشمل جميع الفئات المجتمعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقليص عدم المساواة الاجتماعية.

وأخيراً وليس آخراً، فإن معالجة الافتقار إلى البيانات الشاملة حول تطوير البنية التحتية الرقمية والمهارات اللازمة للتقدم في التحول الرقمي ضرورة ملحة. إن تنفيذ المؤشر الرقمي، المشابه لمؤشر المجتمع والاقتصاد الرقمي الأوروبي (DESI)، من شأنه أن يعزز رصد التقدم في مختلف المجالات (الاتصال، ورأس المال البشري، واستخدام

الإنترنت، وتكامل التكنولوجيا الرقمية، والخدمات العامة الرقمية، التي ستسمح بدورها بتوجيه الأموال بشكل أكثر كفاءة بين الأولويات والمناطق والفئات المجتمعية المختلفة. وقد تكون تجربة الاتحاد الأوروبي مثالا في هذا الصدد.

يبدو أن عوامل التنمية البشرية هي أحد

العوامل الحاسمة التي تدعم التحول الرقمي أو تعوقه. ولذلك، فإن توفير التعليم الرقمي على قدم المساواة من شأنه أن يحول الفئات الأكثر حرمانا إلى مستفيدين من عملية التحول، مما يؤدي إلى مزيد من المساواة والتنمية الأكثر عدالة في كلا البلدين.

المراجع

العجلة، أ؛ ماركينكوسكا، أي.؛ عارف، أ؛ وشريف، أي. (2022). إصلاحات الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الإمكانيات والتحديات. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط. أخذت من: <https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2022/05/Policy-Study24.pdf>

الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. (2021). مسح لجمع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأسر والأفراد على المستوى الوطني لسنة 2020. أخذت من: <https://www.anrt.ma/sites/default/files/publications/enquete-tic-2020.pdf?csrt=12201086933870751193>

بن يوسف، أ؛ مثمم، ر؛ ومهني، ح. (2009). الفوارق الجهوية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس. IRD. أخذت من: <http://www.tic.ird.fr/spip768e.html?article304>

شعبان، ن. ومنصوري، ف. (2017). التطور الاقتصادي والاجتماعي الرقمي في تونس MIC. أخذت من: <https://www.hippocampus.si/ISBN/978-961-7023-71-8/37.pdf>

صندوق التحدي لتشغيل الشباب. (2022). تقرير تحديد نطاق الحلول في المغرب. صندوق التحدي لتشغيل الشباب. أخذت من: <https://fundforyouthemployment.nl/wp-content/uploads/2022/04/Scoping-Report-Morocco-Challenge-Fund-for-Youth-Employment.pdf>

مراجعة المواهب الرقمية. (2021). سد الفجوة: التوفيق بين المهارات الرقمية وفرص التوظيف في المغرب. أخذت من: <https://ru.ichei.org/Uploads/Download/2021-06-23/60d2e8159c9c8.pdf>

العالمية الرقمية. (2022a). مركز التحول الرقمي، المغرب. أخذت من: <https://www.bmz-digital.global/en/initiatives/digital-transformation-center-morocco/>

العالمية الرقمية. (2022b). مركز التحول الرقمي، تونس. أخذت من: <https://www.bmz-digital.global/en/initiatives/digital-transformation-center-tunisia/>

دريدي، م. (2021). تونس تواجه الفقر المتزايد وأوجه عدم المساواة بين المناطق. أخذت من: <https://carnegieendowment.org/sada/85654>

الخويري، سي. (2019). التعليم في تونس: إثبات المستقبل من خلال التكنولوجيا. مركز الابتكار الكبير والمجلس الثقافي البريطاني. أخذت من: https://www.biginnovationcentre.com/wp-content/uploads/2019/12/Education-in-Tunisia-Future-Proofing-Through-Technology_11_Dec_19.pdf

يوروستات. (2021). كم عدد المواطنين الذين لديهم المهارات الرقمية الأساسية في عام 2021.

أخذت من: <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20220330-1>

فريدم هاوس. (2019). الحرية على الانترنت – تونس. أخذت من: <https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-net/2019>

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) (2020). تشكيل التحول الرقمي وخلق فرص العمل في تونس. أخذت من: <https://www.giz.de/en/downloads/giz2020-en-digitalzentrum-tunesien.pdf>

(HCP . (2021). تطور مؤشر جيني حسب البيئة بين عامي 1985 و2020. أخذت من: https://www.hcp.ma/Evolution-de-l-indice-de-GINI-par-milieu-entre-1985-et-2020_a3157.html

(HCP 2015) مؤشر جيني حسب المنطقة 2001-2014. أخذت من: https://www.hcp.ma/Indice-de-GINI-selon-la-region-2001-2014_a3156.html

إيتشي، وهو اوي، واليونسكو، و. (2021). PWC مواهب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس، التوفيق بين العرض والطلب. أخذت من: <https://en.ichei.org/Uploads/Download/2021-10-13/61667cfbd9c78.pdf>

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2021). الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية 2021. أخذت من: https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-DIG_TRENDS_ARS.01-2021-PDF-E.pdf

جاكوت، ج.؛ بيريز أرياجا، أي.؛ ناجبال، د.؛ وستونر ر. جي. (2020). تحقيق الوصول الشامل للطاقة في المغرب: تجربة ناجحة في امتيازات الطاقة الشمسية. مبادرة معهد ماساتشوستس لتكنولوجيا الطاقة. أخذت من: <https://energy.mit.edu/wp-content/uploads/2020/05/MITEI-WP-2020-03.pdf>

وزارة تكنولوجيا الاتصالات. (2022). أبرز المؤشرات الإحصائية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أخذت من: https://www.mtc.gov.tn/fileadmin/user_upload/TIC_en_chiffres_-Juin_2022.pdf

نيكانيني، ج.؛ ساينزوجا، م.؛ جيتس، ن.؛ المكفيس، إي.؛ وإركان ك. (2020). إطلاق العنان للاقتصاد الرقمي في أفريقيا. تحالف التأثير الرقمي والتحالف الذكي. أخذت من: https://dial.global/wp-content/uploads/2020/10/SmartAfrica-DIAL_DigitalEconomyInAfrica2020-v7_ENG.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2016). ابتكار التعليم والتعليم من أجل الابتكار. أخذت من: <https://www.oecd.org/education/eri/GEIS2016-Background-document.pdf>

أوهالوران، د. (2022). تشكيل مستقبل الاقتصاد الرقمي وخلق قيمة جديدة. المنتدى الاقتصادي

العالمي. أخذت من: <https://www.weforum.org/platforms/shaping-the-future-of-digital-economy-and-new-value-creation>

ساراي، إي. (2020). إنترنت تونس – كل ما تريد معرفته. تكنولوجيا المعلومات-تونس. أخذت من: <https://www.it-tunisie.tn/internet-tunisie-tout-ce-que-vous-devez-savoir/>

تونس الناشئة. (n.d). قانون المؤسسات الناشئة. أخذت من: https://startup.gov.tn/en/startup_act/discover

الملاح القطرية للتعليم والتدريب التقني والمهني - تونس، اليونسكو-يونيفوك، 2021. أخذت من: <https://unevoc.unesco.org/home/Dynamic+TVET+Country+Profiles/country=TUN>

اليونسكو. (2022). بيانات لأهداف التنمية المستدامة. أخذت من: <http://uis.unesco.org/>

اليونسكو. (2017). توزيع القوى العاملة عبر أشكال التوظيف في تونس. أخذت من: <https://unevoc.unesco.org/yem/YEM+Country+Profile+-+Tunisia>

البنك الدولي. (2020). إحصائيات البنك الدولي.

البنك الدولي. (2016). تونس تتحرك لتحديث سياسات الحماية الاجتماعية والعمل. أخذت من: <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/05/20/tunisia-moves-to-modernize-its-social-protection>

يارو، ن. (2017). التعليم في تونس: التكنولوجيا، أداة لتحسين المدرسة. البنك الدولي. أخذت من: <https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/tunisia-technology-support-school-improvement>

يوسف، أ. ب. (2021). التحول الرقمي في تونس: تحت أي ظروف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يعود بالنفع على الجميع. ERF. أخذت من: https://erf.org.eg/app/uploasds/2021/11/1637495187_570_734598_1512.pdf

إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان مصر من خلال استخدام العمليات المبتكرة. على سبيل المثال، مع وجود أكثر من 5,892,236 مستخدماً مسجلاً على بوابة خدمات الحكومة الإلكترونية في مصر، يستطيع سكان مصر الوصول إلى أكثر من 164 خدمة حكومية عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة لكل من الأنظمة الحكومية والسكان المصريين. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر أحد المجالات الواعدة لتعزيز مستويات الدخل. ساهم القطاع في الناتج المحلي الإجمالي القومي بنسبة 5% في العام المالي 2021/2020 بمعدل نمو 16%، ليتجاوز بذلك المستوى العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2021 والذي كان 3.3% (ITA، 2022). لكن، على الرغم من هذه المكاسب، سيبسط هذا الفصل الضوء على التحديات والعوائق التي تحول دون تحقيق تحول شامل وفعال ويقدم توصيات سياسات للمساعدة في ضمان أن التحول الرقمي في مصر سيؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان البلاد.

يتناول هذا الفصل بشكل شامل رؤية مصر الرقمية 2030 ويعرض الإنجازات الرئيسية في هذا المسار مع تحديد المجالات التي تواجه التحديات. ويسلط هذا الفصل الضوء أيضاً على مساهمات الجهات الفاعلة الدولية وغير الحكومية، مثل الاتحاد الأوروبي والكيانات الدولية الأخرى، نحو رؤية مصر الرقمية 2030. لقد تبنى فصل السياسات نهجاً نوعياً يجمع بين البيانات الثانوية المتاحة لتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته الحكومة، الإنجازات والتحديات، مع إجراء مقابلات مع الخبراء الرئيسيين من القطاعات الحكومية والمدنية والخاصة التي تدعم عملية التحول. تم إجراء ما مجموعه 11 مقابلة معلوماتية رئيسية مع نقاط الاتصال من (1) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، (2) وزارة الشباب

مقدمة

تعترف الدولة والجهات المعنية غير الحكومية في مصر بالتحول الرقمي باعتباره عملية أساسية للوصول إلى مجتمع شامل وفعال وشفاف مع تعزيز المسارات المبتكرة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. وبالتالي، تعهدت الحكومة المصرية، بحلول عام 2022، بتخصيص استثمارات بقيمة 50 مليار جنيه مصري (2.9 مليار يورو)⁴ لدعم التحول نحو الرقمنة (الأهرام، 2022). ومن أجل دعم استراتيجية الحكومة المصرية، وضعت الهيئات الدولية والمحلية التحول الرقمي كأولوية رئيسية للمساعدة المالية والفنية المقدمة للبلاد. على سبيل المثال، وفقاً للبرنامج الإرشادي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي (2021-2027)، يعتبر دعم التحول الأخضر والرقمي أحد المجالات ذات الأولوية لتعاونه مع الحكومة المصرية. في يونيو (حزيران) 2022، أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطط لتخصيص 240 مليون يورو لدعم مصر مع التركيز على التنمية المستدامة والتحول الأخضر والرقمي (حجازي، 2022). ومن ثم، وبدعم من أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين، تعمل الحكومة المصرية على إحداث ثورة في أنظمة الحوكمة وفرص كسب العيش ومسارات الابتكار من خلال استراتيجية وطنية نحو التحول الرقمي. وفقاً لأحدث تقرير لمجموعة أكسفورد للأعمال (OBG) حول التحول الرقمي في مصر، نجحت الحكومة في ربط 90% من الأسر بتكنولوجيا الألياف الضوئية بحلول عام 2020، واستمرت في مناصرة بنية تحتية تكنولوجية عالية الجودة مع التركيز على العاصمة الإدارية الجديدة، استعداداً لقيادة مصر لنظام حوكمة رقمي فعال عبر خدماتها ووزاراتها المختلفة (مجموعة أكسفورد للأعمال، 2022).

تطمح المبادرات المختلفة التي تم إطلاقها في إطار رؤية الحكومة المصرية الرقمية

تسليط الضوء على مصر الرقمية: كيف يؤدي تحويل الأنظمة الوطنية إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين

زينب أنور

مديرة الرصد والتقييم والتعلم القطري

4 محسوبة بسعر صرف تاريخي اعتباراً من مارس/ آذار 2022 حيث 1 يورو = 17,151 جنيه مصري.

والرياضة (برنامج المهارات الرقمية)، (3) المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة على التحول الرقمي في مصر، (4) وكالات الأمم المتحدة التي تعمل مع الحكومة على التحول الرقمي في أنظمة المحافظات، (5) شركات تكنولوجيا المعلومات التي تعمل على التحول الرقمي في القطاعين الحكومي والخاص، و (6) خريجي برامج المهارات الرقمية.

نظرة عامة على رؤية مصر الرقمية 2030

من أجل توجيه التحول الرقمي في البلاد، أطلقت الحكومة مصر الرقمية في فبراير (شباط) 2016 كجزء من رؤية مصر 2030 لتوفير مسارات واضحة للجهود الحكومية والمدنية المشتركة لبناء مجتمع رقمي (منعم، 2021). مصر الرقمية هي نتيجة التقييمات التي أجرتها الحكومة المصرية بين عامي 2007 و2010 لفهم وتقييم أفضل لتفضيلات المواطنين المصريين وقدراتهم والعوائق المحتملة أمام الوصول إلى الخدمات الرقمية عبر قطاعات مختلفة مثل الحكومة والرعاية الصحية والتعليم (طاهر ومحمد، 2019).

ترتكز مبادرة مصر الرقمية، التي تقودها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع أجهزة الدولة، على ثلاث محاور:

- (1) التحول الرقمي: إدخال وتعزيز الحوكمة الإلكترونية،
- (2) المهارات والوظائف الرقمية: الاستثمار في بناء القدرات الرقمية واستغلال الاقتصاد الرقمي لتحسين ظروف المعيشة،
- (3) الابتكار الرقمي: بناء نظام بيئي يعزز الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وريادة الأعمال.

تهدف الرؤية إلى وضع مصر كواحدة من الوجهات الرئيسية لريادة الأعمال المبتكرة في المنطقة (MCIT-Digital Egypt).

وكجزء من هذا، تعمل الحكومة المصرية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحويل الخدمات الحكومية في جميع القطاعات، بدءًا من عملية التقاضي وحتى إصدار الوثائق الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت العديد من المبادرات، المدعومة من قبل المنظمات الدولية والمحلية، للشباب تدريبات مستفيضة وشاملة ومصممة خصيصًا لتعزيز فرص التوظيف ومهارات ريادة الأعمال لديهم.

وبحلول نهاية عام 2021، كانت الحكومة المصرية قد أصدرت 55 قانونًا وسياسة فيما يتعلق بالتحول الرقمي، بما في ذلك لائحة حماية البيانات والجرائم الإلكترونية وحماية المستهلك (كامل، 2021). وفي الفترة بين منتصف عام 2018 ونهاية عام 2021، تم توجيه استثمارات بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي أيضًا نحو تعزيز الاتصال بالإنترنت وجودة النطاق العريض في مصر، مما أدى إلى زيادة سرعة الإنترنت للنطاق العريض الثابت من 6.5 ميجابت في الثانية في عام 2018 إلى 45.46 ميجابت في الثانية بحلول فبراير (شباط) 2023. (سييد تيسيت، 2023).

التحول الرقمي في نظم الحوكمة في مصر

ترتبط الأبحاث العالمية الأخيرة بقوة بين إدخال الحكومة الإلكترونية وانخفاض مستويات البيروقراطية والفساد في الخدمات المدنية (شيرياز دانوفا وعبد الدين، 2020). شرعت مصر في رحلة الحكومة الإلكترونية في عام 2004 بهدف دمج التكنولوجيا في نظام الإدارة لديها (خميس، 2022). ركز برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني في مصر على مبدأ رئيسي للتنمية المستدامة: «رفع كفاءة المؤسسات العامة من خلال التحول الرقمي» (البنك الدولي، 2021).

تم إطلاق مبادرات مختلفة لتنفيذ رؤية الدولة بشأن الحكومة الإلكترونية. ونتيجة لذلك، وفقًا لمنصة مصر الرقمية الرسمية،

بحلول أكتوبر (تشرين الأول) 2022، وصلت بوابة الخدمات الإلكترونية الحكومية إلى 5,892,236 مستخدمًا مسجلًا. يمكن لجميع المواطنين المصريين إنشاء حساب برقم هويتهم الوطنية للوصول إلى الخدمات الإلكترونية التي تقدمها تسع وزارات بإجمالي 164 خدمة مختلفة. وفقًا لتقرير المرصد الاقتصادي لمصر لعام 2021 الصادر عن البنك الدولي، تهدف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر إلى توفير أكثر من 500 خدمة رقمية حكومية بحلول نهاية عام 2023. تشمل الخدمات المقدمة حاليًا من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية الأحوال المدنية والتوثيق الرسمي والمحاكم الاقتصادية والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. باستثمار قدره 6 مليارات جنيه مصري (350 مليون يورو)⁵، أطلقت الحكومة المصرية نظامًا وطنيًا لكابلات الألياف الضوئية لربط 32,000 مبنى حكومي لتعزيز الأرشيف الرقمية وتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين المصريين (غنيم، 2021). أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال حفل افتتاح مشروعات مصر الرقمية في يوليو (تموز) 2022، أن تكلفة الشبكات الرقمية المؤمنة في العاصمة الجديدة تبلغ نحو 100 مليار جنيه مصري (5.8 مليار يورو)، الأمر الذي من شأنه تعزيز ممارسات الحوكمة وزيادة الكفاءة واتخاذ القرار على أساس عمليات آمنة وشفافة وألية (خدمة الاستعلامات الحكومية، 2022).

وفقًا لمصدر رئيسي من مكتب الأمم المتحدة في مصر، فإن الحكومة المصرية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين يعتبرون التحول الرقمي أولوية قصوى لتعزيز الممارسات وجودة إدارة العمليات. على سبيل المثال، تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حاليًا مع وزارة التضامن الاجتماعي في مصر لطرح نظام رقمي لإدارة الحالات، والذي من المتوقع أن يعزز

كفاءة العملية والشفافية والجودة الشاملة. تولي رؤية مصر الرقمية 2030 أهمية كبيرة لتنمية المعرفة والمهارات الرقمية بين موظفي القطاع العام من أجل إعدادهم لتبني رقمنة العمليات الحكومية. بحسب أحد المحاورين في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في الحكومة المصرية، فقد تم حتى الآن تدريب أكثر من 76,000 موظف عام على التحول الرقمي والأنظمة الرقمية التي اعتمدها الوزارات المختلفة. ويقوم الجهاز بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتقديم دورات تدريبية مختلفة حول استخدام التطبيقات الرقمية للاتصالات والاجتماعات الافتراضية وإدارة المشاريع. وتتركز هذه الجهود التدريبية حاليًا على الموظفين الحكوميين المعيّنين في العاصمة الإدارية الجديدة. وحتى الآن، تم تقديم هذا التدريب لـ 1,200 موظف/ موظفة على الأنظمة الرقمية. علاوة على ذلك، أتاحت الحكومة ما مجموعه 18 مليون وثيقة رسمية من خلال نظام الذاكرة المؤسسية الرقمية، والذي يهدف إلى تعزيز كفاءة العمل وعملية اتخاذ القرار حيث سيكون الوصول إلى المعلومات متاحًا لموظفي الحكومة من خلال الأرشيف الإلكتروني (هيئة استعلامات الدولة، 2022).

يلعب القطاع الخاص أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز التحول الرقمي. وفقًا للرئيس التنفيذي لإحدى شركات تكنولوجيا المعلومات الرائدة التي تعمل مع وزارات مختلفة في مصر، قطعت الحكومة شوطًا طويلاً على مسار التحول الرقمي. يتم تعزيز هذا التقدم من خلال بنية تحتية تكنولوجية عالية الجودة يديرها خبراء ماهرون في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عينتهم الحكومة لضمان وصول الرقمنة إلى إمكاناتها الكاملة. بالإضافة إلى ذلك، أكد الرئيس التنفيذي للشركة أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعمل على ضمان أقصى قدر من

5 على أساس سعر صرف 1 يورو = 1.10 دولار أمريكي اعتبارًا من مارس / آذار 2022.

الحماية للبيانات التي تجمعها بوابات الخدمات الإلكترونية من خلال نطاقات واستضافة مخصصة يديرها موظفو الوزارة فقط. وذكر المصدر الرئيسي أن شركته تقوم ببناء ونشر نظام إدارة التعلم لوزارة التنمية المحلية من أجل تقديم برنامج بناء قدرات فعال من حيث التكلفة ومؤتمت بالكامل للموظفين العاملين في الوزارة في جميع محافظات مصر. يتم تمويل تطوير النظام وتعميمه من قبل البنك الدولي لتعزيز قدرات وزارة التنمية المحلية والبنية التحتية بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة لسكان البلاد.

كما سلط المصدر الرئيسي الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها شركات تكنولوجيا المعلومات العاملة في مجال رقمنة الحوكمة الإلكترونية في مصر. يتمثل التحدي الأول في انخفاض القدرات التقنية بين الموظفين في بعض الوزارات، مما يؤدي إلى بطء نشر أنظمة تكنولوجيا المعلومات. ومن ثم، أوصى بأن تقوم كل وزارة بتعيين فريق متخصص لقيادة وتنسيق رقمنة أنظمة الحوكمة. ينطوي التحدي الثاني على عدم توفر المساعدة في حل المشكلات للموظفين في الوزارات المختلفة التي تستخدم أنظمة الحوكمة الإلكترونية، حيث أنه من الضروري دعم موظفي القطاع العام في حالة حدوث خطأ من قبل المستخدم لضمان كفاءة العملية ودقتها. وأخيرًا، تهيمن شركات التكنولوجيا العالمية إلى حد كبير على قطاع التحول الرقمي في مصر، والتي تعمل بشكل أساسي على تعزيز البنية التحتية التكنولوجية الحكومية. وهذا يعيق فرص مساهمة شركات تكنولوجيا المعلومات المحلية والصغيرة في هذه العملية. لكنه، أرجع السبب الرئيسي لذلك إلى الافتقار إلى القدرات المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات بين القطاع الخاص للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في مصر مقارنة بمنافسيها الدوليين الذين يتلقون مستوى أكثر تقدمًا من التدريب والمعرفة حول المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، مما يوسع فجوة المهارات والفجوة المعرفية بين الشركات المصرية والعالمية.

على الرغم من أن جهود الحكومة المصرية

نحو الحكومة الإلكترونية لا تتضاءل، وتدعمها استراتيجية وطنية، إلا أن الاستثمار الأكثر تركيزًا والموجه نحو تعزيز قدرات ومهارات المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعين العام والخاص أمر ضروري لتحقيق نتائج أفضل. يستلزم ذلك بذل المزيد من الجهود لخلق فرص التدريب ومنصات التعلم التي يمكن الوصول إليها للقطاعين العام والخاص على المستوى المتقدم اللازم من المهارات والمعرفة المتعلقة بأحدث الحلول التكنولوجية التي تركز على الحوكمة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يوصى باستخدام الآليات القائمة، مثل مكاتب البريد ومراكز الشباب ومراكز التعلم وغيرها من الأماكن العامة لدعم تعزيز تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين وضمان إمكانية الوصول إليها بشكل أفضل. على سبيل المثال، يمكن للحكومة المصرية توفير وحدة يتم إنشاؤها داخل هذه الجهات العامة حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى منصة الخدمات الإلكترونية أو الدفع مقابل أي معاملات مطلوبة لإصدار وثائقهم الرسمية. وبالتالي يمكن لهذه الوحدات تعزيز وعي المواطن بالخدمات الإلكترونية المتاحة بالإضافة إلى التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى الإنترنت أو توفر الأجهزة.

الاستفادة من التحول الرقمي من أجل الصمود الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين

وفقًا للبنك الدولي، تخطط الحكومة بشكل استراتيجي بمبادرات مختلفة لتوفير فرص مستدامة ومعززة لكسب العيش. يتم ذلك من خلال الاستفادة من إمكانات التحول الرقمي لخفض معدل البطالة مع جذب الاستثمارات لريادة الأعمال الرقمية. من خلال هذه الاستراتيجية، تهدف الحكومة المصرية إلى جعل البلاد أكبر مركز رقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من تحقيق إمكانات التحول الرقمي الكاملة

لتحسين فرص كسب العيش، تم إطلاق مبادرات وطنية مختلفة بقيادة الحكومة المصرية والجهات الفاعلة غير الربحية لتحسين المهارات والقدرات الرقمية للشباب وتمكينهم من اغتنام الفرص في الاقتصاد الرقمي. في عام 2020، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برنامج "مستقبلنا رقمي"، بهدف استراتيجي يتمثل في تدريب أكثر من 110,000 شاب مصري على المهارات الرقمية لتعزيز قابليتهم للتوظيف وجاذبيتهم في سوق العمل المحلي والعالمي (غنيم، 2021، ص 14).

أطلقت وزارة الشباب والرياضة برنامج المهارات الرقمية في عام 2019 بالشراكة مع منظمة كير مصر. يهدف برنامج «طور وغير» إلى تعزيز القدرات الرقمية للشباب وتزويدهم بالتقنيات ذات الصلة لتوليد دخل مستقر. يتضمن ذلك دورات تدريبية حول مهارات البحث عن عمل، ودورات رقمية حول البرمجة، والتسويق الرقمي، وتحليل البيانات، ومواضيع أخرى لتمكينهم من الحصول على فرص العمل الحر أو التوظيف. قال المنسق في الوزارة لهذا البرنامج إن برنامج «طور وغير» يوفر بوابة إلكترونية بها مدربين لدعم المتعلمين ويوفر شهادات رسمية لجميع الدورات المكتملة بالشراكة مع شركة مايكروسوفت التي تقدم الدورات. وبحسب المحاور، أطلقت الوزارة «وظائف بنك مصر» كمنهج مكمل للتدريب الرقمي، وتوفير دورات في المهارات الشخصية بالإضافة إلى نشر فرص العمل المتاحة لجميع الشباب للتقدم إليها.

مثال آخر على برنامج المهارات الرقمية الذي تقوده المنظمات الدولية في مصر هو «مشروع تمكين» الذي تنفذه منظمة أرض الإنسان بتمويل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. يهدف المشروع إلى تعزيز المهارات الرقمية وإدماج اللاجئين والشباب المصريين المستضعفين،

مع التركيز على المنتمين إلى المجتمعات المهمشة. يوفر المشروع خمسة مراكز تعليمية مجهزة بمختبرات كمبيوتر وإمكانية الوصول إلى التدريب على المهارات الرقمية من خلال منصة كورسيرا عبر الإنترنت، كجزء من شراكة الأخيرة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم الإدماج الرقمي بين الشباب المستضعفين في مصر. وقد نجح المشروع حتى الآن في الوصول إلى أكثر من 2,000 متعلم من خلال المراكز المجتمعية لتعميم المهارات الرقمية. ووفقًا لمدير «مشروع تمكين»، فإن التدخلات التي تم إجراؤها لهذا المشروع تساهم بشكل مباشر في رؤية مصر الرقمية حيث تهدف إلى تعزيز القدرات والبنية التحتية والاستراتيجية الشاملة لتزويد الشباب بإمكانية الوصول إلى فرص كسب العيش في الاقتصاد الرقمي. يعمل المشروع حاليًا، بالشراكة مع وزارة الشباب، بحسب المحاور، على إنشاء مراكز رقمية سيتم دمجها في المراكز الوطنية للشباب التي تديرها الحكومة. بدأت هذه الشراكة بتجربة ثمانية مراكز وطنية للشباب في القاهرة الكبرى، ومن المتوقع أن يتم توسيعها إلى جميع أنحاء البلاد بحلول نهاية عام 2023.

تسلط مقابلات مع خمسة خريجين من برامج المهارات الرقمية الضوء على بعض الفرص والتحديات التي تواجه الباحثين عن عمل في الاقتصاد الرقمي. أكمل الخريجون الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة بشكل أساسي دورات تركز على البرمجة والترميز والتسويق الرقمي. وشددوا على أهمية المعرفة التي اكتسبوها حيث اعتبروا المهارات الرقمية المستقبل الجديد للشباب في جميع أنحاء العالم، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في بلدان ذات معدل بطالة مرتفع، حيث تتيح لهم الرقمنة الوصول إلى سوق دولية خارج موقعهم المشبع.

غير أن الخريجين سلطوا الضوء على قضايا

مختلفة تتعلق بالحصول على فرص كسب العيش باستخدام مهاراتهم الرقمية. ويعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، لا تعتبر دورات المهارات الرقمية التي تقدمها الحكومة و/أو منظمات المجتمع المدني كافية لأصحاب العمل المحليين أو الدوليين لأن الخريجين يفتقرون إلى الخبرة العملية. أفاد واحد فقط من بين الخمسة الذين أجريت معهم المقابلات أنهم حصلوا على دخل من عملهم كمستقلين باستخدام مهاراتهم الرقمية. أفاد هذا الشخص أن دخله الشهري يتراوح بين 1,500 و2,000 جنيه مصري (87-116 يورو)، وهو أقل من الحد الأدنى الوطني للأجر الشهري البالغ 2,400 جنيه مصري (140 يورو). ثانياً، أكد الخريجون أن سوق العمل المحلي لديهم ليس مستعداً بشكل كامل بعد لاستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المهارات الرقمية، حيث لا يزال العديد من أصحاب العمل والمستهلكين في القطاع الخاص يفضلون الأساليب التقليدية لبيع أو شراء المنتجات والخدمات. السبب الثالث الذي ذكره الخريجون هو عدم وجود تدريب على تقنيات البحث عن الوظائف والحصول عليها باستخدام مهاراتهم الرقمية، حيث أن ذلك ليس جزءاً من الدورات.

من المتوقع أن يدعم التحول الرقمي خلق فرص عمل في مصر مع توفير وصول أفضل إلى تنمية المهارات للأشخاص من خلفيات مختلفة وحتى جنسيات مختلفة. غير أنه من المهم الاعتراف أنه لا تزال هناك حاجة إلى التكيف الضروري داخل البيئة العامة ورأس المال البشري الذي يساهم في ذلك. يعد بناء قدرات رأس المال البشري للحصول على المهارات الرقمية أمراً ضرورياً لهذه العملية. لكن، يجب أن يكون السوق أيضاً مستعداً لاستيعاب عدد متزايد من خريجي الدورات التدريبية المختلفة على المهارات الرقمية مع توفير فرص مختلفة للتوظيف، والتي تتضمن الاستخدام الأفضل للتحول الرقمي داخل الشركات. ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على الفوائد المقدمة من

خلال هذا التحول للمواطنين غير المصريين المقيمين في البلاد، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين، لأنه يوفر لهم فرص العمل الحر لتوليد الدخل.

ريادة الأعمال الرقمية وتعزيز الابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر مصر إحدى الجهات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لريادة الأعمال الرقمية وأسواق التجارة الإلكترونية. وباعتبارها ركيزة أساسية لرؤية مصر الرقمية 2030، تناصر الجهات الحكومية وغير الحكومية في مصر تهيئة بيئة مواتية حيث يمكن للابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تزدهر وتساهم في التقدم الوطني. لقد أثبت هذا النهج فعاليته حيث أعلن وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري في سبتمبر (أيلول) 2022 أن القطاع تمكن من الحفاظ على أدائه العالي خلال العام المالي 2022/2021، محققاً معدل نمو قدره 16.3%، وهو أعلى معدل بين جميع القطاعات الوطنية في مصر. من المتوقع أن تعزز هذه الاستراتيجية المكاسب المالية التي تجنيها الحكومة وأصحاب الأعمال، حيث من المتوقع أن يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 8% في الناتج المحلي الإجمالي لمصر بحلول عام 2024، مقارنة بنسبة 4.4% في عام 2020. كما ساهم قطاع التجارة الإلكترونية وحده بمبلغ 5.2 مليار دولار أمريكي لاقتصاد مصر في عام 2021 (غنيم، 2021). تمكن قطاعا التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية المصريان من جذب استثمارات دولية حيث جمعت فيها 35 شركة مصرية أكثر من 269 مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2022 (ديلي نيوز،

من المتوقع أن يدعم التحول الرقمي خلق فرص عمل في مصر مع توفير وصول أفضل إلى تنمية المهارات للأشخاص من خلفيات مختلفة وحتى جنسيات مختلفة

(2022). في أكتوبر (تشرين الأول) 2022، جمعت الشركات الناشئة في مصر 113 مليون دولار أمريكي عبر 18 صفقة، وهو ثاني أكبر مبلغ استثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الإمارات العربية المتحدة (ومضة، 2022).

كما ورد في ورقة السياسة هذه، فقد أدت عوامل مختلفة، بما في ذلك جائحة كورونا (كوفيد-19)، إلى تسريع التحول الرقمي على المستويين العالمي والوطني. في مصر، مدفوعاً بالحرب الأوكرانية، أكد تسارع معدل التضخم وتكاليف المعيشة على أهمية التحول الرقمي كعامل رئيسي لبقاء الشركات. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، يقدر معدل التضخم في الأسواق الناشئة والدول النامية عام 2022 بنحو 10.1%، في حين شهدت مصر زيادة في التضخم إلى 16.2%، وهو أعلى معدل خلال السنوات الأربع الماضية. تعمل الحكومة المصرية على تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية لتوجيه جهودها نحو ابتكار مجالات جديدة للخدمات والمنتجات بالإضافة إلى تقليل تكاليف التشغيل لتعزيز ظروف العمل والأداء. على سبيل المثال، بالشراكة مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر، أنشأت شركة رأس المال الاستثماري المرموقة «500 جلوبال» مكتبها داخل «مراكز إبداع مصر الرقمية CREATIVA» الوطنية التي أطلقتها الحكومة. ومن المتوقع أن تدعم الشركة أكثر من 200 شركة ناشئة على مدى السنوات الثلاث المقبلة مع توفير فرص الاستثمار والمعرفة التقنية للشركات المستهدفة (ومضة، 2022).

من أجل تحقيق هدف جعل البلاد مركزاً إقليمياً للمشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تولت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قيادة مبادرات مختلفة من أجل ضمان مشهد تنافسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لريادة الأعمال الرقمية مع الترويج للأفكار المبتكرة لتبني الحلول الرقمية. تعد «مراكز إبداع مصر الرقمية CREATIVA» أحد المشاريع التي تبتتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويتم تنفيذها في ست محافظات داخل الجامعات الحكومية لتشجيع الطلاب ورواد الأعمال وأصحاب الأعمال على الاستفادة من التحول الرقمي من خلال بناء حلول تقدم خدمات حيوية للمجتمع من خلال طرق غير تقليدية. توفر هذه المراكز الإرشاد والتدريب للشباب الذين يسعون لبدء أعمالهم التجارية مع تبني الحلول الرقمية والمبتكرة. كما أنها توفر ورش تصميم ومساحات عمل مشتركة والمساعدة في صياغة خطط العمل من موظفين متخصصين تم تعيينهم لمساعدة الشباب (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - مصر الرقمية، 2022).

هناك مبادرة أخرى هي «فرصتنا الرقمية» والتي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في مشاريع التحول الرقمي الوطنية. تقدم هذه المبادرة ما يقرب من 3 ملايين دولار أمريكي كاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في القطاعين العام والخاص. كما هو موضح في هذا الفصل، ينظر الكثيرون إلى التحول الرقمي باعتباره مساراً مبتكراً ومستداماً لتعزيز الاستراتيجيات الصناعية، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، مع توفير فرص أفضل لكسب العيش للفئات المهمشة مثل اللاجئين والمهاجرين في مصر.

على سبيل المثال، وفقاً للتقرير السنوي لوزارة التعاون في عام 2021، تمكنت الجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية من إقامة شراكة مع مجموعة البنك الدولي من أجل تعزيز ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، والتي من المتوقع أن تساهم في تحسين النمو الاقتصادي في مصر 2021، (MIC).

علاوة على ذلك، وفقًا لتقرير عام 2022 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والجامعة الأمريكية بالقاهرة، من المتوقع أن توفر الرقمنة في التجارة والإنتاج فرصًا أفضل للبلدان الأفريقية للتعافي من التأثير الاقتصادي الشديد الناجم عن جائحة كورونا. على سبيل المثال، من شأن الرقمنة في العمليات اللوجستية أن تزيد من الكفاءة، مما يسمح لصغار المنتجين من البلدان الأفريقية بالمساهمة في مختلف مجالات التجارة والإنتاج مما يؤدي إلى انتعاش اقتصادي أفضل. وتتجلى هذه الكفاءة في شكل الفوائد التي توفرها الرقمنة لتحسين عملية الإنتاج ومراقبة العمليات، خاصة في مجال السلع الاستهلاكية. وعليه، توصي البلدان الأفريقية بتخصيص استثمارات وإنشاء آليات تنسيق إقليمية ووطنية أفضل لضمان إدماج الرقمنة والتكنولوجيات الناشئة في قطاع الصناعة والتجارة.

من ناحية أخرى، تم تطوير أطر وسياسات وطنية مختلفة، أو هي لا تزال قيد التطوير، من أجل دعم عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تبني مسارات التحول الرقمي. على سبيل المثال، من المتوقع إصدار بروتوكول التجارة الإلكترونية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يتم توجيه استثمارات ضخمة نحو الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية في مصر، حيث جمعت شركة "Tribal Credit" مبلغ 34.3 مليون دولار في جولة تمويل من السلسلة أ في عام 2021 بينما جمعت "Paymob" للتقنية المالية، وهي شركة ناشئة لحل الدفع، مبلغ 18.5 مليون دولار (MIC، 2021).

لدى مصر الفرصة لزيادة الاستفادة من التحول الرقمي لتعزيز النمو الاقتصادي في العمليات الصناعية في القطاعين الخاص والعام. ومع التركيز العالي للشباب، توصي الدولة بالاستفادة من التحول الرقمي مع

وضع هدف أساسي في الاعتبار من خلال المشروعات الوطنية التي يتم تنفيذها بما يتماشى مع استراتيجية مصر الرقمية. ويوصى الشركاء الدوليون أيضًا بالنظر إلى خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي الصناعي كأولويات رئيسية لمناصرة التحول الرقمي في مصر.

مساهمة الجهات الفاعلة المحلية والدولية في مصر الرقمية 2030

تنظر مختلف الجهات الفاعلة الدولية والمحلية غير الحكومية إلى دعم عملية التحول الرقمي كأولوية في تعاونها مع الحكومة المصرية. وبحسب التقرير السنوي لعام 2021 الصادر عن وزارة التعاون الدولي حول منصات أصحاب المصلحة المتعددين، تمكنت الوزارة من جمع 10.27 مليار دولار أمريكي موجهة نحو مواضيع مختلفة بما في ذلك التحول الرقمي وتعزيز التمويل الإلكتروني. كما سلط التقرير الضوء على أهمية الاستثمارات التي يساهم بها الشركاء الدوليون في تعزيز الحلول الرقمية التحولية، والتي تعمل على تعزيز نتائج القطاع الخاص في مصر مع خلق المزيد من المشاركة للحلول المبتكرة التي تحتضن التكنولوجيا لتحقيق نتائج أفضل. ويسلط التقرير الضوء على مساهمات الشركاء الدوليين المختلفين مثل الاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والبنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، وألمانيا، وهيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

وعلى غرار أولويات التعاون لدول الاتحاد الأوروبي، ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن دعم الرؤية الرقمية 2030 في خطة التعاون التنموي لمصر يعد أحد الأهداف الإستراتيجية التي سيتم تحقيقها بحلول عام 2025. كما سلطت هيئات الأمم المتحدة المختلفة في تخطيطها الضوء على التدخلات المتعلقة بتعزيز رؤية مصر الرقمية مع

التحول الرقمي في مصر عملية استراتيجية وطويلة الأجل تتطلب توفير الدعم المالي والتقني من الشركاء الدوليين من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من خلال مصر الرقمية

التركيز على الاستثمارات في البنية التحتية، وتنمية قدرات الموظفين العموميين والشباب، وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

على سبيل المثال، أطلقت اليونيسف، بالشراكة مع شركاء دوليين ووزارة الشباب والرياضة، ستة مراكز للابتكار في سبتمبر (أيلول) 2022. وتقع هذه المراكز داخل مراكز الشباب، وتهدف إلى تزويد الشباب، بما في ذلك المواطنين المصريين والمهاجرين واللاجئين، بالمعرفة والمهارات الأساسية لتعزيز الابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال الرقمية (اليونيسف، 2022). علاوة على ذلك، يسلط برنامج الأغذية العالمي في خطته الاستراتيجية القطرية حتى عام 2023 الضوء على تقديم المساعدة وبناء القدرات لتزويد الوحدات المحلية بالقدرات التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة لتقديم خدمات عالية الجودة مع التركيز على المناطق الريفية الأكثر ضعفًا وقرى صعيد مصر.

أخيرًا، ساهم البنك الدولي في مختلف المحاور الأساسية للأهداف الرئيسية لمصر الرقمية التي تركز على استخدام التحول الرقمي لخلق فرص العمل وتعزيز الخدمات الإلكترونية. على سبيل المثال، نظرًا لأن خلق فرص العمل وتعزيز الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مصر يعدان من الموضوعات الرئيسية لاستراتيجية البنك الدولي في مصر، فإن مشروع «فرصة» موجه نحو خلق فرص عمل من خلال التوظيف بأجر مع تسليط الضوء أيضًا على الفوائد الناتجة عن المنصات الرقمية. علاوة على ذلك، في ديسمبر (كانون الأول) 2022، تعهد البنك الدولي بتقديم 500 مليون دولار لدعم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في مصر مع التركيز على سبل العيش المستدامة للسكان المهمشين للوصول إلى الفرص الاقتصادية والحفاظ عليها، وهو مجال يمكن أن تلعب فيه الحلول الرقمية دورًا أساسيًا.

التحول الرقمي في مصر عملية استراتيجية وطويلة الأجل تتطلب توفير الدعم المالي والتقني من الشركاء الدوليين من أجل تحقيق

الأهداف المتوخاة من خلال مصر الرقمية. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يدرك التأثير الإيجابي المحتمل للتحول الرقمي في مصر على النمو الاجتماعي والاقتصادي على مختلف المستويات. وبما أن التحول الرقمي يُنظر إليه على أنه مسار مبتكر لدعم الفئات السكانية الضعيفة، فقد وضع شركاء مصر الدوليون دعم هذا المسار كجزء من استراتيجياتهم في مصر كما هو موضح أعلاه. وأخيرًا، فإن الحكومة المصرية، بدعم من الشركاء الدوليين، هي أقدر على مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي كجزء من الاستراتيجية الوطنية للحكومة مع وضع استراتيجية مصر الرقمية كركيزة أساسية لتحقيق هذه الإصلاحات.

الشمول الرقمي

وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية لعام 2021 حول التحول الرقمي وتأثيره على عدم المساواة، تحدث الفجوة الرقمية عندما «يواجه الأشخاص المحرومون والمهمشون مثل المرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة تحديات مزدوجة مرتبطة بعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات». وتتفاقم التقنيات الرقمية بسبب نقص القدرات اللازمة لاستخدامها» (منظمة العمل الدولية، 2021). وبما أنه يمكن اعتبار التحول الرقمي وسيلة لتحقيق مستقبل أفضل لمصر، فإنه يشكل أيضًا تهديدًا بترك الفئات الأقل حظًا خلف الركب. تستلزم مكافحة الفجوات الرقمية مساراتًا استراتيجية محددة على المستوى الوطني لضمان الوصول الشامل إلى الفوائد المكتسبة من التحول الرقمي (منظمة العمل الدولية، 2021).

بحلول بداية يناير (كانون الثاني) 2022، استخدم ما يقرب من 72% من سكان مصر الإنترنت، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 2% مقارنة بعام 2021 (بوابة البيانات، 2022). يقدم التحول الرقمي في مصر فرصة رائعة لسد الفجوة بين مشاركة الإناث والذكور في سوق العمل في مصر. في عام 2021،

أفادت منظمة العمل الدولية أن مصر تعتبر واحدة من الدول الخمس على مستوى العالم التي لديها أعلى معدل بطالة بين الإناث، حيث تبلغ نسبة البطالة بين المرأة 24.3%. وقد تم تأكيد هذا العدد من خلال خريجات برنامج مهارات الإناث اللاتي تمت مقابلاتهن، وذلك وفق الأعراف الاجتماعية السائدة في مصر. وتنص هذه الأعراف عادة على أن الأعمال المنزلية وتربية الأطفال هي مساهمات متوقعة من المرأة، مما يحد من قدرتها على الحركة. وكما أبرزت مصادر المعلومات من وزارة الشباب والرياضة، تقدم برامج المهارات الرقمية والعمل الحر بدائل أكثر ملاءمة للإناث لتوليد الدخل، دون أن تتعارض مع وضعهن الاجتماعي الحالي. ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه قيوداً في الوصول إلى الإنترنت مقارنة بالرجل في مصر. في مارس (آذار) 2022، أفادت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن 61.5% من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و75 عاماً استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة الماضية مقابل 53% فقط من الإناث. وعلى صعيد الاستفادة من خدمات الحكومة الإلكترونية عبر بوابة مصر الرقمية، فقد كان هناك تكافؤ تقريباً حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت الذكور 27% مقابل 26% من مستخدمي الإنترنت الإناث. تسلط الأرقام السابقة الضوء على مساهمة الرقمنة في إزالة العوائق القائمة على النوع الاجتماعي التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الوطنية.

لكن، تفيد التقارير أن المناطق الحضرية في مصر أكثر حظاً من المناطق الريفية من حيث الوصول إلى المعدات والبنية التحتية وفرص التدريب للاستفادة من التحول الرقمي في حياتهم. في مارس (آذار) 2022، أفادت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن ما يقرب من 72% من الأسر في المناطق الحضرية تمتلك جهاز كمبيوتر، مقارنة بـ 55% في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، فإن 70% من الأسر في المناطق الحضرية لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت بينما

يتمتع بها 51% فقط في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، كما ذكرنا سابقاً، تعمل مصر على جذب كيانات عالمية مثل 500 جلوبال، ومقرها القاهرة، من أجل تعزيز الاقتصاد الرقمي والابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تشير البيانات المعروضة أعلاه إلى أن محدودية وصول المناطق الريفية إلى البنية التحتية والفرص من شأنه أن يعيق قدرتها على الاستفادة من المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التحول الرقمي.

هناك عامل مهم آخر يجب مراعاته عند طرح مبادرات مختلفة لتقليص الفجوة الرقمية وهو معالجة ظروف واحتياجات اللاجئين والنازحين قسراً الذين يعيشون في مصر. على الرغم من أن معظم اللاجئين البالغين لديهم إمكانية الوصول إلى الهواتف الذكية وهم قادرون على الاشتراك في باقات الإنترنت عبر الهاتف المحمول منخفضة البيانات، كما أكدت ذلك جمعيات محلية مختلفة في البلاد، فقد أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية مخاوف، خاصة منذ بداية تفشي جائحة كورونا 19-، لضمان حصول هذه الفئات على فرصة متساوية وأمنة للاستفادة من التحول الرقمي، مع التركيز على إمكانية خلق الدخل من خلال التجارة الإلكترونية (أنور، 2022).

اتخذت الحكومة المصرية، بدعم من أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين، خطوات نحو تحقيق الوصول الرقمي الشامل. على سبيل المثال، وفقاً لمصدر المعلومات الرئيسي من وزارة الشباب والرياضة، يبنى برنامج «طور وغير» نهج تعبئة فريداً للوصول إلى الفئات المستهدفة في المناطق الريفية ذات الوصول المحدود إلى الإنترنت أو المعدات الرقمية أو الوعي القليل أو المعدوم بالدورات التدريبية المقدمة. وتقوم فرق البرنامج بإجراء حملات خارج الإنترنت باستخدام وحدات متنقلة مع معامل كمبيوتر في مناطق مثل سيوة في غرب مصر للوصول إلى الشباب، من أجل تشجيعهم على التسجيل في الدورات.

كما يتم تقديم البرنامج من خلال قناة فرق مايكروسوفت Microsoft Teams والتي عادةً لا تتطلب حجمًا كبيرًا من بيانات الإنترنت لضمان قدرة الشباب على تحمل تكلفة الإنترنت. غير أن المصدر الرئيسي أقر بأن الوصول الشامل هو أحد التحديات الرئيسية التي تحتاج الحكومة إلى معالجتها مع وتيرة التحول المتسارعة الحالية. تعمل المبادرات المقدمة في هذا الفصل من قبل مايكروسوفت والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين على تحسين الإدماج وتوفير البنية التحتية اللازمة، مثل إنشاء مختبرات الابتكار الوطنية في مراكز الشباب لضمان إمكانية الوصول إلى الشباب المهمشين، مع التركيز على أولئك الذين يفتقرون إلى الوسائل المالية لدفع التكلفة العالية للتدريب على المهارات الرقمية.

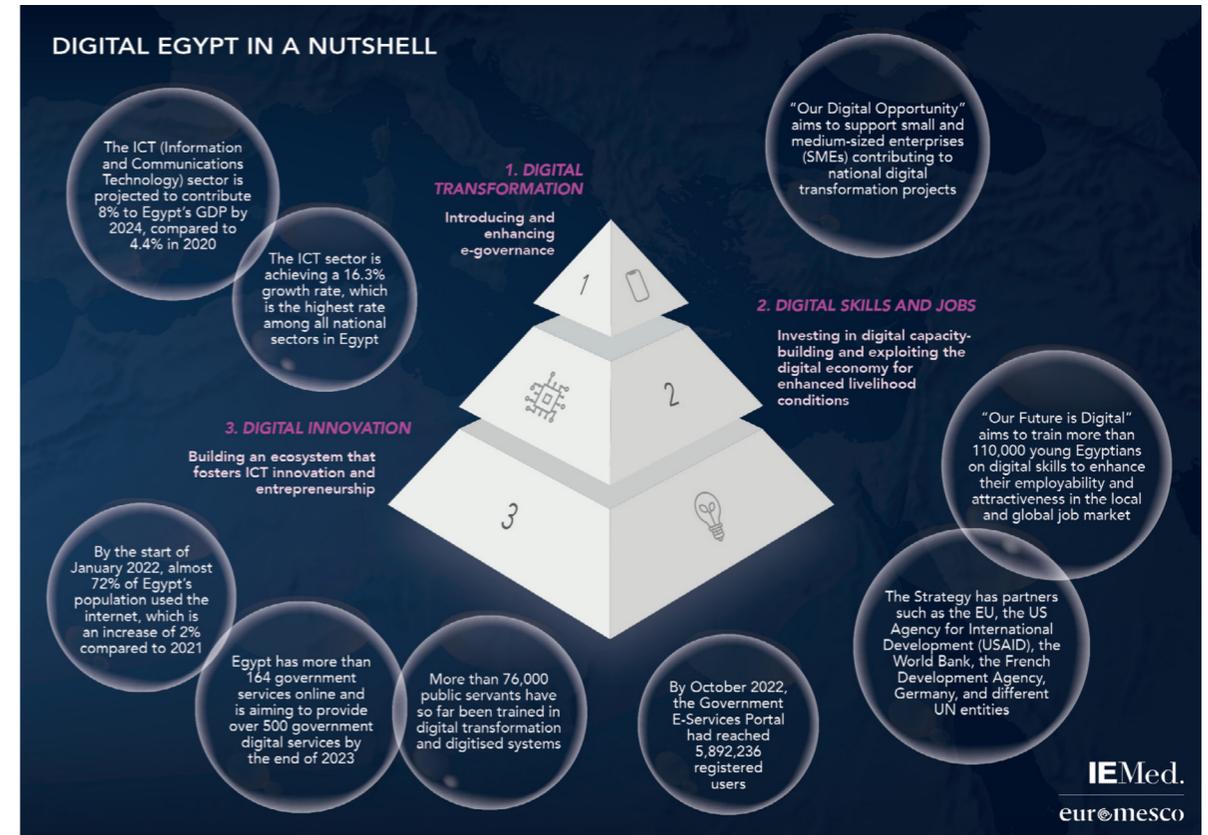
بما أن التحول الرقمي يقدم فرصة رائعة لتسهيل الوصول إلى التدريبات الرقمية المصممة لتمكين الأشخاص من كسب لقمة العيش كما هو معروض في هذا الفصل، فإن هذا يؤكد أهمية هذا التحول خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من حقيقة أن مصر الرقمية تعالج التحديات التي تواجهها هذه المجموعة على وجه الخصوص، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الأكثر شمولاً لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز وضعهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال هذا التحول. في عام 2018، أطلق الرئيس المصري الأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة (NAID) لضمان الوصول الشامل إلى المهارات والمعرفة وفرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الأكاديمية ليست متاحة للمصريين فقط، بل أيضاً للعرب من جنسيات أخرى، والأفارقة من ذوي الإعاقة (غنيم، 2021، ص. 15).

من الضروري أيضاً الاعتراف بأن الشمول الرقمي يتم تسهيله على أفضل وجه عندما يتم دعمه بسياسات قوية تضمن سلامة وأمن الأشخاص الذين يصلون إلى المنصات

عبر الإنترنت لأغراض مختلفة. على سبيل المثال، مع زيادة عدد الوكالات التي تعمل على تعزيز فرص كسب العيش للاجئين والمهاجرين المستوطنين في مصر من خلال القنوات الرقمية، أصبح ضمان سلامة اللاجئين أولوية عند استخدام القنوات عبر الإنترنت للتدريب أو التوظيف أو الأعمال التجارية. في إحدى الدراسات، ذكرت حلقة اتصال في جمعية مجتمعية أن بعض النساء السوريات والمصريات أجبرن من قبل أزواجهن على عدم استخدام المنصات الرقمية لأغراض تسويق منتجات أعمالهن الصغيرة بسبب الخوف من تعرض هؤلاء النساء للتحرش أو الإساءة عبر الإنترنت (أنور، 2022). سلطت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الضوء في تقريرها «التواصل بثقة» على أن سلامة اللاجئين/ اللاتجئات على الإنترنت هي ركيزة حماية أساسية يجب تعزيزها نظراً للعدد المتزايد من التهديدات التي يواجهونها عبر الإنترنت فيما يتعلق بالتوظيف والعمليات التجارية.

بينما تمضي مصر قدماً في عملية التحول الرقمي الكاملة، ينبغي إدماج نهج الشمول الرقمي الشامل في جميع القوانين والاستراتيجيات والمبادرات الموجهة نحو تحقيق التحول الكامل. وبما أن المناطق الجغرافية وحالة الإعاقة وتوجه النوع الاجتماعي والجنسية والخلفية الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تكون جميعها عوامل استبعاد، يجب على الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص تقييم العوائق الرئيسية التي تواجهها المجموعات السكانية المستهدفة بعناية والتي قد تمنع هذه المجموعات من الاستفادة الكاملة من إمكانات التحول. ومن خلال توفير مسارات مختلفة لإدماج الفئات الضعيفة للاستفادة من التحول الرقمي، لن تحقق مصر الرقمية قدرًا أكبر من المساواة فحسب، بل ستحقق أيضًا نتائج أفضل لجميع الفئات.

الاستنتاجات والتوصيات



تهيئة بيئة تمكينية

أثبت التحول الرقمي في مصر أنه نموذج نجاح على مختلف المستويات

بذلت الحكومة المصرية جهودًا لضمان التحول الرقمي الشامل والشامل والمتاح لجميع الفئات في البلاد. لكن، ينبغي أن يتبنى صناع السياسات وصناع القرار الإجراءات التي تمت التوصية بها أدناه لضمان جني أكبر عدد ممكن من الفوائد من خلال هذه العملية.

- تطوير شبكة تنسيق وطنية بين مناصري الخدمة العامة من مختلف الوزارات لضمان تآزر الجهود وتبادل الخبرات ذات الصلة من أجل تعزيز وتوحيد ممارسات التحول الرقمي في جميع الكيانات الوطنية.

- التأكد من حصول جميع الموظفين الحكوميين بشكل منتظم على حزمة مخصصة من التدريبات على المهارات الرقمية كجزء من تعريفهم عند الانضمام

أثبت التحول الرقمي في مصر أنه نموذج نجاح على مختلف المستويات. ومع تسارع معدل النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد، مدعومًا بالإصلاحات الوطنية والأطر التنظيمية، يساهم التحول الرقمي في تعزيز تقديم الخدمات الحكومية مع تعزيز فرص كسب العيش المستدامة والمتنوعة. علاوة على ذلك، وكما أكدت المصادر الرئيسية التي تمت مقابلتها في هذا الفصل، فإن جميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية تعتبر التحول الرقمي في مصر هدفًا استراتيجيًا وطنيًا وجزءًا أساسيًا من السياسات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لمختلف السكان في الدولة. لكن، تم تسليط الضوء على تحسينات أساسية متعلقة بالقدرات البشرية والبنية التحتية والإطار القانوني كأولويات استراتيجية من أجل الاستفادة الكاملة من إمكانات التحول الرقمي.

دعم استراتيجية الإدماج هذه بسياسات شاملة تضمن سلامة المجموعات المختلفة التي تستخدم منصات الإنترنت لأغراض مختلفة حتى لا يُحرم الشخص من الوصول إلى الإنترنت بسبب الخوف من سوء المعاملة أو المضايقة.

أوجه التآزر الأورو-متوسطة المحتملة بشأن التحول الرقمي

كما هو موضح في هذا الفصل، تلعب مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية دورًا أساسيًا في دعم التحول الرقمي في مصر. غير أن وجود مستوى عالٍ من التنسيق على المستوى الوطني والاستراتيجي أمر ضروري لتقديم مجموعة متماسكة وفعالة من التدخلات التي تهدف إلى الاستفادة من أوجه التآزر المحتملة بين مختلف الكيانات. وبما أن وزارة التعاون الدولي المصرية تقود بالفعل منصات أصحاب المصلحة المتعددين للتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في هذا الشأن، فمن المستحسن أيضًا أن يقوم الاتحاد الأوروبي بإنشاء مجموعة عمل بقيادة الاتحاد الأوروبي لتنسيق العمل بين مختلف المشاريع والتدخلات المنفذة من خلال أموال الاتحاد الأوروبي في مصر بحضور الحكومة المصرية لضمان تحقيق النتائج بكفاءة وفعالية. وتتمثل الفائدة من مجموعة العمل هذه في السماح للمنظمات المحلية والدولية المنفذة التي تتعاون في تطوير التحول الرقمي بتبادل الخبرات والتفكير في تحدياتها لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنسيق ميداني أفضل.

علاوة على ذلك، يعد توفير الدعم الفني والمالي للحكومة المصرية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية في مصر لتعزيز الارتباط بين التحول الرقمي وخلق فرص العمل ركيزة أساسية لمزيد من التعاون. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تشجيع استثمار الاتحاد الأوروبي في الحلول الموجهة نحو خلق فرص العمل مع تبني التحول الرقمي.

إلى الجهات الحكومية ثم على أساس ربع سنوي. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال استخدام نظام إدارة التعلم الرقمي.

- استكشاف الموارد المالية والبشرية ذات الصلة المتاحة من أجل تخصيص متخصصين مؤهلين في مجال تكنولوجيا المعلومات ليتم تعيينهم من قبل كل وزارة لتسهيل عملية تطوير وتشغيل وإصلاح الأنظمة الإلكترونية التي تستخدمها الهيئات الحكومية.

- تعزيز فرص العمل الرقمية للشباب عبر منصات محلية ودولية مثل بوابة «فرصنا» الإلكترونية لفرص العمل أو بنك التوظيف الإلكتروني «طور وغير» الذي أطلقته وزارة الشباب والرياضة. وينبغي تنفيذ جزء من ذلك من خلال التدريب على مهارات البحث عن عمل المدمجة في التعليم الرسمي كدورة إلزامية لضمان توعية الشباب بمسارات العمل في القطاعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل التخرج.

- وضع خارطة طريق استراتيجية للإدماج مع خطة عمل مفصلة تأخذ في الاعتبار الظروف والقيود والاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي والتعددية لضمان قدرة مختلف الفئات الضعيفة والمحرومة على الوصول الكامل إلى إمكانات التحول الرقمي والاستفادة منها. ويوصى بتطوير هذه الاستراتيجية من خلال نهج تشاركي مع منظمات التنمية الدولية والمحلية في مصر. وهذا من شأنه أن يضمن أنها قائمة على الأدلة وتدمج آراء الأقليات والفئات الضعيفة التي يتم خدمتها من خلال هذه المنظمات. ينبغي أن تنطوي الاستراتيجية أيضًا على استثمارات واسعة النطاق في إنشاء وتجهيز مراكز المختبرات الوطنية الرقمية في مراكز الشباب، حيث يمكن لمختلف الجنسيات والأجناس وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى فرص التدريب والتوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخيرًا، ينبغي

بالإضافة إلى ذلك، يوصى بأن يرعى الاتحاد الأوروبي زيارات تبادل سنوية لخبراء القطاع الخاص المصريين العاملين في مختلف محاور التحول الرقمي في مصر، بما في ذلك الحوكمة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أخيراً، يجب على صناعات السياسات في الاتحاد الأوروبي قيادة

وتنفيذ مبادرات مختلفة لتحسين الشمول الرقمي في مصر، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين والمهاجرين مع دعم الحكومة المصرية لتوفير الوصول الآمن والمستدام للفئات المهمشة.

المراجع

الأهرام. (2022، أكتوبر/ تشرين الأول). مصر استثمرت 50 مليار جنيه في مشروعات التحول الرقمي. أخذت من: <https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/478395/Business/Economy/-Egypt-invested-EGP--bln-in-digital-transformation.aspx>

علاء الدين، محمد. (2022). الشركات الناشئة المصرية تجمع 269 مليون دولار في النصف الأول من عام 2022. دبليو نيوز إيجيبت. أخذت من: <https://dailynewsegypt.com/2022/07/03/egyptian-start-ups-raise-269m-in-h1-2022/>

أنور، زينب. (2022). هل يمكن أن يكون التحول الرقمي هو الحل للشركات المستدامة التي يديرها اللاجئون؟ دراسة حالة عن الشركات الصغيرة التي يديرها اللاجئون في مصر. يورومسكو: ربط النقاط، 3. أخذت من: <https://www.iemed.org/publication/could-digital-transition-be-the-answer-to-sustainable-refugee-run-businesses-a-case-study-on-small-businesses-run-led-by-refugees-in-egypt/>

مفوضية الاتحاد الأفريقي/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2021). ديناميكيات التنمية في أفريقيا 2021: التحول الرقمي من أجل وظائف عالية الجودة. أخذت من: <https://doi.org/10.1787/0a5c9314-en>

غنيم، أ. و. (2021). التحول الرقمي في مصر متوائماً مع رؤية مصر 2030 لأهداف التنمية المستدامة. منظور سياسة/IDSC https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4798/3%20-%20EGYPT%20DIGITALIZATION.pdf

حجازي، س. (2022، 21 يونيو/ حزيران). الاتحاد الأوروبي يخصص 240 مليون يورو للتنمية الخضراء والمستدامة والتحول الرقمي في مصر. دبليو نيوز مصر. أخذت من: <https://dailynewsegypt.com/2022/06/21/eu-expresses-readiness-to-support-au-led-negotiations-over-gerd>

منظمة العمل الدولية. (2021، 29 أبريل/ نيسان). سبل العيش الرقمية للاجئين والعمل اللائق - نحو الإدماج في اقتصاد رقمي أكثر عدالة. Ilo.org أخذت من: https://www.ilo.org/global/topics/labour-migration/publications/WCMS_785236/lang--en/index.htm

(ITA (2022). مصر - الدليل التجاري للدولة. أخذت من: <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/egypt-information-and-communications-technology-and-digital-economy>

كامل، شريف. (سبتمبر/ أيلول 2021) "الأثر المحتمل للتحول الرقمي على مصر." التحول الرقمي وانعكاساته على النمو والتوظيف والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، أخذت من: <https://erf.org.eg/publications/the-potential-impact-of-digital-transformation-on-egypt/>

كيمب، سيمون. (2021، 4 نوفمبر/ تشرين الثاني). الرقمية 2021: مصر. بوابة البيانات. أخذت من: <https://datareportal.com/reports/digital-2021-egypt>

وزارة التعاون الدولي. (2021). المشاركة من أجل التأثير نحو مستقبلنا المشترك. التقرير السنوي 2021. <https://moic.gov.eg/page/annual-report-2021>

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2022a). مصر الرقمية. أخذت من: https://mcit.gov.eg/en/Digital_Egypt

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2022b). مؤشرات نشرة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لشهر مارس/ آذار. [http://www.egyptictindicators.gov.eg/en/Publications/PublicationsDoc/Indicators%20Bulletin%20Quarterly%20Issue%20-%20March%202022%20\(English\).pdf](http://www.egyptictindicators.gov.eg/en/Publications/PublicationsDoc/Indicators%20Bulletin%20Quarterly%20Issue%20-%20March%202022%20(English).pdf)

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2022c). الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/swf/MCIT%20.2021_Yearbook%202021_29052022/index.html

منعم، د. (2021، 7 أغسطس/ آب). التحول الرقمي: وسائل مصر لإعادة البناء بشكل أفضل. الأهرام. أخذت من: <https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/418543/Business/Economy/Digital-transformation-Egypt%E2%80%99s-means-to-build-back.aspx>

مجموعة أكسفورد للأعمال (OBG). (2022). كيف تتغير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر لدعم تنمية المدن الذكية؟ أخذت من: <https://oxfordbusinessgroup.com/interview/racing-ahead-adel-hamid-ceo-telecom-egypt-using-technology-drive-digital-transformation-and>

سييد تيسيت. (2023، فبراير/ شباط). سرعات الإنترنت عبر الهاتف المحمول والنطاق العريض في مصر. مؤشر سييد تيسيت العالمي. <https://www.speedtest.net/global-index/egypt>

الهيئة العامة للاستعلامات. (2022، 25 أكتوبر/ تشرين الأول). صدور مرسوم رئاسي بإعادة تشكيل مجلس إدارة المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي. <https://www.sis.gov.eg/Story/172298/Presidential-decree-issued-on-reforming-board-of-supreme-council-of-digital-society?lang=en-us>

شيرياز دانوفا، ج.، وعبد الدين، هـ. (2020). الخدمات الحكومية الإلكترونية ومخاطر الفساد: الارتباط. مجلة الفلسفة والثقافة والعلوم السياسية، 72(2). <https://doi.org/10.26577/jpcp.2020.v72.i2.12>

طاهر، أ.، ومحمد، إي. (2019). إدارة التحول الرقمي والإدارة الإستراتيجية والإجراءات التكتيكية لتنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية: دراسة حالة مصرية. إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030، 4-11. https://jso.journals.ekb.eg/article_223966_aefbbf6832f.11-4a4f2765531a6b651b3a90.pdf

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020). التواصل بثقة «إدارة المخاطر الرقمية التي تهدد تواصل اللاجئين». أخذت من: <https://www.unhcr.org/innovation/wp-content/uploads/2021/03/CWC-Managing-Digital-Risks-To-Refugee-Connectivity-Report.pdf>

اليونيسف. (2022، 18 سبتمبر/ أيلول). وزارة الشباب والرياضة واليونيسف وشركاء التنمية يفتتحون أول مختبر ابتكار لتطوير مهارات الابتكار الاجتماعي وزيادة الأعمال لدى الشباب. أخذت من: <https://www.unicef.org/egypt/press-releases/ministry-youth-and-sports-unicef-and-development-partners-inaugurate-first>

ومضة. (2022). 500 جلوبال تفتتح مكتبًا لها في مصر، وتتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) لإطلاق برامج دعم للشركات الناشئة المحلية. أخذت من: <https://www.wamda.com/2022/11/500-global-opens-office-egypt-partners-itida-launch-support-programmes-local-startups>

ومضة. (2022، نوفمبر/ تشرين الثاني). جمعت الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 646 مليون دولار في أكتوبر (تشرين الأول) 2022. أخذت من: <https://www.wamda.com/2022/11/mena-startups-raised-646-million-october-2022>

مجموعة البنك الدولي. (2020). التقييم القطري للاقتصاد الرقمي في مصر. أخذت من: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/b7a35868206ace761909f9bd2daa1f91-0200022021/original/Digital-Economy-Country-Assessment-May-26-Final.pdf>

مجموعة البنك الدولي. (2021، ديسمبر/ كانون الأول). التأثير بعيد المدى للتحول الرقمي الحكومي. أخذت من: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36995>

الجانب المظلم من التحول الرقمي؟ تقييم سياسات وممارسات الرقمنة في المغرب من منظور حماية البيانات

فرانشيسكو كولن

باحث دكتوراه

في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (ISS-EUR)

مقدمة

أصبح التحول الرقمي أحد المحركات الرئيسية للتغيير في العصر الحديث. وبالتوازي مع القطاع الخاص، تنفذ المؤسسات العامة في جميع أنحاء العالم سياسات رقمية طموحة بشكل متزايد لتحويل أنشطتها إلى بيئات رقمية.

يعد التحول الرقمي أيضًا إحدى الأولويات الست للاتحاد الأوروبي لمشاركته مع الجوار الجنوبي (المفوضية الأوروبية، 2021b). إلى جانب الاهتمام باستدامة ما يسمى «التحول الأخضر»، فإن الحاجة إلى تحقيق المرونة والازدهار في خضم التعافي بعد الوباء هي المحرك الرئيسي لتركيز هذه السياسة على الرقمنة. من المتوقع في الغالب أن يكون التأثير الإيجابي للتكنولوجيات الرقمية في القطاع الاقتصادي، حيث يشجع الاتحاد الأوروبي الرقمنة لتعزيز ترابط واستدامة اقتصادات جيرانه الجنوبيين. في هذا الصدد، أظهرت الأبحاث قدرة الرقمنة على تعزيز التأثير الإيجابي للتجارة على النمو (أديلي وآخرون، 2021)، فضلًا عن مساهمتها في أداء الأعمال (بومان وآخرون، 2018) وتدويل الشركات (كاسيتا وآخرون، 2020). غير أن الأبحاث تشير إلى أن اعتماد التقنيات الرقمية على المستوى الفردي يدفع النمو الاقتصادي أكثر من الاعتماد على الشركات أو الحكومة في الدول الأفريقية (سولومون وكلايتون، 2020).

في الوقت نفسه، تؤكد الأجندة الجديدة للاتحاد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط أيضًا على أهمية ضمان احترام الحق الأساسي في الخصوصية وحماية بيانات المواطنين. وبينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم جيرانه الجنوبيين في تحولهم الرقمي، فإن مسألة كيفية تدفق المعلومات الرقمية، وأي الضمانات المؤسسية وأفضل الممارسات التي تصون احترام حق المواطنين في الخصوصية، يجب أن تكون

في المقدمة. وينطبق هذا بشكل خاص على رقمنة الحوكمة، حيث تكون البيانات المعنية ذات طابع شخصي وبالتالي حساسة. في الواقع، غالبًا ما تؤدي سياسات الرقمنة إلى زيادة هائلة في كمية ونوعية البيانات التي يتم إنتاجها وتحليلها وتبادلها.

علاوة على ذلك، يعتمد الدفع نحو التحول الرقمي أيضًا على افتراض أنه سيؤدي إلى تحسين الأداء والشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات العامة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا أمرًا مفروغًا منه. على العكس من ذلك، سلطت الأبحاث الضوء على قدرة التقنيات الرقمية على تعزيز الممارسات الاستبدادية (ساغلام، 2022). وفي هذا السياق قد تفتح انتهاكات الخصوصية الباب لانتهاكات الحقوق الأساسية الأخرى (منظمة الخصوصية الدولية، 2021).

تركز هذه الدراسة على التحول الرقمي في المغرب من منظور حماية البيانات. وسنركز على الرقمنة المتزايدة للحكومة وضمانات حق المواطنين في الخصوصية التي توفرها لوائح حماية البيانات. في نهاية المطاف، يسعى هذا البحث إلى كشف الطريقة التي تؤثر بها مبادرات الحوكمة الرقمية الحالية على كيفية جمع المعطيات ذات الطابع الشخصي ومعالجتها واستخدامها في المغرب - فضلًا عن تأثيرها على المواطنين. تعتمد هذه الدراسة على بحث مكتبي واسع النطاق، يتضمن الأدبيات المنشورة وغير المنشورة حول هذا الموضوع، وفحصًا تفصيليًا للتشريعات ذات الصلة. علاوة على ذلك، أجرى المؤلف سلسلة من المقابلات شبه المنظمة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمسؤولين المنتخبين وممثلي المنظمات الدولية والأكاديميين لتسليط الضوء على الوضع الفعلي على أرض الواقع.

يتمحور هذا الفصل حول ثلاثة أقسام. سيتناول القسم الأول الإطار القانوني الذي ينظم حماية البيانات في المنطقة.

أحدث التطورات: الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية في جنوب البحر الأبيض المتوسط

الحق في الخصوصية معترف به عالمياً كحق عالمي من حقوق الإنسان. وإلى جانب إدراجه في الاتفاقيات الرئيسية المتعددة الأطراف (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان)، تتبنى بلدان في جنوب البحر الأبيض المتوسط أطراً قانونية متقدمة على نحو متزايد لحماية البيانات. على سبيل المثال، صادقت جميع الدول الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). لا تحدد المادة 17 من هذا الصك الملزم قانوناً حق الأشخاص في الخصوصية فحسب، بل تحدد أيضاً حقهم في الحماية عندما تتعرض خصوصيتهم للتهديد. خطى المغرب وتونس خطوة أخرى إلى الأمام من خلال التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة التلقائية للبيانات الشخصية (المعاهدة رقم 108)، وهي أول معاهدة دولية ملزمة قانوناً لحماية البيانات الشخصية، وتحدد عتبة طموحة لضمان حق المواطنين في الخصوصية.

علاوة على ذلك، غالباً ما يتم تكريس الفروق الدقيقة المختلفة لهذا الحق في دساتير الدول، ثم يتم تنفيذها من خلال صكوك قانونية محددة. ولا شك أن هذه خطوة إلى الأمام. ومع ذلك، فإن تعدد الأطر المحلية لحماية البيانات يؤدي إلى تعقيد تقييم ما إذا كانت البلدان تحمي بشكل فعال حق المواطنين في الخصوصية. ومن هذا المنطلق، يوضح الجدول التالي العناصر الرئيسية لإطار حماية البيانات في هذه البلدان.

سيستعرض هذا التقييم المقارن السمات الرئيسية لحماية البيانات في المنطقة ويسلط الضوء على الأمثلة الفاضلة بالإضافة إلى أوجه القصور التي لا يزال يتعين معالجتها. أما القسم الثاني فيركز على الحالة المغربية. إدراكاً للتأثير الحاسم للعوامل السياقية (مثل الوضع المؤسسي والتقاليد الإدارية) في تقييم مبادرات الحوكمة الإلكترونية (أومباتش وتكاليك، 2022)، حيث ستستعرض هذه الدراسة مبادرات الحوكمة الإلكترونية الرئيسية في المغرب، مع دراسة تركيزها الرئيسي، باعتبارها الإستراتيجية الأوسع التي تركز عليها هذه السياسات. علاوة على ذلك، ستنظر في دور اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)، الهيئة المغربية الرسمية التي أنيط بها سلطة حماية المعطيات الشخصية (DPA) في هذا الإطار المتطور، مع مراجعة عملها وتسلط الضوء على التحديات الرئيسية للمستقبل.

وأخيراً، ستركز خاتمة هذا الفصل على خيارات السياسات المتاحة لصانعي القرار على جميع المستويات لتحسين احترام حق المواطنين الأساسي في الخصوصية. القواسم المشتركة والاختلافات التي تم إبرازها في المراجعة المقارنة ينبغي أن تعزز الدعوات لدعم الاتفاقيات الدولية وتنفيذ معاييرها الدنيا. ومن الأهمية بمكان أن تركز هذه على الذاتية والاستقلالية الفعالة للهيئات الرسمية التي أنيط بها حماية البيانات الشخصية في جميع أنحاء المنطقة. علاوة على ذلك، ستوفر دراسة الحالة رؤى ملموسة حول تحديات سياسات الحوكمة الرقمية بشأن حماية البيانات الشخصية. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تذهب إصلاحات قوانين الخصوصية إلى ما هو أبعد من الامتثال للمعايير الدولية وأن تركز على التحدي الحقيقي المتمثل في الحوكمة الرقمية: الزيادة الهائلة في كمية ونوعية البيانات التي تجمعها الحكومات.

الجدول 1: إطار حماية البيانات في جنوب البحر الأبيض المتوسط

البلدان	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	ليبيا	المغرب	تونس
الصكوك القانونية المتاحة	دستور: 2020 المادة 47	دستور (المراجعة): 2014 المادة 57	دستور (المراجعة): 1952 المادة 18؛ المادة 7 (المراجعة) (2016)	دستور (المراجعة): 1926 المادة 14 (1990)؛ المادة 13، 12	دستور (المعدل): 2011	دستور: 2011 المادة 24	دستور: 2022 المادة 30
الضمانات الدستورية	القانون رقم 07-18 (2018)	القانون رقم 151 (2020)	لا ينطبق	القانون رقم 81 (2018)	لا ينطبق	القانون رقم 08-09 (2009)	القانون رقم 63-2004 (2004)
التشريعات المخصصة لحماية البيانات الشخصية	غير رسمية [رسمية]	البيانات الشخصية (2021) [بالعربية]	لا ينطبق	غير رسمية [رسمية]	لا ينطبق	مشروع القانون العضوي رقم 2018-5 (2018)	مشروع القانون العضوي رقم 2018-5 (2018)
هيئة حماية البيانات	السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (AN)	مركز حماية البيانات الشخصية (DPC)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)	الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (INPDP)
ملاحظات							[ترجمة غير رسمية] [تحت الموافقة]

تقدم هذه النظرة الموجزة سلسلة من الأفكار الأساسية. يعتمد اختيار البلدان المدرجة في هذه المراجعة على دراسات الحالة المضمنة في دراسة السياسة هذه. تم إدراج ليبيا والجزائر أيضاً بسبب القرب الإقليمي والرؤى الإضافية التي تقدمها. أولاً وقبل كل شيء، قامت جميع البلدان التي تمت مراجعتها بدمج الحق في الخصوصية كحق دستوري. ومع ذلك، فإن هذا التكامل يختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان، بدءاً من التعريف الواسع والشاملة إلى التفسيرات المختصرة للغاية. تحدد التعريفات الواسعة الخصوصية كحق أساسي وتتضمن عناصر إضافية مثل

الحق في حماية المراسلات والاتصالات الشخصية (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس). وفي حالات أخرى، يقتصر تعريف الحق في الخصوصية على أحد العناصر المكونة له ولا يعترف بقيمته كحق أساسي. وهذا هو الحال في لبنان، حيث الإشارة الوحيدة المتعلقة بالحق في الخصوصية هي حرمة مسكن الناس. تعتبر الأردن حالة غريبة أخرى، حيث يبدو أن التعديل الدستوري لعام 2022 حصر نطاق حماية البيانات الشخصية مقارنةً بنسخة 2016: تنص المادة 7 من نسخة 2022 على أن «الحرية الشخصية مصونة»، ولكن المادة نفسها في نسخة

2016 تضمنت أيضا بندا ثانيا ينص على أن «[...] حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون». حتى لو أنه من السابق لأوانه رؤية تأثير هذا التغيير، فإن محو الإشارة الصريحة المتعلقة بحرمة الحياة الخاصة يمثل خطوة واضحة إلى الوراء. وينبغي أن يكون هذا بمثابة تذكير صارخ بأن الإصلاحات يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تدهور الوضع، وأن الرقابة المستمرة ضرورية لضمان حماية البيانات الشخصية للمواطنين.

يعد دمج الحق في الخصوصية كحق دستوري أمرًا أساسيًا، لكنه وحده لا يضمن احترام حماية البيانات الشخصية للمواطنين. في الواقع، إضفاء الطابع الدستوري على الحق في الخصوصية يعني ضمناً واجب السلطتين التشريعية والقضائية في ضمان احترام هذا الحق (إسبينوزا، 2012، ص. 967). وفي هذا الصدد، تشكل قوانين حماية البيانات الوطنية الأساس لكيفية تنفيذ الدول للحق في الخصوصية. وكما هو مبين في الجدول 1، نفذت معظم البلدان التي تمت مراجعتها مثل هذا الإطار القانوني. ليبيا والأردن استثناءات. بالنسبة للأولى، يُنظر إلى عدم الاستقرار السياسي في السياق على أنه السبب الرئيسي لعدم وجود مثل هذا القانون (مجالات، 2021)؛ ويعمل الأخير على إعداد مشروع قانون حماية البيانات منذ عام 2013، لكنه لم يدخل حيز التنفيذ بعد. بشكل عام، توضح قوانين حماية البيانات الوطنية نطاق حماية البيانات الشخصية وتحدد الشروط التي يتم فيها جمع البيانات الشخصية ومعالجتها والكشف عنها، بالإضافة إلى العقوبات المتوقعة في حالة عدم احترام هذه الشروط. والفرق الرئيسي من حيث النطاق هو ما إذا كان القانون يتعامل مع حماية البيانات الشخصية ككل، أو إذا كان يقتصر على نوع معين من البيانات أو القطاع. على سبيل المثال، لا يشمل قانون حماية البيانات التونسي البيانات الإلكترونية. ويعزى ذلك إلى أنها الدولة الأولى في شمال أفريقيا التي تطبق مثل هذا القانون. بالإضافة

إلى ذلك، تمت معالجة هذا النقص من خلال مراجعة القانون لعام 2018 (قيد الموافقة حاليًا). وعلى العكس من ذلك، يقتصر القانون المصري على البيانات الإلكترونية. في حالة لبنان، تتدرج حماية البيانات بشكل أساسي تحت مظلة الأعمال التجارية، وتكون المعاملات المالية والأحكام المخصصة للبيانات الشخصية على وجه التحديد محدودة. علاوة على ذلك، تشترك جميع قوانين حماية البيانات هذه في نقطتين مشتركتين: الحاجة إلى الحصول على موافقة صريحة من صاحب البيانات قبل جمع البيانات الشخصية، والاستثناءات المهمة لهذا الشرط. تعتبر الموافقة الصريحة حجر الزاوية في حماية البيانات، وبالتالي فإن إدراجها في الإطار القانوني أمر أساسي. ومع ذلك، يرى بعض الباحثين القانونيين أيضًا أنه إذا «تضفي [الموافقة] الشرعية على أي شكل من أشكال جمع البيانات الشخصية أو استخدامها أو الكشف عنها [...] فإنها لا توفر للأشخاص تحكّمًا حقيقيًا في بياناتهم» (سولوف، 2013، ص. 1880). علاوة على ذلك، يمكن استثناء جمع المعطيات ذات الطابع الشخصي من هذا الشرط إذا كانت تتدرج ضمن فئة محددة: المعطيات الضرورية لحماية الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، والمعطيات الضرورية للوقاية من الجريمة أو زجرها، وأحيانًا المعطيات اللازمة لحماية «المصلحة الحيوية» للدولة. يمكن إيجاد هذه الاستثناءات في جميع قوانين الخصوصية التي تمت مراجعتها. وتتطوي قضيتهم الرئيسية في غموض الاستثناءات، التي تميل إلى منح الدول فرصا كبيرة لجمع المعطيات ذات الطابع الشخصي دون موافقة الأفراد.

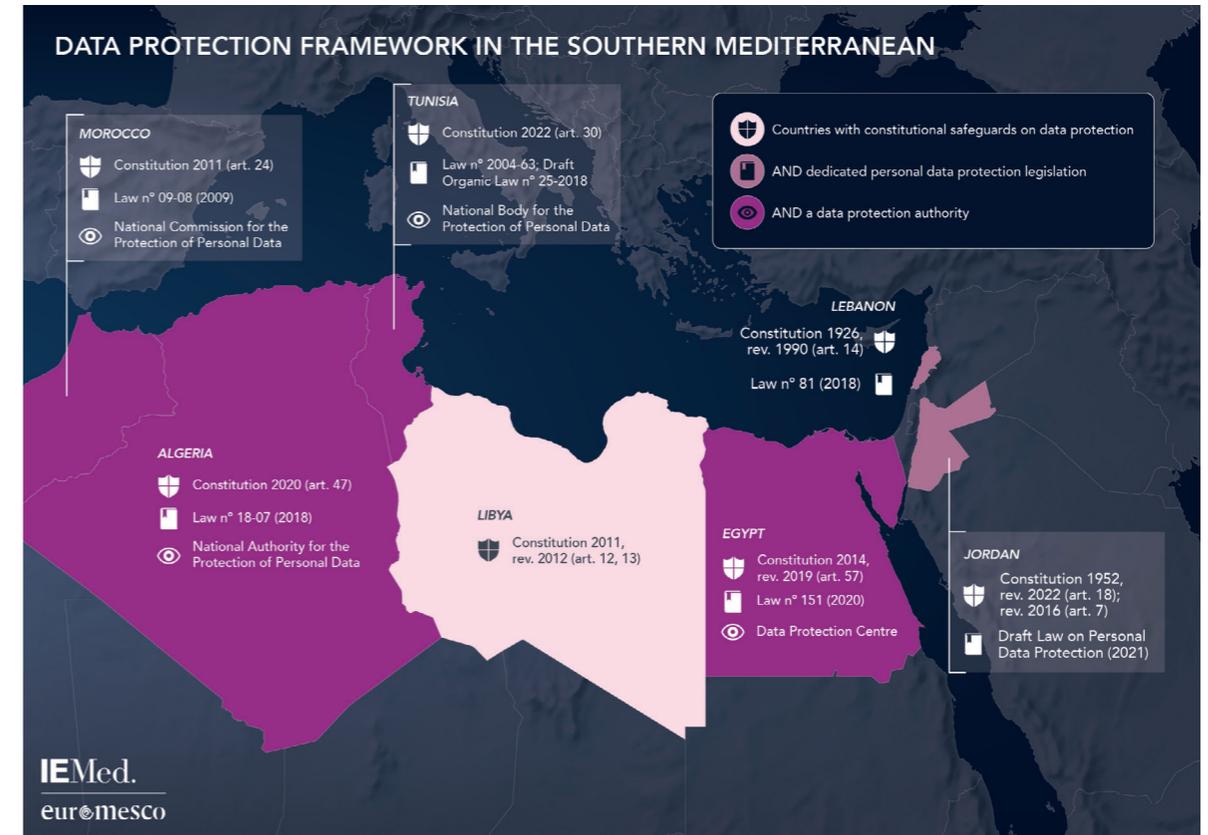
ولكن من المسؤول عن مراقبة الالتزام بهذه الشروط، ومن ثم فرض العقوبات في نهاية المطاف؟ في السيناريو «الأسوأ»، تقع هذه المسؤولية المباشرة على عاتق السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، في لبنان، تُسند هذه المسؤوليات إلى وزارة الاقتصاد والتجارة. ومن الواضح أن هذا الاختيار السياسي يمثل

مشكلة لأنه لا يضمن الرقابة المستقلة على تصرفات السلطة التنفيذية. وهذا بدوره يزيد بشكل كبير من قدرة السلطة التنفيذية على التحكم في المعطيات ذات الطابع الشخصي دون قيود.

في هذا السياق، فإن «أفضل» ممارسة هي إسناد مسؤوليات التنفيذ إلى هيئة أو لجنة مستقلة - وعلى وجه التحديد، هيئة حماية البيانات. غالبًا ما يتم إنشاء هذه الهيئات من خلال قوانين حماية البيانات الوطنية، التي تحدد تكوينها ووظيفتها ومسؤولياتها واستقلالها العام. هيئات حماية البيانات قد تكون مسؤولة عن إنفاذ قوانين الخصوصية وتشكيل بيئتهم (جوري، 2015). قد يشمل ذلك تقديم المشورة في مجال السياسات للأطراف المعنية فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية بهدف تطوير تنظيمها، فضلاً عن تولي مسؤولية رفع وعي المواطنين حول أهمية حماية البيانات والحفاظ على نقاش عام مستنير حول هذه المسألة. في سياق هذه الدراسة، يوضح تحليل الأطر الوطنية لحماية البيانات أن مهمة هيئات حماية البيانات قد تختلف، لكنها دائمًا ما تكون تحت درجات معينة من وصاية السلطة التنفيذية. قد تتراوح هذه الوصاية من وضع هيئة حماية البيانات تحت السيطرة المباشرة لوزارة ما، كما هو الحال

في مصر، إلى ترشيح أعضائها (جزء منهم أو كلهم) من قبل السلطة التنفيذية، كما هو الحال في الجزائر والمغرب. ويشكل ربط ميزانيتها بوزارة معينة تحديًا آخر، لأنه يعزز اعتمادها على السلطة التنفيذية. ولذلك، تظل مسألة الرقابة على تصرفات الحكومات محورية. وينطبق هذا بشكل خاص على السياقات التي ينطوي فيها تنفيذ قوانين الخصوصية على إمكانية تعزيز ديناميكيات السيطرة الاجتماعية والسياسية (مجالات، 2021). علاوة على ذلك، بالإضافة إلى الدعوة إلى ممارسة أقصى قدر من العناية الواجبة في التعاون المستقبلي المتعلق بالتحول الرقمي (مجالات، 2021)، من المهم تسليط الضوء على أن شرائح محددة من السكان - مثل المهاجرين وطالبي اللجوء - غالبًا ما تتعرض لمستويات عالية من التمييز على الإنترنت (بوابة بيانات الهجرة، 2022).

قبل كل شيء، لا ينبغي لهذا التقييم أن يقلل من أهمية التقدم في مجال حماية البيانات في المنطقة. يعد إنشاء ضمانات دستورية، وتنفيذ قوانين الخصوصية الوطنية، وتشكيل هيئات حماية البيانات الفعالة أمرًا أساسيًا لضمان احترام حق المواطنين في الخصوصية. ومع ذلك، فإن مدى احترام هذا الحق الأساسي سوف يعتمد على كيفية تنفيذ الإطار القانوني في كل دولة.



رقمنة الحوكمة في المغرب: السياسات والتنفيذ الفعلي

يعمل المغرب بشكل مكثف لتحويل ممارسات الحوكمة إلى المجال الرقمي. لقد ساهمت مجموعة واسعة من المبادرات والهيئات واللجان، فضلاً عن التشريعات، في هذه العملية المستمرة. تعد مراجعة هذه الجهود مفيدة لفهم تأثير التحول الرقمي على الحق في الخصوصية، فضلاً عن التحديات الجديدة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

عشرون عامًا من الرقمنة

منذ عام 2005، أطلق المغرب العديد من المبادرات الوطنية التي تركز على التحول الرقمي. وتشمل هذه المبادرات «استراتيجية المغرب الإلكتروني 2010» (2005-2010)،

و«المغرب الرقمي 2013» (2009-2013)، و«المغرب الرقمي 2020» (2015-2020)، وأخيراً «مذكرات توجيهات عامة من أجل تطوير التكنولوجيا الرقمية في المغرب إلى 2020» («2025-Horizon 2025»). الدافع وراء هذه المبادرات في المقام الأول هو إمكانية الرقمنة على تعزيز الاقتصاد، ولكنها تضمنت أيضًا التركيز على الحوكمة الرقمية منذ المحاولات الأولى. على سبيل المثال، تتعلق الأولويات الاستراتيجية الأولى بتطوير بنية تحتية للإنترنت عالي السرعة كوسيلة للتحول الاجتماعي واستخدام الحوكمة الإلكترونية كأداة لتقليص الفجوة بين احتياجات المواطنين والإدارة (وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة، 2013). هذا التركيز على الحوكمة الإلكترونية اكتسب أهمية في الاستراتيجيات اللاحقة، وأصبح الأولوية الأولى في كل من استراتيجيتي 2020

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نفسه على أهمية وجود استراتيجية موحدة مخصصة لإصلاحات الحوكمة الرقمية، والتي تم تنفيذها حتى الآن من قبل عدد كبير من الجهات الفاعلة والمؤسسات. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018). وقد ظهرت هذه التجزئة أيضًا خلال العمل الميداني الذي تم إجراؤه لهذا الفصل. وعلى وجه التحديد، سلط الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات الضوء على عدم وجود استراتيجية مشتركة باعتباره السبب الرئيسي وراء «تخلف» القطاع العام في المغرب في التحول الرقمي. وعلى الرغم من الاعتراف بتحقيق خطوات إلى الأمام (مثل انتشار المنصات الإلكترونية المخصصة للخدمات العامة)، فقد شككوا أيضًا في تنفيذها الفعلي وفعاليتها.

فيما يتعلق بالخصوصية، تم إدراج اعتماد إطار قانوني لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في المراحل المبكرة جدًا من التحول الرقمي في المغرب. في الواقع، تشير «استراتيجية المغرب الإلكتروني 2010» أصلاً إلى الحاجة إلى تطوير إطار وطني لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في سياق التبادلات الإلكترونية (وزارة الاقتصاد والمالية، 2007). وقد أدى هذا إلى الموافقة على القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في عام 2009 وتشكيل اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) في عام 2010. لم تدعو خطط عمل الحوكمة الرقمية اللاحقة إلى تحديث الإطار القانوني المتعلق بالخصوصية. وبعد عدة سنوات فقط، في عام 2021، أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، وهو مؤسسة دستورية مستقلة، إلى الحاجة إلى تحديث شامل للإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالرقمنة وحماية المعطيات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2021). بغض النظر عن ذلك يظل القانون رقم 08-09 خط الدفاع الوحيد عن الحق في الخصوصية في المغرب إلى يومنا هذا.

و2025. حاليًا، يتوفر عدد كبير من الخدمات العامة عبر الإنترنت. علاوة على ذلك، تطور الإطار التشريعي أيضًا للتكيف مع هذا التحول الرقمي. وعلى وجه الخصوص، يؤسس القانون رقم 19-54 (ميثاق المرافق العمومية) والقانون رقم 19-55 (المتعلق بتبسيط المساطر والاجراءات الإدارية) ضرورة التعامل مع الرقمنة كأداة لتحسين جودة الخدمات العمومية. وأخيراً، تضمن انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحوكمة المفتوحة سنة 2018 أيضاً عدداً من الأحكام المتعلقة برقمنة ممارسات الحوكمة في الواقع، تتضمن خطتنا العمل الوطنيان تطوير تدابير محددة (مثل البوابات الإلكترونية لتنفيذ الإجراءات الإدارية أو إرسال الشكاوى إلى المؤسسات العامة) بالإضافة إلى تقديم دعم أوسع في إضفاء الطابع المادي على الإجراءات الإدارية (خاصة فيما يتعلق بتأمين الخدمة العامة وقطاع العدالة).

كل هذه المبادرات هي دليل على الإرادة السياسية الدائمة لدعم رقمنة الحوكمة في المغرب. لكن، هذا الانتشار للمشاريع يعقد مهمة تقييم جهود الحوكمة فيما يتعلق بالحوكمة الرقمية وتقييم دور الحق في الخصوصية ضمن هذا الإطار المتطور. بخصوص التقييم، هناك معلومات رسمية محدودة متاحة للجمهور فيما يتعلق بالاستراتيجيات المذكورة أعلاه. ويعرض تقرير صادر عن ديوان المحاسبة في عام 2014 التأخير في تنفيذ استراتيجية «المغرب الرقمي 2013»، حيث يشير إلى معدلات تنفيذ محدودة في جميع المجالات (العربي، 2015). وتعليقاً على نفس التقييم، يشير تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن «ضعف آليات الرصد والتقييم [...] منع حكومة المغرب من اتخاذ قرارات في الوقت المناسب وقائمة على الأدلة» (2018، ص. 61). وعلى الرغم من هذه الملاحظات، إلا أنه لا تتوفر تقييمات مستقلة لإصلاحات الحوكمة الرقمية في المغرب بعد عام 2014. يؤكد تقرير

تم إدراج اعتماد إطار قانوني لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في المراحل المبكرة جدًا من التحول الرقمي في المغرب

على الرغم من أن عمر القانون رقم 08-09 هو 15 عامًا تقريبًا، إلا أنه يضع الأساس لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. بالإضافة إلى تقديم التعاريف الأساسية (المادة 1) وتوضيح نطاق التطبيق (المادة 2)، فإنه يضع شروطًا واضحة تتعلق بنوعية المعطيات المجمع (المادة 3) والحاجة إلى التعبير عن الرضى بما لا يترك مجال للشك (المادة 4). علاوة على ذلك، فهو يحدد حقوق الشخص المعني الذي يتم جمع ومعالجة معطياته (من المادة 5 إلى المادة 11) والتزام الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بمعالجة المعطيات (المادة 12 إلى المادة 26). ومن الجدير بالذكر أن هذه تشمل الحاجة إلى تقديم إخبار أولي بشأن معالجة المعطيات، وإذا كانت المعالجة تتعلق بمعطيات حساسة، فيجب الحصول على ترخيص أولي من هيئة حماية البيانات المغربية (DPA). وبالفعل أنه في إطار القانون رقم 08-09 تم أيضًا إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) في المغرب وينص القانون على تحديد الأحداث والسلط والاختصاصات الموكلة إليها (من المادة 27 إلى المادة 42). أخيرًا، يفرض هذا القانون أيضًا عقوبات صارمة في حالة عدم الامتثال - تتراوح من 10,000 إلى 500,000 درهم مغربي (ما يعادل تقريبًا 900 يورو إلى 45,000 يورو) والسجن من ثلاثة أشهر إلى عامين.

بعيدًا عن حقيقة أن النمو المتسارع في تدفق المعطيات ذات الطابع الشخصي بسبب الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات وعولمة معالجة المعطيات، يتطلب مراجعة هذا الإطار، كما أن للقانون رقم 09-08 أيضًا بعض المحددات الرئيسية. يتعلق المحدد المركزي بالتصريح الواسع لجمع المعطيات ذات الطابع الشخصي لأسباب أمنية. على وجه التحديد، تنص المادة 2.4 على أن هذا القانون لا يطبق على المعطيات ذات الطابع الشخصي التي يكون جمعها ومعالجتها ضروريين للدفاع الوطني والأمن الداخلي أو الخارجي للدولة «علاوة على

ذلك، في حالة «أو للوقاية من الجريمة أو زجرها»، يعتمد جمع البيانات الشخصية على اللائحة المحددة التي تسمح بمثل هذه العملية - والتي لا يمكن للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) أن تقدم بشأنها سوى رأيها الاستشاري. تمتد هذه المحددات إلى حق الأفراد في الوصول إلى معلوماتهم، وهو أمر غير مسموح به حيث لا يطبق الحق في الإخبار على المعطيات ذات الطابع الشخصي التي يكون جمعها ومعالجتها ضروريين للدفاع الوطني والأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو للوقاية من الجريمة أو زجرها؛ (المادة 1.6).

الخصوصية في الممارسة العملية: تقييم جهود اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)

مهمة مراقبة تنفيذ واحترام القانون رقم 08-09 هو الاختصاص الرئيسي للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). يمكن تقسيم عمل اللجنة الوطنية إلى فئتين رئيسيتين: عملها كمنفذ لقوانين الخصوصية ومهمتها كمدافع عن الخصوصية. فيما يتعلق بالأولى، تظهر تقارير اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) أن أنشطتها لضمان احترام الحق في الخصوصية تتطور مع مرور الوقت. وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية (CNDP) وتغطي الفترة 2010-2016. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار «نشرة إعلامية» في عام 2020؛ ولكنها تحتوي على معلومات أقل بكثير من الإصدارات السابقة (CNDP، 2022b). تظهر هذه الوثائق زيادة كبيرة في عدد الشكاوى المرسلة إلى اللجنة الوطنية (CNDP) (من 7 في عام 2012 إلى 584 في عام 2016)، فضلًا عن عدد متزايد

من عمليات التفتيش للتحقق من الامتثال للقانون رقم 08-09 (من 104 عام 2014 إلى 169 عام 2016). علاوة على ذلك، يوضح تقرير عام 2016 أن جميع الشكاوى تقريبًا تتعلق بالقطاع الخاص (93%)، وعدد قليل جدًا من الشكاوى يتعلق بالأفراد (5%)، وأقل من ذلك يتعلق بالمؤسسات العامة (2%). وبالمثل، تعاملت عمليات التفتيش في الغالب مع القطاع الخاص: فمن بين 53 عملية تفتيش للوثائق، كانت عملية واحدة فقط تتعلق بهيئة عامة؛ ومن بين 69 عملية تفتيش للمواقع الإلكترونية، كانت ثلاث منها فقط تابعة للقطاع العام.

لذلك، يبدو أن عمل اللجنة الوطنية (CNDP) فيما يتعلق بسن لوائح الخصوصية ركز بشكل أساسي على دعم مختلف الكيانات -معظمها في القطاع الخاص- لتحقيق الامتثال للوائح الحالية. العدد المحدود من العقوبات التي تم فرضها على مر السنين استهدفت بشكل رئيسي امتثال القطاع الخاص، في حين لا يزال من غير الواضح ما إذا كان القطاع العام قد فرضت عقوبات عليه حتى الآن. لقد ركز العمل مع الأخير على دعم التكيف الاستباقي مع اللوائح ذات الصلة. وقد تمت ترجمة هذا المنطق أيضًا إلى برنامج «داتا ثقة» «Data-Tika»، حيث تسعى اللجنة الوطنية (CNDP) إلى إقامة شراكات مع المؤسسات الخاصة والعامة لتحفيز النقاش حول استخدام المعطيات ذات الطابع الشخصي داخل هذه المنظمات. ويتعلق هذا البرنامج، الذي يقيس مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، بالنصف الثاني من أنشطة اللجنة الوطنية (CNDP) دعم تطوير بيئة السياسات المحيطة بالخصوصية. وفي الواقع، طلب مختلف أصحاب المصلحة من اللجنة الوطنية (CNDP) تقديم خبرتها في قضايا محددة. وهذا، على سبيل المثال، هو الحال بالنسبة للاتفاق المبرم بين المغرب والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تبادل المعطيات ذات الطابع الشخصي لطالبي اللجوء واللاجئين، وكذلك بشأن استخدام المراقبة الخاصة بواسطة

العدد المحدود من العقوبات التي تم فرضها على مر السنين استهدفت بشكل رئيسي امتثال القطاع الخاص، في حين لا يزال من غير الواضح ما إذا كان القطاع العام قد فرضت عقوبات عليه حتى الآن

الفديو في المقاهي والمطاعم والوحدات السكنية - على سبيل المثال لا الحصر.

علاوة على ذلك، يمكن للجنة الوطنية (CNDP) أن تؤثر بشكل مباشر على السياسات والممارسات المتعلقة بحماية المعطيات من خلال قراراتها ومداولاتها المتاحة للجمهور (CNDP، 2022a). توفر المداولات المتعلقة بالتعرف على الوجه مثالًا إعلاميًا آخر عن تأثيرها المحتمل على السياسة. في أغسطس (أب) 2019، أصدرت اللجنة الوطنية (CNDP) قرارًا (المدولة 194-D-2019) بتعليق نشاط استخدام برامج تقنية التعرف على الوجه لتحديد نطاق التطبيق وتجنب إساءة استخدام هذه التكنولوجيا. وبعد تمديد هذا التعليق حتى نهاية عام 2020، أصدرت مداولتين تسمحن باستخدام تقنية التعرف على الوجه للبنوك وشركات التأمين في بعض الحالات المعينة. تؤكد هذه المداولات على مخاطر قيام كل كيان بإنشاء قاعدة بيانات خاصة به، وتقترح إنشاء «نظام وطني موثوق به لطرف ثالث» من أجل مركزية التحقق من المعطيات ذات الطابع الشخصي. في نهاية عام 2020، منحت اللجنة الوطنية إمكانية طلب ترخيص لاستخدام تقنية التعرف على الوجه - بشرط الاستعداد لاستخدام نظام الطرف الثالث هذا والحصول على أية تراخيص أخرى ذات صلة. تم إطلاق نظام الطرف الثالث في منتصف عام 2022 من خلال شراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) - قوات الشرطة المغربية) ووكالة التنمية الرقمية (ADD) واللجنة الوطنية (الشعبي، 2022). كما وقعت المديرية العامة للأمن الوطني اتفاقية مع اللجنة الوطنية تسمح لها باستخدام وظائف بطاقة التعريف الرقمية في إطار هذا النظام (CNDP، 2022c). وفي نهاية المطاف، أظهر تطوير إطار تقنية التعرف على الوجه قدرة اللجنة الوطنية على التأثير على سياسات حماية البيانات. ومع ذلك، فهي تظهر أيضًا اعتمادها على الحكومة (في هذه الحالة، الأجهزة الأمنية).

استنادًا إلى تقييم أنشطة اللجنة الوطنية (CNDP)، يبدو أن تركيزها ينصب على القطاع الخاص، ولا توجد أي إشارة إلى حماية المواطنين من تصرفات الدولة. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع العديد من التقارير حول استخدام الأجهزة الأمنية لتقنيات المراقبة. على سبيل المثال، قامت منظمة الخصوصية الدولية (2015) بتوثيق استخدام المراقبة غير القانونية لتحديد واستهداف المعارضين السياسيين. علاوة على ذلك، فقد استعرضت أيضًا بعض تقنيات المراقبة المستخدمة في المغرب – وتتبعها إلى وقت مبكر من عام 2009 (الخصوصية الدولية، 2019). غير أن اللجنة الوطنية لم تشر أي مخاوف بشأن هذه القضايا. وفي الأونة الأخيرة، غطت منظمة العفو الدولية استخدام برنامج التجسس بيغاسوس التابع لشركة NSO لمراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان في المغرب (منظمة العفو الدولية، 2019). في هذه الحالة، أعلنت اللجنة الوطنية في عام 2021 أنها ستحقق في الأمر (CNDP، 2021). ومع ذلك، حتى يومنا هذا لم تقم بمتابعة التحقيقات علنًا.

على الرغم من تطور أنشطة اللجنة الوطنية (CNDP)، فإن التحدي الرئيسي يتعلق باستعدادها لتوفير رقابة شفافة وفعالة على المؤسسات العامة، لا سيما فيما يتعلق بجمع كميات كبيرة من المعطيات ذات الطابع الشخصي من قبل الأجهزة الأمنية. ولا يتعلق هذا فقط بادعاءات ممارسات المراقبة غير القانونية، ولكن أيضًا بقضايا أخرى مثل تطوير تقنيات تحديد الهوية الجديدة أو سجلات السكان المركزية. حتى لو كان يجوز لقوات الأمن العمل بموجب الاستثناءات المنصوص عليها في القانون رقم 08-09، إلا أن هذا لا ينبغي أن يمنع اللجنة الوطنية (CNDP) من ممارسة ولايتها الدستورية والدعوة إلى احترام الحق الأساسي في الخصوصية. على سبيل المثال، أعرب رئيس هيئة حماية البيانات DPA التونسي عن مخاوفه البالغة بشأن مشروع وزارة الداخلية الخاص ببطاقة الهوية البيومترية، لينضم بذلك إلى نداءات

المجتمع المدني (دربالي، 2022). وهذا يدل على أن هيئات حماية البيانات يمكنها لفت انتباه الجمهور إلى القضايا المهمة والتصرف بشكل مستقل من أجل الحق في الخصوصية. وفي المغرب، كانت مخاوف اللجنة الوطنية بشأن تطوير سجل موحد للسكان تقنية في الأساس (الفرييت، 2020). وفي سياق هذا المشروع، أثرت بدلاً من ذلك الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، الذي دعا إلى تحويل اللجنة الوطنية إلى «سلطة إدارية مستقلة» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020، ص21).

الخصوصية والرقمنة: ما هو دور الاتحاد الأوروبي؟

يعتبر المغرب شريكًا رئيسيًا للاتحاد الأوروبي، كما يتضح من التعاون السياسي والاقتصادي الطويل الأمد. منذ اتفاقية الشراكة الأولى في عام 2000 وحتى الإعلان المشترك الأخير في عام 2019، كان لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق الأساسي في الخصوصية مكانًا دائمًا في العلاقات الثنائية، ولكنها لم تكن أولوية عامة. تتضمن اتفاقية الشراكة لعام 2000 ملحقًا مخصصًا حصريًا لحماية الحق الأساسي في الخصوصية (الجماعة الأوروبية، 2000). تعترف الاتفاقية المشتركة لعام 2019 بـ «تقارب القيم» الذي يشمل الحق في الخصوصية (المجلس الأوروبي، 2019). ويشمل ذلك التوصية باتخاذ تدابير تتناول بشكل صريح حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي واقتراح التصديق على الصكوك القانونية ذات الصلة لضمان إدراج هذه الحقوق في خطة العمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي 2013-2017 (المجلس الأوروبي، 2017). علاوة على ذلك، تهدف هذه الوثيقة إلى التعامل بشكل مباشر مع أولويات السياسة الوطنية للمغرب، حيث تؤيد خطة العمل المشاركة النشطة مع استراتيجية

«المغرب الرقمي» كوسيلة لإيجاد «فرص للتعاون التنموي» و«التأزر التنموي». وتشدد الوثيقة نفسها أيضًا على الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، وكذلك تلك التي يوفرها إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في التحول الرقمي.

لقد ترجمت هذه المشاركة السياسية المستمرة أيضًا إلى مجموعة من إجراءات التنمية الدولية. ومن بينها، منذ عام 2012، قدم الاتحاد الأوروبي الدعم المؤسسي من خلال خمس نسخ من برنامج الجنوب. بالتعاون مع مجلس أوروبا، استمرت النسخ الأربع الأولى من هذا البرنامج في الفترة من 2012 إلى فبراير (شباط) 2022، في حين بدأت النسخة الخامسة في سبتمبر (أيلول) 2022 وتتم برمجتها حتى عام 2025. وكحالة نموذجية، تعامل هذا البرنامج بشكل مباشر مع قضايا حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الخصوصية. وفي الواقع، يُنظر إلى تصديق المغرب على «اتفاقية +108» لمجلس أوروبا على أنها نتيجة مباشرة له. علاوة على ذلك، تشير الاستنتاجات التشغيلية للحدث الختامي لبرنامج الجنوب الرابع صراحةً إلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية و«تعزيز تركيز البرنامج على حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي باعتبارها قضية رئيسية لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة وخارجها» (مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، 2022).

في هذا الشأن، توفر موجة الإصلاحات الناجمة عن القانون العام لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي فرصة رئيسية لأنه يتطلب بآلا تكون عمليات نقل البيانات إلى بلدان ثالثة ممكنة إلا إذا ضمنت هذه البلدان «مستوى مناسبًا من الحماية» (المادة 44). وبما أن عمليات نقل البيانات هذه غالبًا ما تكون ضرورية للتجارة والتعاون الدوليين، فإن الحكومات في جنوب البحر الأبيض المتوسط – بما في ذلك المغرب –

تدرس تحديث لوائح الخصوصية الخاصة بها لتتوافق مع القانون العام لحماية البيانات (GDPR) وضمان هذا المستوى المناسب من حماية الحق في الخصوصية. أحد العناصر الأساسية للحصول على هذا الوضع هو «وجود سلطة إشرافية مستقلة وفعالة واحدة أو أكثر» (المادة b.45.2).

من بين الإجراءات البرامجية التي تجسد تنفيذ هذه الأولويات السياسية، يمكن الاستشهاد ببرنامج شراكة وتمويل اللجنة الوطنية (CNDP)، الذي كان جزءًا من خارطة طريق للمغرب والاتحاد الأوروبي لتحقيق وضع الشراكة «المتقدمة» وإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة. كان الهدف من هذا البرنامج هو المساعدة في إصلاح الإطار القانوني المغربي لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي ومراعاة التحديات الحديثة (مثل النقل إلى الخارج ونقل البيانات). بشكل عام، ركز معظم تعاون الاتحاد الأوروبي المتعلق بحماية البيانات على بناء القدرات المؤسسية والتدريب. علاوة على ذلك، شاركت لجنة البندقية أيضًا بنشاط في هذا الموضوع. نفذت الهيئة الاستشارية لمجلس أوروبا المعنية بالمسائل الدستورية سلسلة من الإجراءات لدعم الالتزامات السياسية المتعلقة بالحق في الخصوصية. ومن بين أحدث الأمثلة، خصصت الندوة الإقليمية، نحو إدارة موجهة نحو المستخدم «يوم العمل الأول لـ» المسألة الأساسية المتعلقة بحماية البيانات» وتضمنت عروضًا قدمها مسؤولون وخبراء رفيعو المستوى من المغرب ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الدول المشاركة.

تنص الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط بوضوح على أن «الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع الدول الشريكة لضمان مستوى عالٍ من حماية الحقوق الأساسية في الخصوصية وحماية البيانات وتعزيز المزيد من التقارب مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية لحماية البيانات، وتسهيل التبادلات التجارية والتعاون في مجال إنفاذ

الاستنتاجات وتوصيات السياسات

المراجعة المقارنة لحماية البيانات الشخصية في جنوب البحر الأبيض المتوسط والتحليل المتعمق لدراسة الحالة المغربية يسليطان الضوء على أن الجمع بين قوانين الخصوصية الصارمة والسلطة المستقلة المسؤولة عن الامتثال والتحديث يعد شرطاً ضرورياً لاحترام الحق في الخصوصية. وهذا المزيج معترف به دولياً باعتباره أفضل الممارسات فيما يتعلق بحماية البيانات، كما أبرزته الصكوك القانونية الرئيسية مثل اتفاقية مجلس أوروبا +108.

ومع ذلك، يبدو أن الاتفاقيات الدولية لها تأثير محدود على الاحترام الفعلي للحق في الخصوصية. أظهر هذا الفصل أن ترجمة الاتفاقيات الدولية إلى تشريعات وطنية، وكذلك الحماية الفعلية للبيانات الشخصية على أرض الواقع، تختلف اختلافاً كبيراً. وهذا على الرغم من أن هذه الدول قد صادقت على نفس الصكوك القانونية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون سد الفجوة المعروفة بين السياسة والممارسة هو الشغل الشاغل لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

علاوة على ذلك، يجب أن تكون استقلالية هيئات حماية البيانات في قلب أي إصلاح لبيئة سياسات حماية البيانات. ترتبط أهمية هذه القضية ارتباطاً مباشراً بالرقمنة الواسعة والسريعة لقطاعات الحوكمة: فكلما زاد عدد عمليات الحكومات التي تقوم بها لجمع البيانات الشخصية للمواطنين ومعالجتها وتحليلها وتخزينها ومشاركتها، زادت حاجة هيئات حماية البيانات إلى مراقبة المؤسسات العامة ومحاسبتها على أفعالها. في هذه النقطة، أظهر هذا الفصل أنه حتى المغرب، حيث قانون الخصوصية متقدم نسبياً مقارنة بجيرانه، لا يزال أمامه الكثير من العمل للقيام به.

في هذا الشأن، يجب على الاتحاد الأوروبي

أن يعترف صراحةً بالتحديات التي تواجه الاستقلالية والذاتية الفعلية لهيئات حماية البيانات في جنوب البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن الظروف الأوسع التي تسمح للدول بالتأهل لتحديدها «مناطق مناسبة». وفي حالة المغرب، فإن المراجعة الحالية للقانون رقم 08-09 تقدم للاتحاد الأوروبي فرصة لمراقبة عن كثب ودعم – حيثما أمكن – تحقيق مستوى مناسب من الحماية من خلال أدواته المتعددة.

الدعم نحو المواءمة مع «المعيار الذهبي» الخاص بالقانون العام لحماية البيانات (GDPR) يجب أيضاً أن يؤكد على الفوائد الاقتصادية التي يستلزمها الاعتراف بأنها «منطقة مناسبة». ومرة أخرى إذا أخذنا المغرب كمثال، فإن تسهيل تدفق المعلومات عبر الحدود الوطنية قد يكون له قيمة مضافة كبيرة لموقعه الجيوسياسي ونظراً للجهود التي يبذلها ليصبح مركزاً تجارياً استراتيجياً عند تقاطع أفريقيا وأوروبا. وفي هذا السياق، قد تعزز الحوافز الاقتصادية اعتماد أطر تنظيمية متقدمة وقوية لدعم الالتزامات

الالتزام السياسي المستمر من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن الحق في الخصوصية ينبغي أن يعزز التعاون

الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان. الالتزام السياسي المستمر من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن الحق في الخصوصية ينبغي أن يعزز التعاون التقني، على النحو المتوخى في النسخة الخامسة لبرنامج الجنوب، ومواصلة الانخراط في الحوار مع السلطات العامة المغربية لوضع الحق الأساسي في الخصوصية في قلب سياساتها التنموية – وخاصة تلك المتعلقة بالرقمنة. على سبيل المثال، قد توفر الشراكة الرقمية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب إطاراً للتعاون المستقبلي. وفي هذا السياق، من المهم أن يشترك المغرب والاتحاد الأوروبي معاً في بناء استراتيجياتهما التنموية سعياً إلى جعل الحق في الخصوصية الراقعة المركزية للرقمنة. وعلاوة على المصالح الاقتصادية الجوهرية، فإن تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول ثالثة لابد أن يحمي حق الناس في الخصوصية. في العصر الرقمي، يعد ضمان حماية البيانات الشخصية أمراً أساسياً لحماية الحقوق الفردية والجماعية.

المراجع

أديلي، ب. ن.، أديوين، ف.، وناتانيال، س. (2021). أهمية العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة في النمو الاقتصادي الشامل. تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية، 27(2)، 293-313. <https://doi.org/10.1080/02681102.2020.1840323>

منظمة العفو الدولية. (2019). المغرب: استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ببرامج التجسس التابعة لمجموعة NSO. <https://www.amnesty.org/en/latest/research/2019/10/morocco-human-rights-defenders-targeted-with-nso-groups-spyware/>

بومان، إتش، نيكو، س.، مولينا-كاستيلو، ف. جي.، ودي ريفير، م. (2018). تأثير الرقمنة على نماذج الأعمال. السياسة الرقمية والتنظيم والحوكمة، 20(2)، 105-124. <https://doi.org/10.1108/DPRG-07-2017-0039>

كاسينا، إي.، موناركا، يو.، ديليو، أي.، دي بيراردينو، سي.، وبيني، م. (2020). العلاقة بين التقنيات الرقمية والتدويل. الأدلة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية. الصناعة والابتكار، 27(4)، 311-339. <https://doi.org/10.1080/13662716.2019.1696182>

الشعبي، سي. (2022، 26 أبريل/ نيسان). "مستوى الثقة الوطنية"، لوحة المصادقة على الهوية الرقمية. الوسائط 24. <https://medias24.com/2022/04/26/tiers-de-confiance-national-la-plateforme-dauthentification-de-lidentite-numerique/>

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). خبير صحفي بتاريخ 2021/08/04: تتناول CNDP الموضوع المتعلق بالادعاءات المتعلقة بأعمال مفترضة لانتهاك الخصوصية على أجهزة الهاتف. <https://www.cndp.ma/fr/activites/754-communique-de-presse-du-04-08-2021-la-cndp-se-saisit-du-sujet-relatif-aux-allégations-sur-de-supposées-actions-d-atteinte-à-la-vie-privée-sur-des-appareils-téléphoniques.html>

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). أفييس والقرارات. <https://www.cndp.ma/fr/avis-et-decisions.html>

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). المنشورات. <https://www.cndp.ma/fr/cndp/publications.html>

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). 2022(c). التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تأهيل CNDP لاستغلال ميزات تقنيات CNIE Actualité. <https://www.cndp.ma/fr/actualite/824-protocole-accord-cndp-dgsn-31-03-2023.html>

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (Avis) (2020). مشروع القانون 72-18 المتعلق بنظام استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإنشاء الوكالة الوطنية للسجلات. <https://www.cese.ma/media/2020/11/Av-AS44f.pdf>

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2021). نحو تحول رقمي مسؤول وشامل.

مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. (2022). استنتاجات المؤتمر الإقليمي لبرنامج الجنوب "بناء مساحة قانونية مشتركة: عقد من العمل المشترك في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط". أخبار. <https://pjp-eu.coe.int/en/web/south-programme/-/regional-conference-to-mark-the-10th-anniversary-of-the-south-programme-a-joint-initiative-between-the-european-union-and-the-council-of-europe>

الدبالي، م. (2022، 21 مارس/ آذار) CIN biométrie: وزارة الداخلية تحاول شق طريقها بالقوة. <https://nawaat.org/2022/03/21/cin-biometrie-le-ministere-de-linterieur-tente-le-passage-en-force/>

الفريت، ن. (2020، 20 أبريل/ نيسان). مقابلة. التتبع، RSU، الويب... أسرار عمر السغروشني. الوسائط 24. <https://medias24.com/2020/04/20/entretien-tracking-rsu-web-les-confidences-de-omar-seghrouchni/>

إسبينوزا، م. جي. سي. (2012). الخصوصية. في م. روزنفيلد وأ. ساجو (محرران)، دليل أكسفورد للقانون الدستوري المقارن (ص. 966-981). مطبعة جامعة أكسفورد. <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199578610.013.0048>

المفوضية الأوروبية. (2021a). وثيقة العمل المشتركة للموظفين "تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي- الخطة الاقتصادية والاستثمارية للجيران الجنوبيين". https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_staff_working_document_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

المفوضية الأوروبية. (2021b). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي. أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط.

المجموعة الأوروبية. (2000). الاتفاقية الأورو-متوسطة المنشئة لشراكة بين المجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة ومملكة المغرب من جهة أخرى - البروتوكول رقم 1 المتعلق بالترتيبات المطبقة على الواردات إلى المجموعة. [https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX:22000A0318\(01\)](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX:22000A0318(01))

المجلس الأوروبي. (2017). مقترح مشترك لاتخاذ قرار للمجلس بشأن موقف الاتحاد داخل مجلس الشراكة المنشأ بموجب الاتفاقية الأورو-متوسطة المنشئة لشراكة بين المجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها، من جهة، ومملكة المغرب من جهة أخرى. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52013JC0006>

المجلس الأوروبي. (2019). إعلان مشترك للاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن الاجتماع الرابع عشر لمجلس الشراكة. بيان صحفي <https://www.consilium.europa.eu/en/press-press-releases/2019/06/27/joint-declaration-by-the-european-union-and-the-kingdom-of-morocco-for-the-fourteenth-meeting-of-the-association-council/>

المجلس الأوروبي. (2021). أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط: المجلس يوافق على استنتاجات حول الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي. بيان صحفي. <https://www.consilium.europa.eu/en/press-press-releases/2021/04/19/a-new-agenda-for-the-mediterranean->

the-council-approves-conclusions-on-a-renewed-partnership-with-the-southern-neighbourhood/

يوري، أ. (2015). تشكيل مقابل تطبيق قانون حماية البيانات: وظيفتان أساسيتان لسلطات حماية البيانات. القانون الدولي لخصوصية البيانات، 5(2)، 133-143. <https://doi.org/10.1093/idpl/ipv006>

العربي، جي. (2015، 10 يونيو/حزيران). التأخر الرقمي في المغرب La Vie Éco. <https://www.lavieeco.com/chroniques/le-retard-numerique-du-maroc-34275/>

مجالات. (2021). الحقوق الرقمية في البحر الأبيض المتوسط: ما هو دور الاتحاد الأوروبي؟

بوابة بيانات الهجرة. (2022). الهجرة وحماية البيانات. الصفحة المواضيعية. <https://www.migrationdataportal.org/themes/migration-and-data-protection>

وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة. (2013). المغرب الرقمي 2013. <http://www.egov.ma/sites/default/files/Maroc Numeric 2013.pdf>

وزير الشؤون الاقتصادية والعمامة. (2007). استراتيجية المغرب الإلكتروني 2010.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2018). مراجعة الحكومة الرقمية للمغرب.

الخصوصية الدولية. (2015). عيونهم علي: قصص المراقبة في المغرب. https://www.privacyinternational.org/sites/default/files/Their Eyes on Me - English_0.pdf

الخصوصية الدولية. (2019). حالة الخصوصية في المغرب. <https://privacyinternational.org/state-privacy/1007/state-privacy-morocco>

الخصوصية الدولية. (2021). مسائل الخصوصية. <https://www.privacyinternational.org/learning-resources/privacy-matters>

سقلام، ك. (2022). الخلاط الرقمي: تصور العلاقة الاقتصادية للسياسية للتكنولوجيات الرقمية والممارسات الاستبدادية. العولمة. <https://doi.org/10.1080/14747731.2022.2131235>

سولومون، إي. م.، وكليتون، أ. فان. (2020). تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية على النمو الاقتصادي في أفريقيا. 67، Utilities Policy (يوليو/تموز)، 101104. <https://doi.org/10.1016/j.jup.2020.101104>

سولوف، د. جي. (2013). المقدمة: الإدارة الذاتية للخصوصية ومعضلة الموافقة. مراجعة هارفارد للقانون، 7(126)، 1903-1880.

أومباتش، ج.، وتكاليك، أي. (2022). تقييم الحوكمة من خلال الحكومة الإلكترونية: ممارسات وتحديات تقييم رقمنة الخدمات الحكومية العامة. التقييم وتخطيط البرامج، 93 (يونيو/حزيران)، 102118. <https://doi.org/10.1016/j.evalprogplan.2022.102118>

قائمة المختصرات

ADD	وكالة التنمية الرقمية
ANRT	الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات المغربية
CGAP	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
CESE	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
CNDP	اللجنة الوطنية لحماية البيانات الشخصية
COVID-19	جائحة فيروس كورونا- 2019
CSR	المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات
DESI	مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي
DPA	هيئة حماية البيانات
DSL	خط المشترك الرقمي
EC	المفوضية الأوروبية
EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
EFSD+	الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس
ENP	سياسة الجوار الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
EUROSTAT	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي
G7	مجموعة السبعة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
GSMA	النظام العالمي للاتصالات المتنقلة
GNI	الدخل القومي الإجمالي
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IMF	صندوق النقد الدولي
INJO4.0	مركز الصناعة الأردنية 4.0 والابتكار الرقمي
INJO4.0	مركز الصناعة الأردنية 4.0 والابتكار الرقمي
IMF	صندوق النقد الدولي
ISP	مزود خدمة الإنترنت
ITA	هيئة تقنية المعلومات
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
KI	المصدر الرئيسي للمعلومات
KIIs	مقابلات مع المصادر الرئيسية للمعلومات
LBP	الليرة اللبنانية
LTE	التطور طويل الأمد
MCIT	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MOOC	الدورات التدريبية المفتوحة على الإنترنت
NDICI	أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي
NGO	منظمة غير حكومية
NSRP	برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني
OBG	مجموعة أكسفورد للأعمال
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

PGII	الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PPPs	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
SMEX	تبادل وسائل التواصل الاجتماعي
SN	الجوار الجنوبي
TTC	مجلس التجارة والتكنولوجيا
TVET	التعليم والتدريب الفني والمهني
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UK	المملكة المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNESCO	اليونسكو - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

eur@mesco

Policy Study

